



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية

(دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية)

" The impact of fluctuations in the exchange rate of the Syrian
Pound in bank deposits"

(Applied study in traditional private banks operating in Syria)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المصرفية

إعداد الباحث

حسين حمود السمير

إشراف الدكتور

مطيع أسعد الشلبي

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

" أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية "

(دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية)

" The impact of fluctuations in the exchange rate of the Syrian
Pound in bank deposits "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى
أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الباحث: حسين حمود السмир

التوقيع:

التاريخ: 2019/2/20



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشها الطالب حسين حمود السمير
بعنوان:

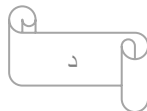
أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية - دراسة تطبيقية على المصارف
التقليدية الخاصة العاملة في سورية:

اسم عضو اللجنة	التوقيع
أ.م.د. عفيف صندوق	
أ.م.د. عبدالرزاق حساني	
د. مطيع الشلبي	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا

(القرآن الكريم - سورة الكهف - آية: ١٠)



إهداء:

إلى أبي التي تعجز الكلمات عن وصفه... إلى أنفاسي.

إلى أمي التي تسقط كل الكلمات أمام تضحياتها... إلى نبض قلبي.

إلى أخوتي وأخواتي... إلى شراييني.

إلى أخي إبراهيم.. إلى من أدمى فراقه قلبي، كنت يا أخي تنتظر خبر مناقشتي بفارغ الصبر، لكن إرادة الله كانت غالبية، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجمعني بك في الفردوس الأعلى.

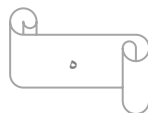
إلى أساتذتي الأفاضل بدون استثناء.

إلى الأصدقاء والأقرباء والزملاء.

إلى كل من شدّ من إزري وسأهم من رفع همّتي.

لكم منّي جميعاً هذا الجهد المتواضع.

الباحث



الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" (الأحقاف: ١٥)

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والحمد لله الذي سهل لي طريقي ووفقني في إتمام دراستي العليا، ويسرني أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير لأبي فلذة الكبد لدعمه الكبير والمتواصل طوال هذه المسيرة، ووالدتي ضوء عيني، وأخوتي حاضري ومستقبلي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالشكر أستاذي الدكتور الفاضل: **مطيع أسعد الشلبي** ، وذلك لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما افادني به من علمه الواسع وخبرته المتجددة وملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة، التي رفعت من القيمة العلمية للرسالة، فله خالص الشكر والتقدير.

كما أوجه شكري وتقديري وعربون محبتي، لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: **عفيف صندوق**، والدكتور: **عبدالرزاق حساني**، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة، فجزاهم الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، وأعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد، جامعة الفرات، وأخص بالشكر هيئة التدريس في قسم المصارف والتأمين، لما قدموه من العون والمساعدة والنصح والارشاد في اتمام هذه الدراسة، فجزاهم الله عني كل خير.

وأخيراً أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة واحدة، وإلى كل من ساهم في مد يد العون والمساعدة في اتمام هذه الدراسة.

وأخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتوى

الصفحة	الموضوع
	الإطار العام للدراسة
أ	فهرس المحتوى
د	فهرس الجداول
ز	فهرس الأشكال
١	مقدمة
١	مشكلة البحث
٢	أهمية البحث
٢	أهداف البحث
٣	فرضيات البحث
٣	منهجية البحث
٤	متغيرات البحث
٤	حدود الدراسة
٤	محددات البحث
٥	مصادر جمع البيانات
٥	دراسات سابقة
١٠	أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة
١٠	ما يميز هذه الدراسة
١٢	الفصل الأول نُظْم وأسعار الصرف
١٣	المقدمة
١٤	المبحث الأول: مفهوم نظام الصرف وأنواعه
١٤	أولاً: مفهوم نظام الصرف

١٤	ثانياً: أنواع أنظمة الصرف
١٧	ثالثاً: محددات اختيار نظام الصرف
٢٢	المبحث الثاني: سعر الصرف الأجنبي
٢٢	أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه ووظائفه
٢٨	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
٣٠	ثالثاً: النظريات المفسرة لسعر الصرف
٣٣	المبحث الثالث: المعالم الرئيسية لنظام سعر صرف الليرة السورية
٣٣	أولاً: مراحل تطور سعر صرف الليرة السورية
٣٦	ثانياً: الآثار المترتبة على ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي ومسوغات ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة
٣٨	ثالثاً: تطورات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في ظل الأزمة القائمة
٣٨	1- التحليل الفني
٤٧	2- التحليل الأساسي
٥٤	الفصل الثاني بنية الودائع المصرفية في سورية
٥٥	المبحث الأول: مفهوم الودائع وأهميتها وأنواعها
٥٥	أولاً- مفهوم الوديعة المصرفية
٥٧	ثانياً- أهمية الودائع المصرفية
٥٧	ثالثاً- الأنواع المختلفة للودائع المصرفية
٦٢	المبحث الثاني: محددات الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها
٦٢	أولاً- محددات الودائع المصرفية
٧٨	ثانياً- العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع المصرفية
٨١	المبحث الثالث: القطاع المصرفي في سورية
٨١	أولاً- هيكلية القطاع المصرفي في سورية

٨٥	ثانياً- تطور حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي السوري بالليرة السورية
٩٨	ثالثاً- تطور حجم الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي)
١٠٣	الفصل الثالث الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية
١٠٤	مقدمة
١٠٤	الدراسة الإحصائية:
١١٥	النموذج الأول: دراسة أثر سعر الصرف في إجمالي الودائع المصرفية
١٢٢	النموذج الثاني: دراسة أثر سعر الصرف في حجم الودائع للحسابات الجارية
١٢٩	النموذج الثالث: دراسة أثر سعر الصرف في حجم الودائع للحسابات الآجلة
١٣٦	النموذج الرابع: دراسة أثر سعر الصرف في حجم الودائع لحسابات التوفير
١٤٣	النموذج الخامس: دراسة أثر سعر الصرف في حجم الودائع بالدولار الأمريكي
١٥١	الدراسة الاحصائية
١٥٢	النتائج
١٥٤	التوصيات
١٥٥	المراجع

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال (2010-2017)	٣٩
٢	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2010	٤٠
٣	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2011	٤١
٤	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2012	٤٢
٥	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2013	٤٣
٦	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2014	٤٤
٧	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2015	٤٥
٨	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2016	٤٥
٩	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2017	٤٦
١٠	تطور سعر صرف الليرة السورية والعجز الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال (2010-2017)	٥٠
١١	تطور معدلات الفائدة الدائنة خلال (2010-2018)	٨٦
١٢	تطور إجمالي حجم الودائع للقطاع المصرفي السوري خلال (2010-2017) (القيمة: مليار ل.س.).	٨٨
١٣	الحصة السوقية للمصارف الخاصة التقليدية خلال (2010-2017)	٩٠
١٤	التوزيع الهيكلي للودائع حسب الأجل خلال فترة الدراسة (2010-2017)	٩٥
١٥	تطور حجم الودائع المصرفية (دولار أمريكي) للفترة (2010-2017).	٩٩
١٦	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	١٠٥
١٧	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	١٠٧
١٨	نتائج اختبار السكونية ADF لمتغيرات الدراسة	١١١
١٩	نتائج اختبار السكونية ADF لمتغيرات الدراسة	١١٢
٢٠	معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR	١١٣
٢١	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل - جرانجر	١١٤
٢٢	نتائج اختبار السببية لمتغيرات الدراسة	١١٥
٢٣	نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الأول	١١٧

٢٤	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	١٢٠
٢٥	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	١٢١
٢٦	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	١٢٣
٢٧	نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الثاني	١٢٥
٢٨	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	١٢٧
٢٩	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	١٢٨
٣٠	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	١٣٠
٣١	نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الثالث	١٣٢
٣٢	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	١٣٤
٣٣	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	١٣٥
٣٤	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	١٣٧
٣٥	نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الرابع	١٣٨
٣٦	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	١٤١
٣٧	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	١٤٢
٣٨	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	١٤٤
٣٩	نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الخامس	١٤٦
٤٠	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	١٤٨
٤١	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	١٤٩
٤٢	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	١٥١

فهرس الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال (- 2017	٣٩
٢	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2010.	٤٠
٣	تطور سعر صرف الليرة السورية خلال سنة 2011.	٤١
٤	تطور سعر صرف الليرة السورية خلال عام 2012.	٤٢
٥	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام (2013).	٤٣
٦	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام (2014).	٤٤
٧	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2015.	٤٥
٨	تطور سعر صرف الليرة السورية خلال العام (2016).	٤٦
٩	تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2017.	٤٦
١٠	تطور سعر صرف الليرة السورية والعجز الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2010-2017).	٥٠
١١	تطور معدلات الفائدة الاسمية الدائنة على الودائع لأجل خلال الفترة (- 2018	٨٧
١٢	تطور الحصة السوقية بين المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية والعامة من حيث إجمالي حجم الودائع.	٨٩
١٣	تطور حجم الودائع المصرفية خلال الفترة الممتدة (2010 - 2017)	٩٢
١٤	التوزع الهيكلي لبنية الودائع المصرفية في المصارف الخاصة التقليدية.	٩٦
١٥	تطور حجم الودائع بالدولار للمصارف الخاصة التقليدية للفترة (2010-2012)	١٠٠
١٦	رسماً بيانياً لمتغيرات الدراسة	١٠٧
١٧	اتجاه المتغيرات زمنياً بصيغتها اللوغاريتمية	١٠٨
١٨	اتجاه المتغيرات زمنياً بعد أخذ الفروق الأولى	١٠٩

١١٦	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	١٩
١١٨	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٢٠
١٢١	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٢١
١٢١	دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم الودائع المصرفية	٢٢
١٢٣	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	٢٣
١٢٥	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٢٤
١٢٨	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٢٥
١٢٨	دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع للحسابات الجارية	٢٦
١٣٠	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	٢٧
١٣٢	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٢٨
١٣٥	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٢٩
١٣٥	دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع للحسابات الآجلة	٣٠
١٣٧	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	٣١
١٣٩	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٣٢
١٤٢	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٣٣
١٤٢	دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع لحسابات التوفير	٣٤
١٤٤	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	٣٥
١٤٦	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٣٦
١٤٩	اتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً	٣٧
١٤٩	دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع بالدولار الأمريكي	٣٨

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في الودائع المصرفية، للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، خلال الفترة من 2010 إلى عام 2017، إذ شمل مجتمع الدراسة كافة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية والبالغ عددها (11) مصرفاً، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث العديد من المقاييس الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، إذ تناولت الدراسة في الفصل الأول سعر الصرف، وفي الفصل الثاني بنية الودائع المصرفية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- استمرار تقلب سعر صرف الليرة السورية خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة وجود ارتباط معنوي بين سعر صرف الليرة السورية وبين متغيرات الدراسة.

2- بينت نتائج اختبار جرانجر للسببية وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وكل من إجمالي حجم الودائع المصرفية، وحجم الودائع للحسابات الجارية، وحجم الودائع للحسابات الآجلة وحجم الودائع بالدولار الأمريكي، توجد علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من سعر الصرف إلى حجم الودائع لحسابات التوفير.

3- أظهرت النماذج أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 10% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم الودائع المصرفية بنسبة 0.76% وارتفاع حجم الودائع للحسابات الجارية بنسبة 1.4% وارتفاع حجم الودائع للحسابات الآجلة بنسبة 0.42% وارتفاع حجم الودائع لحسابات التوفير بنسبة 1.5% وارتفاع حجم الودائع بالدولار الأمريكي بنسبة 1.4%، وذلك في الأجل الطويل.

كما أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحد من تقلبات سعر صرف الليرة من خلال تخفيض الطلب على القطع الأجنبي عن طريق السوق السوداء، وتحسين الانتاج، والسماح للمصارف التجارية بتمويل المستوردات عوضاً عن شركات ومكاتب الصرافة، كما أوصت الدراسة المصارف الخاصة بضرورة ابتكار قنوات توظيف للأموال السائلة، المحتفظ فيها في خزائن المصارف تتناسب والظروف الراهنة.

Abstract:

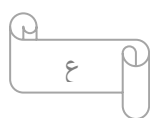
The study aimed to identify the impact of the exchange rate of the Syrian Pound against the US Dollar in the bank deposits of the traditional private banks operating in Syria during the period from 2010 to 2017. The study population included all the traditional private banks operating in Syria (11). To achieve the objectives of the study, the researcher followed many different statistical measures to analyze the data and validate the hypotheses of the study. The study concluded with a number of results, the most important of which are:

1– The exchange rate of the Syrian Pound continued to fluctuate during the study period. The study also showed a significant correlation between the exchange rate of the Syrian Pound and the variables of the study

2– The results of the Granger causality test showed a two-way causal relationship between the exchange rate and the total volume of bank deposits, the volume of deposits for current accounts, the volume of deposits for futures accounts and the volume of deposits in US dollars, There is a one-way causal relationship from the exchange rate to the savings deposits.

3– The models showed that the 10% increase in the exchange rate would result in a total increase in the volume of bank deposits by 0.76%, an increase in the volume of deposits for current accounts by 1.4%, an increase of deposits of 0.42% By 1.4%, in the long run. The study recommended that all necessary measures be taken to limit the exchange rate of the lira by reducing the demand for foreign exchange through the black market, improving production and allowing commercial banks to finance imports instead of exchange companies and offices . Liquid, held in bank vaults commensurate with current circumstances.





أولاً - مقدمة:

تعمل المصارف التجارية في ظل بيئة خطيرة، وتواجه العديد من التحديات، من أهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، ومن البديهي أن تقوم سلامة النظام المصرفي على سلامة أدواته من حيث الودائع والقروض، إذ يشكل حجم الودائع في الجهاز المصرفي أحد الأمور اللازمة لدعم هذا الاستقرار، فالودائع المصرفية ديون على المصارف يتوجب سدادها. تعد الودائع المصرفية أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية؛ لذلك تحرص المصارف على تنميتها، والمحافظة عليها، والعمل على استقرارها. ويتم كل ذلك من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، والتوسع في فتح المزيد من الفروع المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب، والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية. إنّ أي خطر يهدد الودائع المصرفية والثقة فيها يشكل خطراً وتهديداً مباشراً للمصرف على نحو خاص وللجهاز المصرفي على نحو عام.

ويعتبر من أهم مصادر الخطر على استقرار الودائع المصرفية، والتأثير في حجمها، تقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، إذ تنعكس هذه التقلبات على قيمة الودائع بالزيادة أو بالنقصان، وإن انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل باقي العملات الأخرى يخلق ضغوطاً نفسية (أزمة ثقة) لدى المودعين نتيجة تآكل القوة الشرائية لمدخراتهم، وهو ما يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم بالعملة الوطنية، وتحويلها إلى ودائع بالعملات الأجنبية، أو إلى أصول أخرى كالعقارات أو معادن ثمينة كالذهب. ذلك كإجراء تحوطي من أجل الحفاظ على القوة الشرائية لهذه الودائع (وفق ما يسمى بقانون الإحلال)، ومن هنا يستمد البحث أهميته وتبرز مشكلته.

ثانياً - أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي، والذي يعد شريان الحياة للنشاط الاقتصادي، إذ يقوم هذا القطاع بتمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة، ونجاح هذا القطاع بأداء وظائفه، والنهوض بمهامه يتوقف في مدى قدرته على استقطاب الودائع، والمحافظة عليها، والعمل على استقرارها، وكل ذلك يستلزم استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومن هنا سيتم البحث في نظم الصرف وهيكل القطاع المصرفي ومدى استقرار ودائعه.

ثالثاً - مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد السوري سلسلة من الإصلاحات منذ عام 2001، لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ولعل أهمها، إحداث مصارف خاصة في سورية إلى جانب المصارف العامة، وذلك وفقاً

للقانون رقم 28 لعام 2001 الذي نص "بالترخيص لمصارف سورية خاصة أو مشتركة وفق النص المرفق"، لما لهذه المصارف من إسهام مهم في حفظ النقود وتعبئة المدخرات الوطنية والمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.

ثم جاء بعد ذلك القرار الخاص بفك ارتباط الليرة السورية بالدولار، وربطها بسلة من العملات في شهر آب عام 2007، وذلك لحماية الاحتياطي النقدي الأجنبي من تقلبات سعر صرف الدولار في أسواق الصرف الأجنبية، وكذلك تعزيز قدرة المصرف المركزي في ذلك.

بدأت تقلبات صرف الليرة السورية منذ بداية اندلاع الأزمة في سورية، ولا زالت مستمرة حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، إذ أدت الاضطرابات إلى ازدياد الطلب على العملات الأجنبية مقابل الانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية، وقد أسهم هذا الانخفاض في اضعاف القوة الشرائية لليرة السورية.

وتبرز مشكلة البحث من أن الودائع المصرفية (ككل أو حسب آجالها) تتأثر بالتغيرات في أسعار الصرف من خلال تأثير هذه التقلبات في قيمة الوديعة وقيمة الإيرادات (الفوائد) الناتجة عنها، الأمر الذي ينعكس على المركز المالي للمودعين من أفراد وشركات ومصارف، وانعكاس هذا الأثر في استقرار حجم الودائع المصرفية لدى المصارف، ومن ثمّ على نشاط الجهاز المصرفي بشكل عام.

رابعاً- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:

1- التعريف بأنظمة الصرف، وأنواع أسعار الصرف وتطورها في سورية، والعوامل المؤثرة فيها.

2- دراسة بنية الودائع المصرفية، أهميتها، أنواعها، تطورها، والعوامل المحددة لها، وما يمكن أن ينتج عن عدم استقرارها.

3- اختبار طبيعة العلاقة بين التغيرات في حجم الودائع المصرفية وأسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

4- المساهمة في تقديم المقترحات للمعنيين، ومتخذي القرار لدى مصرف سورية المركزي ومديري المصارف، لتسليط الضوء التدابير اللازمة التي يمكن ان تساعد في الحفاظ على استقرار سعر الصرف لليرة السورية، لما لذلك من أثر في زيادة ثقة المودعين من أفراد وشركات ومصارف بالعملة المحلية من جهة، وبالطريقة التي تؤدي إلى استقرار في حجم الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية من جهة أخرى.

خامساً - فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقلب في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وإجمالي حجم الودائع المصرفية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية.

- ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وكل من حجم الودائع المصرفية (لحسابات الجارية بالليرة السورية، حسابات آجلة بالليرة السورية، حسابات توفير بالليرة السورية، حسابات قطع أجنبي (دولار أمريكي)) لدى المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية.

سادساً - منهج البحث:

انسجماً مع أهداف وفرضيات البحث سيقوم الباحث باعتماد المنهج الوصفي، كونه المنهج الأكثر ملائمة للظاهرة محل الدراسة، والأكثر انسجماً مع أهداف البحث وفرضياته ويتمثل اعتماد المنهج الوصفي وفق أسلوبين:

يتمثل الأسلوب الأول بالاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك الكتب والنشرات لتغطية الجانب النظري، بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف¹، وكذلك الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي، لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة.

أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب التحليل الإحصائي، إذ قام الباحث بتجميع البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة خلال فترة الدراسة، ولغايات التحليل يتم التركيز على معالجة البيانات والمعلومات: إذ تم الاعتماد على برنامج القياسي (Eviews10) في معالجة البيانات المنشورة من أجل تحديد مدى تأثير تقلبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في حجم الودائع المصرفية لدى المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، وبالاعتماد على أسلوب التحليل الكمي في تقدير نموذج الودائع خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي، وكذلك الاعتماد على سلسلة زمنية ربعية لمتغيرات الدراسة، تبدأ بالربع الأول لعام 2010 ولغاية الربع الرابع لعام 2017.

¹ - هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

سابعاً - متغيرات البحث:

أولاً- المتغيرات المستقلة: يتمثل بمتغير وحيد، وهو سعر صرف الليرة السورية.

ثانياً- المتغيرات التابعة: يتمثل في بنية الودائع المصرفية، ممثلاً بالحسابات الآتية:

*- إجمالي حجم الودائع المصرفية.

*- الحسابات الجارية.

*- الودائع الآجلة.

*- ودائع التوفير.

*- الودائع بالدولار الأمريكي.

ثامناً - حدود الدراسة :

- الحدود المكانية: تتم الدراسة في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية.

- الحدود الزمنية: تتضمن الفترة ما بين (2010، 2017) كونها الفترة التي شهدت فيها الليرة السورية تقلبات في سعر الصرف.

تاسعاً - محددات البحث:

اعتترضت طريق البحث جملة من الصعوبات، ومنها:

- صعوبة الحصول على تفاصيل البيانات التي تخص حجم الودائع المصرفية بالدولار للمصارف محل الدراسة على اعتبار أنها بيانات خاصة بالمصارف، ولا يمكن الاطلاع عليها إلا بعد موافقة المصرف المركزي .

- ندرة المراجع التي تناولت العلاقة ما بين التقلبات في سعر صرف الليرة السورية وحجم الودائع المصرفية بطريقة مباشرة في سورية خلال فترة الأزمة.

عاشراً - مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية المتمثلة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من التقارير الربعية للمصارف محل الدراسة والنشرات الإحصائية، في حين تمثلت المصادر الثانوية بالمراجع، والكتب، والدوريات، والأبحاث، والرسائل العلمية، ومواقع الإنترنت التي لها صلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى البيانات من واقع عمل المصارف محل الدراسة التي تم إجراء التحليل المناسب لها، وذلك بهدف إيضاح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

أحد عشر - الدراسات سابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة (عباس، عبدالله عباس، 2007) بعنوان: أثر سياسات سعر الصرف على الودائع والتمويل المصرفي:^٢

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر سياسات سعر الصرف على القطاع المصرفي السوداني من خلال دراسة حالة مصرف التضامن الإسلامي والمصرف السوداني الفرنسي ومصرف المزارع التجاري، وذلك بالتركيز على الودائع والتمويل المصرفي خلال الفترة (2000، 2006)، إذ اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، عدم تأثر الودائع الجارية بالعملتين المحلية والأجنبية بتغيرات سعر الصرف للمصارف محل الدراسة، وتباين حجم الودائع الاستثمارية بالعملة الأجنبية للبنك السوداني الفرنسي، وتزايدها لبنك التضامن الإسلامي ومصرف المزارع التجاري خلال الفترة أكتوبر 2004 - مارس 2006 م.

أما فيما يخص التمويل المصرفي فقد توصل البحث إلى انخفاض حجم تمويل الصادرات للمصارف محل الدراسة، وتباين تمويل قطاع الاستيراد لدى المصرف السوداني الفرنسي مع عدم وجود بيانات تشير إلى تمويل هذا القطاع لدى مصرف التضامن الإسلامي، ومصرف المزارع التجاري، ويقوم مصرف التضامن الإسلامي، بتمويل هذا القطاع عن طريق المراجحات الدولارية.

2- دراسة (عبد الجليل، هجيرة، 2012) بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان الجزائري:^٣

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري للفترة (1990، 2013)، كما هدفت كذلك معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري، بتغيرات سعر صرف كل من الدولار والأورو.

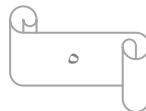
وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، ثمة علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعري صرف الدولار والأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري، كما إن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وخاصة اليورو يشكل أصعب تحدٍ تواجهه الجزائر خاصة، وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوربية.

3- دراسة (محمد ياسر زيدان النحال، 2016) بعنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية^٤:

^٢ - عباس، عبدالله عباس، أثر سياسات سعر الصرف على الودائع والتمويل المصرفي، ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007.

^٣ - عبدالجليل، هجيرة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري- حالة الجزائر، ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012.



اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للمصارف للفترة ما بين (2006، 2014)، إذ تم الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي الآتية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، القيمة السوقية لسهم المصرف. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف في أي من مؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة. كما أوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف المدرجة ببورصة فلسطين، وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة اهتمام بورصة فلسطين للأوراق المالية المصارف المدرجة بها بضرورة زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملات الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.

4- دراسة (الجاحد، محمد، 2013) بعنوان: استراتيجيات استقطاب الودائع^٤:

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات استقطاب الودائع من خلال تسليط الضوء على واقع المصارف العامة في سورية ودراسة العوامل المؤثرة عليه في مجال جذب الودائع (سلباً أو إيجاباً) بهدف معالجة نقاط القصور وتعزيز نقاط القوة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها عدم وجود استراتيجية محددة لاستقطاب الودائع لدى المصارف العامة، إذ اقتصر المصارف العامة على اتباع بعض الإجراءات النمطية التي يسهل تقليدها ومحاكاتها ويتم اتباعها في كافة الظروف بغض النظر عن الحالة التي تمر بها السوق المصرفية من منافسة واحتكار.

5- دراسة (ندور، الياس، 2017) بعنوان: العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف^٥:

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الودائع والعوامل المؤثرة عليها في المصارف الخاصة التقليدية، وتمت على عينة من سبعة مصارف خاصة تقليدية عاملة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2007-2016) وقسمت إلى فترتين (2007-2011) و(2012-2016).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج:

- وجود أثر عكسي بين معدل الفائدة وحجم الودائع خلال الفترة الأولى، وبشكل طردي خلال الفترة الثانية.

- وجود أثر طردي بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية خلال الفترتين.

^٤ - النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 2016.

^٥ - الجاحد، محمد، استراتيجيات استقطاب الودائع، ماجستير، جامعة دمشق، 2013.

^٦ - ندور، الياس، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف، ماجستير، جامعة دمشق، 2017.

- وجود أثر عكسي بين سعر الصرف وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى، وأثر طردي خلال الفترة الثانية.
- وجود أثر طردي بين الوعي المصرفي والسمات المادية وحجم الودائع المصرفية.
- عدم وجود فروق في حجم الودائع خلال فترتي الدراسة ووجود فروق بين معدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف خلال فترتي الدراسة.

6- دراسة (الحموي الحداد، أميرة، 2016)، بعنوان:

أثر العادات والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية في نمو الودائع المصرفية^٧:

هدفت الدراسة على التعرف على العادات والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نمو الودائع المصرفية، وكذلك التعرف على أثر كل من البطالة والدخل وعدد السكان والضمان الصحي والاجتماعي في الودائع المصرفية الكلية للجهاز المصرفي السوري، وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج:

- ليس ثمة علاقة بين ودائع المصارف الكلية وكل من: العادات والتقاليد الاجتماعية، الدخل القومي، والضمان الصحي والاجتماعي، عدد السكان النشطين اقتصادياً، إذ أن حصة كل فرد من أفراد المجتمع من ودائع التوفير والودائع لأجل متدنية جداً، مما يؤكد انخفاض الوعي المصرفي لدى معظم أفراد المجتمع السوري.
- ليس ثمة علاقة ذات دلالة بين البطالة وودائع التوفير لكل القطاع المصرفي، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن البطالة حالة طبيعية في اقتصاديات الدول النامية وأن العاطلين عن العمل بطبيعتهم لا يودعون في المصارف، وقبل أن يصبحوا عاطلين عن العمل هم عمال ليس لديهم دخول كافية لكي يفتحوا حسابات مصرفية لذلك لم تظهر علاقة معنوية بين عدد العاطلين عن العمل وانخفاض او زيادة حجم الودائع.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Phylaktis & Ravazzolo, 2005) بعنوان:

⁸Stock prices and exchange prices dynamics.

أسعار الأسهم وتقلبات أسعار الصرف:

^٧ - الحموي الحداد، أميرة، أثر العادات والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية في نمو الودائع المصرفية، 2016.
⁸ - Kate, P, (2005). Stock prices and exchange rate dynamics , (Nov, Pages 1031-1053), Asian: financial crisis.

تناولت الدراسة العلاقة بين أسعار الأسهم اليابانية، وسعر صرف الين الياباني من خلال إضافة متغيرات اقتصادية أخرى إلى النموذج القياسي، وبالتحديد أسعار الفائدة. وتم استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المذكورة. وأفصحت نتائج التحليل عن عدم تأثير أسعار الفائدة في أسعار الأسهم اليابانية، في حين كان لسعر الصرف أثر معنوي في سلوك أسعار الأسهم خلال مدة الدراسة. وقد عزى الباحثان ذلك إلى أن صادرات اليابان تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن تخفيض سعر صرف الين الياباني من المتوقع أن يرتبط عكسياً بحركة أسعار الأسهم في اليابان.

2- دراسة (MBUBI AMOS MBITHI, 2009) بعنوان:

The effect of foreign exchange prices on the financial performance of firms listed at the Nairobi securities exchange.⁹

أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات بأسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر سعر الفائدة على الشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية وعددها (46) باستثناء الشركات المالية وشركات الاستثمار خلال الفترة (2002، 2012) إذ تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية يتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة، كما بينت الدراسة أن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية له تأثير في تكاليف الاستيراد والحسابات الدائنة وصافي الدخل وكذلك الصادرات السنوية لدى الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية.

٣- دراسة (Yacine Belghitara, Ephraim, Clarkband, Salma Mefteh, 2010) بعنوان:

The effect of exchange prices movements on the share price performance of UK SME sate¹⁰.

8- MBUBI ,A (2009). The effect of foreign exchange prices on the financial performance of firms listed at the Nairobi securities exchange, (Des, pp. 7-22), Nairobi : University of Nairobi.

أثر تحركات أسعار صرف العملات على سعر السهم وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة المتحدة.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في قيمة الجنيه الإسترليني مقابل العملات المتداولة على سعر السهم وعلى أداء الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في بريطانيا وذلك خلال الفترة (1998، 2009)، إذ تعد هذه الفترة التي شهدت الأزمة المالية العالمية الناجمة عن الرهن العقاري، وتكون مجتمع الدراسة من هذه الشركات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة منها؛ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التغيرات بقيمة الجنيه البريطاني مقابل العملات المتداولة من جهة وأسعار أسهم الشركات البريطانية وأداء جميع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم من جهة أخرى، إذ بينت الدراسة أن ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل العملات المتداولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم.

٤- دراسة (obeng and others, 2013) بعنوان:

An Econometric analysis of the relationship between GDP growth rate and exchange prices in Ghana¹¹.

تحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في غانا.

هدفت الدراسة في معرفة على طبيعة العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل أسعار صرف العملات المتداولة في غانا، وذلك خلال الفترة الممتدة من (1980، 2012)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل سعر صرف العملات المتداولة من جهة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على متخذي القرارات أخذ معدل سعر الصرف بعين الاعتبار والعمل على استقرار السياسة النقدية والمالية على المدى البعيد، والشروع في أنشطة إنتاجية من شأنها أن تزيد الصادرات أكثر من الواردات في غانا.

٥- دراسة (sudharshan, Rakesh, 2013) بعنوان:

9- Yacine, B. (2010), The effect of exchange prices movements on the share price performance of UK SME sate,(Oct, pp. 8-15), UK.

10- obeng, and O, (2013), An Econometric analysis of the relationship between GDP growth rate and exchange prices in Ghana.(Vol.4, No.9 ,PP 4-9). Ghana : Economics Department, University College Ghana.

11- sudharshan, R.(2013), The relationship between macroeconomic variables and stock returns.(PP. 30-47).

12- sudharshan, R,(2013), The relationship between macroeconomic variables and stock returns. (18,Apr, pp.8-23). Indian: security of Indian for market.

The relationship between macroeconomic variables and stock returns^{١٢}.

العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وعوائد الأسهم.

هدفت الدراسة في التعرف على العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الفائدة، وسعر الصرف مقابل الروبية الهندية) من جهة وعوائد الأسهم من جهة أخرى، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات في سوق رأس المال الهندي خلال الفترة (1992، 2011)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين أسعار الفائدة، وأسعار صرف الدولار مقابل الروبية الهندية من جهة وعوائد اسهم الشركات المساهمة في الهند، وبينت الدراسة أن نتائجها مفيدة للمستثمرين وصناع القرار إذ يمكن بناء سياسات واستراتيجيات مناسبة للحد من الآثار السلبية للتقلبات في أسعار الصرف وسعر الفائدة، وأشارت الدراسة إلى أن البيانات التاريخية لأسعار الصرف وأسعار الفائدة يمكن استخدامها في التنبؤ في تحركات عوائد الأسهم.

أثنا عشر: أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

- 1- عدم تأثر الودائع الجارية بالعملتين المحلية والأجنبية بسياسات سعر الصرف للمصارف محل الدراسة.
- 2- ثمة علاقة إيجابية بين حجم الودائع المصرفية وبين السمات المادية والشخصية للمصارف والموقع، وكذلك مستوى وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف.
- 3- ثمة علاقة ضعيفة بين نظام صرف الدينار الجزائري ومعدل النمو الاقتصادي.
- 4- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على أي من مؤشرات الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.
- 5- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التغيرات بقيمة الجنيه البريطاني مقابل العملات المتداولة، وأسعار أسهم الشركات البريطانية وأداء جميع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.
- 6- وجود علاقة بين أسعار الفائدة، وأسعار صرف الدولار مقابل الروبية الهندية، وعوائد اسهم الشركات المساهمة في الهند.

ثلاثة عشر: ما يميز هذه الدراسة:

تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع، فهي تبحث أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في حجم الودائع المصرفية، في بيئة تشهد شح للدراسات السابقة فيما يخص هذا الموضوع، كما تتم هذه الدراسة في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية في فترة زمنية تشهد فيها الليرة السورية تقلبات حادة في سعر الصرف، كما تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي.

الفصل الأول

نُظم الصّرف وأسعاره

المقدمة

المبحث الأول: محددات نظام الصرف الأجنبي وأنواعها، ومحددات اختيار نظام الصرف:

أولاً: مفهوم نظام الصرف.

ثانياً: أنواع أنظمة الصرف.

ثالثاً: محددات اختيار نظام الصرف.

المبحث الثاني: سعر الصرف الأجنبي وأنواعه، ووظائفه، والعوامل المؤثرة فيه، والنظريات

المفسرة لسعر الصرف:

أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.

ثانياً: وظائف سعر الصرف.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

رابعاً: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: المعالم الرئيسية لنظام سعر صرف الليرة السورية:

أولاً: مراحل تطور سعر صرف الليرة السورية.

ثانياً: الآثار المترتبة على ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي ومسوغات ربط الليرة السورية بوحدة

حقوق السحب الخاصة.

ثالثاً: تطورات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في ظل الأزمة القائمة.

المقدمة:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي، والتبادل الداخلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى البلدان المختلفة مؤداها: كيفية قياس هذه القيم النقدية، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها. من هنا تأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، ومن ثم تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف بلدان العالم من أفراد، و شركات، ومصارف...الخ.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف الأجنبي أهمية كبيرة في أي اقتصاد، لكونه يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك نتيجة للتقلبات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، مثل تأثيره في نظام الأسعار في الاقتصاد المحلي، وفي حجم التجارة الخارجية. كما يؤثر أيضاً في دخل الأفراد ومستوى المعيشة لديهم من خلال معدلات التضخم، إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى إضعاف القيمة الشرائية لوحد النقد، وبالتالي يؤثر في المركز المالي للأفراد والشركات وكل ماله علاقة بالتعامل في العملة المحلية.

وتتفاوت النظم المختلفة لأسعار الصرف بين التثبيت المطلق لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، وبين التعويم المطلق لسعر صرف العملة المحلية وفقاً لظروف السوق، وقوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، كما أن تتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتجة عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

في هذا الفصل سيتم البحث في مفهوم نظم الصرف وأنواعها، ومحددات اختيار نظام الصرف المناسب لكل بلد، ومن ثم الانتقال إلى سعر الصرف الأجنبي وأنواعه ووظائفه، والعوامل المؤثرة في سعر الصرف، والنظريات المفسرة له، ثم البحث في المعالم الرئيسة لنظام سعر الصرف في سورية، ثم استعراض تطورات سعر صرف الليرة خلال فترة الدراسة، وفقاً لكل من التحليل الأساسي والتحليل الفني.

المبحث الأول

محددات نظم الصرف الأجنبي

أولاً- مفهوم نظام الصرف:

يعرّف نظام الصرف على أنه: الإطار والكيفية التي حددت على أساسها أسعار الصرف ويمكن القول بأن نظم الصرف تبدأ من نظام أسعار الصرف الثابتة وتنتهي عند نظام أسعار الصرف المرنة وفيما بين هذين الحدين يمكن أن تتدرج نظم عديدة تحمل خصائصها وبدرجات متفاوتة.

ثانياً- أنواع أنظمة أسعار الصرف:

١- نظام الصرف الثابت وأنواعه: لابد أن نميز بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف الثابت القابل للتعديل.

1- نظام الصرف الثابت:

ظهر هذا النظام أساساً في ظل قاعدة الذهب، كما أنه مر بمراحل تطور مختلفة كنظام الذهب الكامل ثم نظام السبائك الذهبية. ويعرف نظام سعر الصرف الثابت، على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة محلية ما، بعملة أجنبية أخرى أو سلة عملات أجنبية أو بوحدة حقوق السحب الخاصة بمعدل صرف ثابت.^١ ومن خلال هذا النظام يتم تحديد قيمة عملة محلية وفق قاعدة النقود الورقية، بالنسبة إلى عملة أوالى سلة عملات مناسبة لمعاملته التجارية مع شركائه أو منافسيه التجاريين. كما يمكن لنظام الصرف الثابت هذا أن يأخذ أشكالاً متعددة:

1-1 - الربط بعملة واحدة:

بموجب هذا النظام يتم ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة أجنبية واحدة وبسعر بيع وشراء محددان وثابتان دون أية تعديل مقابل عملة المثبت تجاهها، ويعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة التي ترغبها السلطات النقدية وواضعي السياسة النقدية، وذلك لسهولة عملية الربط وحساب سعر صرف العملة.^٢ وغالباً ما يتم الربط مع عملة أكبر شريك تجاري للدولة، وكمثال على ذلك ربط العملة الصينية بالدولار الأمريكي.

١- النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 2016، ص49.

٢ - آل شبيب، دريد كامل، المالية الدولية، دار اليازوري، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص54.

أ - مزايا الربط بعملة رئيسية واحدة:

- 1- يضمن استقرار سعر الصرف للبلد الذي يربط عملته إلى عملة البلد الذي يحقق معه أكبر شراكة تجارية.
- 2- يزيد من حالة التأكد لدى المنتجين والمستثمرين في التقلبات التي يتوقع أن تتم في العملة المحلية مقابل العملة التي يتم الربط على أساسها.
- 3- يوفر معياراً واضحاً لتصحيح تقلب العملة المحلية للبلد المعني مقابل عملة الربط.¹

ب - عيوب الربط بعملة واحدة:

- 1- تزداد الحاجة إلى المزيد من الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية، وذلك لتصحيح الخلل الذي يحدث في ميزان المدفوعات نتيجة تقلب عملة الربط الرئيسية، تقلب سعر صرف الدولار مثلاً.
- 2- عدم تناسق الأهداف الاقتصادية بين الدولة التي تربط عملتها، وبلد العملة الرئيسية، فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة المعنية بعملية ربط العملة تسعى لزيادة الإنتاج، والتوظيف، وحدث في الفترة نفسها أن ارتفعت قيمة العملة الرئيسية مقابل بقية العملات الأخرى، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للواردات وارتفاعها للصادرات الأمر الذي يشجع عمليات الاستيراد من ناحية، ويقلل الحافز للتصدير من ناحية أخرى، والنتيجة تكون انخفاض مستوى الإنتاج والتوظيف.

2-1- الدولار : (dollarization)²

أ - مفهوم الدولار: تكون الدولار في الغالب ناتجة عن حالة عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية ولاسيما في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. كما عرفها صندوق النقد الدولي فإن الدولار: هي الأخذ بنظام الدولار، أي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار.³ وتنقسم إلى دولار رسمية، ودولة غير رسمية:

أ- الدولار الرسمية: تحدث عندما تتخذ السلطات المختصة قراراً رسمياً يقضي باستخدام العملة الأجنبية كوسيلة للدفع، ووحدة للقياس في الصفقات كلها بما فيها الديون الحكومية والخاصة، ومثال على الدول التي اتبعت الدولار الكاملة الأكوادور والسلفادور.

ب- الدولار غير الرسمية (الجزئية): تحدث في البلدان التي يرى الأفراد أن عملتهم الوطنية تفقد قيمتها بسبب ارتفاع معدل التضخم، وهذا النوع من الدولار حدث في سورية نتيجة الأزمة الراهنة التي تعصف

١ - ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، ماجستير، جامعة دمشق، 2016، ص 26 .

2 - Financial Dollarization: Henrique S. Basso, European Central Bank (ECB), Birkbeck College, University of London, 1Jun 2007.

٣ - صندوق النقد الدولي، 2000، "منهجية تحديد أسعار الصرف"، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد: 28، ص 13.

بالبلاذ، مما دفع الكثير من الأفراد والشركات التخلي عن العملة المحلية بشكل جزئي والاحتفاظ بكميات أكبر من الدولار إضافة إلى عملات أخرى أقل حيازة من الدولار،^١ وذلك في ظل التقلبات الحادة التي تعرض لها سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

1-3- الربط بسلة من العملات:

تستهدف عملية الربط بسلة عملات تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعّال الذي يأخذ في الحسبان هيكل التجارة والمدفوعات، وعادة يتم اختيار عملات أهم الشركاء التجاريين، إذ يفضل أخذ الأهمية النسبية لكل عملة في هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة، ويمتاز هذا الأسلوب بأنه يعمل على التقليل من أثر التقلبات في قيمة العملات المكوّنة للسلة، كما يخفض من تأثير التغيرات الاقتصادية للدول التي تم اعتماد عملتها للربط^٢.

1-4- الربط بوحدة حقوق السحب:

تعتبر حالة خاصة من الربط بسلة عملات، وحقوق السحب الخاصة ليست نقوداً ورقية بل قيوداً دفترية تفتح بها حسابات دائنة بحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهذه الحسابات الدائنة تعطي الدول الحاصلة عليها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك من أجل تصحيح ميزان المدفوعات. تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة من سلة عملات، ويكون نصيب كل عملة منها في السلة يتحدد بأهميتها النسبية في التجارة الدولية إذ يمثل (الدولار 41.73%، اليورو 30.93%، الجنيه الإسترليني 8.09%، الين الياباني 8.33%، أليوان الصيني 10.92) وذلك بحسب المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي في 30 تشرين الثاني 2015 والتقارير الصادر عنه في 30 أيلول 2016، وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية^٣. إن ربط سعر الصرف بهذه الوحدات يؤدي إلى الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة المربوطة بها لأن درجة تقلبها قليلة.

2- نظام الصرف المرن وأنواعه :

وفقاً لنظام الصرف المرن تتقلب أسعار الصرف بحرية تامة حسب قوى العرض والطلب، ويعدّ تعويم أسعار الصرف إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم فيه أسعار صرف العملة المحلية

١ - همام الشماع، الدولة وواقعها في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001، ص 60.

٢ - آل شبيب، دريد كامل، المالية الدولية، دار اليازوري، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 55 .

3 - <https://www.imf.org/.../Review-of-the-Special-Drawing-Right-SDR-Currency-Basket>

بعدم الاستقرار كالأزمات، والحروب، أو قد يكون سياسة مقصودة ومدروسة، ويقسم نظام الصرف المرن إلى: التعويم الكامل (النقي)، والتعويم غير التام (غير النقي).¹

2-1- التعويم التام (غير المدار):²

يعني عدم وجود أدنى مستوى من تدخل المصرف المركزي لدعم سعر صرف العملة المحلية إلا في حالات عارضة ومؤقتة، لكن استخدام نظام الصرف الحر يعمق من حجم المشاكل الاقتصادية داخل الدول التي تعاني منها، إضافة إلى تأثير تقلبات أسعار الصرف في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى رغبة المستثمرين بدخول أسواق تلك الدول.³

2-2- التعويم غير التام (المدار):

يتدخل المصرف المركزي في حدود ضيقة يتم وضع إطار عام لاستقرار أسعار الصرف، إذ تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بائعة، أو مشتريه لعملتها الوطنية، بهدف تنفيذ سياسة معينة.

3- نظام سعر الصرف المختلط:

ويقوم على الخلط بين النظامين السابقين أي هو ثابت ومعوم بنسبة صغيرة، أي الأسعار ثابتة، ولكنها تتحرك ضمن مجال صغير، مثل أن يكون سعر الصرف لأحد العملات (47) وحدة نقدية، هنا تسمح السلطة النقدية لسعر الصرف بالتحرك ضمن حدود ضيقة (± 1 وحدة نقدية).

ثالثاً: كيف يتم اختيار نظام الصرف الأمثل:

يتوقف اختيار نظام سعر الصرف على هيكل الاقتصاد، وتشمل العناصر التي تؤخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد، ودرجة الانفتاح والتطور المالي، وتوزع إنتاج الاقتصاد وصادراته، ومدى تعرضه للصدمات، والمخاوف بشأن التضخم المحلي، ودرجة حرية حركة العمالة، ورأس المال، ومدى المرونة السعرية في أسواق المنتجات والعمل، وجودة المؤسسات، وكذلك وضع ميزان المدفوعات، إضافة إلى ذلك فإن مقدار ما تنتجه الأنظمة القائمة من أدوات فعالة، لتثبيت التضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي سيكون عاملاً حيوياً في اختيار نظام سعر الصرف. ومن ثمّ يمكن القول: إن سعر الصرف المستقر هو هدف مشترك لأي نظام صرف محلي، وعلى هذا يترتب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال نظام الصرف الذي سوف تتبناه، وتختاره وفقاً لخصائص معينة، وهذا يعني أن هناك مجموعة من المحددات التي تقف وراء اختيار نظام الصرف منها:

١- بريور، مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص32.

٢ - أمين، محمد بريري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دكتوراه، جامعة الجزائر الثالثة، 2011، ص 71-81.

٣ - ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص30.

١- تكامل الأسواق المالية المحلية مع أسواق المال الدولية: يمكن قياس حركة رؤوس الأموال، وتحديد تكامل الأسواق المالية من خلال نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية إلى عرض النقود، إضافة إلى الأصول الأجنبية المتداولة في السوق المالية، إذ تشير ارتفاع هذه النسب إلى درجة تكامل الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، ففي الدول التي تتمتع بحرية كاملة في حركة وانتقال رؤوس الأموال، وتحرير للحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فإنها ستواجه صعوبات كبيرة فيما لو اعتمدت نظام صرف ثابت لعملتها مع عدم القدرة على تغيير أسعار الصرف إلا بتدخل السلطات النقدية، وخلاصة القول إنه كلما زادت حرية حركة رؤوس الأموال، ورفع القيود عن التبادل التجاري، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة، كما أنه كلما زادت درجة التطور والتكامل في السوق المالي داخل البلد المعني أصبحت إمكانية تطبيق نظم الصرف المرنة أكثر وروداً.^١

٢- درجة اتساق السياسات الاقتصادية الكلية: لسياسة الصرف الأجنبي أثر فعال في برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي في حال كانت جزءاً منسجماً مع استراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية في المدى القصير والطويل والأدوات المتاحة.^٢ وعلى اختلاف نوع نظام الصرف، فإن الدول تجعل الاستقرار في أسعار الصرف على رأس قائمة الأولويات لديها، وتحاول الدول قدر الإمكان المواءمة بين السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة للوصول إلى نوعي الاستقرار المنشودين الداخلي والخارجي. إذ تعمل نظم الصرف الثابتة على توليد الثقة في السياسات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على تحفيز الاستثمارات نتيجة تقليل مخاطر عدم التأكد المصاحبة لسياسات الصرف الأجنبي، لكن يؤخذ عليها أنها تلجأ إلى أساليب زيادة الحماية للمنتجات المحلية، مما يعني تشويه الأسعار داخل الاقتصاد.

٣- الشركاء التجاريون: أن اعتماد التجارة الخارجية في عدد من العملات الأجنبية يجعل التغير في أسعار الصرف من خلال العملات الرئيسية يعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية، نتيجة صعود بعض العملات، وانخفاض بعضها الآخر، ويتم تخفيض هذه الآثار من خلال اختيار سلة عملات مناسبة، فعندما تكون معظم عوائد البلد مقومة بعملة بلد معين فإنه يكون من مصلحة الدولة أن تقوم بتثبيت عملتها بعملة الشريك التجاري، وهو ما قامت به الصين فعلاً مع أكبر شريك تجاري لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية إذ قامت الصين بربط اليوان الصيني بالدولار الأمريكي في صيف 2007.

٤- أنواع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد: يميز الاقتصاديون بين الصدمات الحقيقية (الناشئة عن الجانب الحقيقي في الاقتصاد)، والصدمات الإسمية (الناشئة عن النظام النقدي والمالي)، وتتضمن الصدمات الحقيقية التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات)،

١- النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 53.

٢- صادق، علي و محمد مصطفى عمران، "حصيلة الندوة"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي - بعنوان "نظم وسياسات أسعار الصرف"، 16-17 ديسمبر، ص 13-14، 2002.

والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات، (لاسيما السياحة في كثير من البلدان)، والتغيرات في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين، وتنشأ الصدمات الإسمية في الأساس عن عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الوحدات الاقتصادية على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأدوات المالية والتذبذبات في مستوى الثقة^١.

وبالعموم يفضل اتباع نظم صرف أكثر ثباتاً إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يسيطر على غالبيتها الطابع النقدي، في حين يفضل اتباع نظم صرف أكثر مرونة إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يغلب عليها الطابع الحقيقي، مثل تغير الأذواق أو التغير التكنولوجي بما يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية والمستوردة.

٥- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: يقاس هذا المؤشر على أساس نسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي، فالنسبة إلى اقتصاد مفتوح فإن سياسة التعويم لا تمثل الاختيار الأمثل، إذ يتميز الاقتصاد المفتوح بزيادة درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، ومن ثم يجب اتباع سياسة التثبيت، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك فإن الاقتصاد الأقل انفتاحاً قد يلائمه اتباع سياسة التعويم، نظراً لانخفاض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضائل تأثير تغيرات سعر الصرف في المستوى العام للأسعار المحلية^٢.

٦- معدل التضخم: قد يكون من الملائم للدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، نسبة إلى شركائها في التجارة الدولية، اتباع سياسة التعويم التي تعمل على تعويض الفرق بين معدلات التضخم حتى تحافظ على قدرتها التنافسية، في حين يفضل اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بالنسبة للدول التي تواجه مستوى متدني من التضخم المحلي، إذ يترك التضخم آثاراً سلبية على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، إذ إن الزيادة في الدخول النقدية يترتب عليها ارتفاع في الطلب على السلع المحلية والأجنبية، وفي حال كان الطلب على السلع الأجنبية غير مقيد فإن ذلك يضعف من الاحتياطيات الأجنبية لدى الدولة، الأمر الذي يترتب عليه عجز في الميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات.

٧- مستوى الاحتياطيات الأجنبية: تتحدد سياسة الصرف الملائمة بمدى حجم الاحتياطيات المتوفرة لدى الدولة، فكلما كانت الدولة تمتلك احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وأمكن الحفاظ على سعر الصرف مستقراً من خلال تمويل

١ - بوخاري، لحوس موسى، دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، 2009، ص 63.

٢- بربور، مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، مرجع سابق، 2008، ص 60.

العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال، ومن ثمّ يفضل اتباع سياسة الصرف الثابت، من ناحية أخرى في حال انخفاض حجم الأرصدة الدولية وكان هناك صعوبات تعيق عمليات الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة، يجبر السلطات النقدية على اتباع إجراءات تصحيحية تتضمن في أغلب الأحيان إجراء تغييرات مفاجئة وجهرية في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي، وارتفاع معدل التضخم، لذلك يفضل اتباع سياسة تعويم سعر الصرف، وهو إجراء لجأت إليه الحكومة المصرية، إذ أعلن المصرف المركزي المصري في الثالث من تشرين الثاني لعام 2016، من اتخاذ قرار بتعويم الجنيه المصري وذلك نتيجة العجز الحاصل في الميزان التجاري المصري الذي بلغ 37.6 مليار دولار للعامين 2015-2016، وعجز الحكومة المصرية عن سداد العجز الحاصل في الميزان التجاري من الاحتياطات الأجنبية، وكذلك صعوبة الحصول على الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي اشترط على مصر لحصولها على القرض المقدر بـ (12) مليار دولار أن يقدم على مدى ثلاث سنوات من إجراء برامج للإصلاح الاقتصادي ومن بينها تعويم الجنيه المصري.¹ إن عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت، قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم، كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية. كما اتبع مصرف سورية المركزي أسلوب التعويم المدار لسعر صرف الليرة السورية خلال فترة أزمة سعر صرف الليرة السورية وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في حجم الاحتياطات النقدية من القطع الأجنبي نتيجة تمويل المستوردات من جهة، وانخفاض العرض النقدي من القطع الأجنبي بفعل توقف شبه كلي لموارد القطع الأجنبي من جهة أخرى .

فمن الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت والتي تتمتع بها الدول النامية هي:

- عدم القدرة في التأثير على الأسعار الدولية، للصادرات والواردات من خلال تغيير سعر الصرف إلى جانب التركيز الجغرافي للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة.
- انخفاض مرونة الطلب على الصادرات، والواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات على الأقل في الأجل القصير، مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.
- غياب تسهيلات أسواق الصرف الآجلة إلى جانب ضيق السوق المالي المحلي، وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية نتيجة انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية.
- تعرض اقتصادات الدول النامية لصدمات داخلية كحدوث تدهور مفاجئ في إنتاج المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية المواتية.

وفي نفس الوقت تتميز اقتصاديات الدول النامية ببعض الخصائص التي ترجح سياسة التعويم مثل:

١- ذكر الله، أحمد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مآلات تعويم الجنيه المصري وإجراءات الإصلاح الاقتصادي، 12 تشرين الأول، 2016.

- الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية إلى جانب صعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة مع تفاقم حدة أزمة الديون الخارجية لتلك الدول.
- تركّز هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية التي يرتبط الطلب عليها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، مما يجعل الدول النامية تتعرض لصدمات خارجية ذات طبيعة حقيقية.
- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة اتباع سياسة التمويل بالإصدار النقدي، وذلك نتيجة لعدم كفاية المدخرات المحلية في تمويل مشاريع التنمية، إضافة إلى انخفاض واردات الخزينة العامة نتيجة التهرب الضريبي وانخفاض عوائد الاستثمارات العامة بسبب الهدر والإهمال وغياب المسألة العامة. وعليه فإنه يفضل في سورية اتباع سياسة التعويم المدار، وهو ما قامت عليه سياسة سعر صرف الليرة في سورية منذ بداية عام 2018، فقد كان الهدف النهائي في سياسات السلطة النقدية في سورية تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على صعيد التوازن الداخلي، وتخفيف من عجز ميزان المدفوعات إلى أدنى مستوى له على الصعيد الخارجي، فمن خصائص الاقتصاد السوري إنه اقتصاد متعدد الأنشطة وقائم على ثلاثة قطاعات رئيسة وهي القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، فهو يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت لسعر الصرف إلى جانب الخصائص التي ترجح التعويم، شأنه في ذلك شأن الكثير من اقتصاديات الدول النامية.

المبحث الثاني

سعر الصرف الأجنبي

مقدمة:

إن تحديد سعر صرف عملة محلية ما مقابل العملات الأجنبية يعتمد على النظام النقدي السائد، أو (القاعدة النقدية) ونظام الصرف المتبع ، الأسس التي تتبناها الدولة في ذلك، على الرغم من أنه لا يمكن إهمال قوى العرض والطلب على العملة الذي يعتمد بدوره على الطلب والعرض على السلع والخدمات، وسعي الدول لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ولهذا الأمر عادة ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية من أجل رفع صادراتها، وتخفيض وارداتها.^١ وقد عرف العالم عدة أنظمة للصرف، كنظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف الموعوم أو الحر، وكان هدف كل هذه النظم الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتنمية المبادلات التجارية الدولية وازدهارها، وقد تعددت كذلك النظريات المفسرة لسعر الصرف بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، واتخذت مقاييس مختلفة، كما أن النظريات التقليدية ترجع تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم، ومعدلات الفائدة، ووضعية ميزان المدفوعات، أما حديثاً فهناك عوامل أخرى لها اثر في تحديد سعر الصرف مثل: الإعلام، والتوقعات السياسية والاقتصادية التي يمكنها أن تؤثر مباشرة في تحديد سعر الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه:

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياساً للقيمة، فالحصول على سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب الأمر تحديد نسبة من الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية مصطلح: سعر الصرف.

1- تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة أو أكثر من العملة الأجنبية (وهو التأثير الأكثر شيوعاً في العالم، أي تعريف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي)، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية والتي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة أو أكثر من العملة المحلية. (وهو التعريف الذي يرتبط باليورو والجنيه الأسترليني)^٢

١- النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، مرجع سابق، 2016، ص 27.

٢ - الحمزاوي، محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004 ، ص 17.

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأن سعر الصرف عبارة عن قيمة إحدى العملات مقارنة بقيمة عملة أخرى، وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.^١ ويمكن القول بأن سعر الصرف هو المرآة التي ينعكس فيها الوضع الاقتصادي، والتجاري للدولة في تعاملاتها مع الخارج، ويتحدد ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات. واستناداً إلى هذه التعاريف يمكن تحديد خصائص سعر الصرف بالآتي:^٢

- 1 - عملية مبادلة عملة محلية بالعملة الأجنبية أو بالعكس.
- 2 - تتم عملية المبادلة وفق سعر معين.
- 3 - تتم هذه المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.
- 4 - تعتبر عملية ربط بين اقتصاد داخلي مفتوح وباقي اقتصادات العالم.
- 5 - يساهم انخفاض واستقرار سعر الصرف في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع التصدير الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة.

2- أنواع سعر الصرف:

لا يمكن أن تحدد العلاقة بين العملة المحلية لبلد ما، وعملات الدول الأخرى من خلال الأسعار اليومية التي تتم في سوق الصرف الأجنبي، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغ وأشكال عديدة، ولكل منها مدلولها، واستعمالها الخاص واستناداً لذلك يمكن تحديد أنواع الصرف وفق معياري القيمة والأجل:

2-1- أنواع أسعار الصرف حسب القيمة:

- أ- سعر الصرف الرسمي.
- ب- سعر الصرف الحقيقي.
- ت- سعر الصرف الفعلي.
- ث- سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- ج- سعر الصرف التوازني.

١ - آل شبيب، دريد كامل، المالية الدولية، مرجع سابق، 2011، ص 37.

٢ - بوخاري، لعلو موسى، دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية، مرجع سابق، 2010، ص 45 .

أ- سعر الصرف الاسمي (الثنائي):

ويعرف على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، كما يمكن عكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف، سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ في الحسبان قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدان.^١ أي السعر الذي يمكن للمتعامل في سوق الصرف الأجنبي من بيع وشراء عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر.

فعندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر صرف عملة أجنبية بدلالة الأسعار المحلية، ونرمز له بالرمز E.

فمثلاً في حالة الدولار الأمريكي والليرة السورية، حيث يرمز للدولار مقابل الليرة بالرمز \$/sp، ويعني التحويل من الدولار إلى الليرة السورية، وذلك بالتقسيم على (E)، وفي حالة العكس بالضرب بـ E، حيث E هو: $1/E$. يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً، وهذه التغيرات تسمى تدهوراً أو تحسناً، فالتدهور يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة إلى العملة الرئيسية، أما التحسن فهو ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية مقابل تلك العملة الرئيسية.^٢ كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحني مغايراً لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن لسعر الصرف الاسمي أن يشهد حالة تذبذب شديد أو بطيء يومياً. ولذا يمكن القول إن سعر الصرف الاسمي هو: السعر الذي ينشأ في سوق الصرف الأجنبي نتيجة العرض والطلب عليه من قبل المضاربين بهدف الاستفادة من عمليات المراجعة في سوقين مختلفين بقصد الربح.

ب- سعر الصرف الحقيقي: ويمثل عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يمكن تعريفه أيضاً، بأنه سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية.^٣ لذلك إذا كان معدل التضخم في البلد المعني أكبر منه في الدولة الأجنبية فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي، والجدير بالملاحظة أن هبوط سعر الصرف الحقيقي RE يعد ارتفاعاً في سعر الصرف الاسمي الذي يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، في حين الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي RE يعني أن هناك طلباً خارجياً على السلع والخدمات المحلية، مما

١ - ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، مرجع سابق، 2017 ص6.

٢ - علي، فؤاد محمود، سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، ماجستير، جامعة دمشق، 2009، ص32.

٣ - إسماعيل حمه، أستاذ، أثر السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق (1990-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 17، 2015.

يعني زيادة التنافسية للبلد المعني. يجمع سعر الصرف الحقيقي تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.^١

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق الصيغة التالية:

$$RE = E \frac{p^*}{p}$$

حيث:

RE : سعر الصرف الحقيقي.

E : سعر الصرف الاسمي.

P* : مؤشر الأسعار في الدولة الأجنبية.

P : مؤشر الأسعار في الدولة المحلية.

- مثال لحساب سعر الصرف الحقيقي في الأجل الطويل:

على افتراض أن سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي 47 ليرة سورية للدولار الواحد عام 2010، وبلغ هذا السعر 530 ليرة سورية عام 2015، وذلك نتيجة التقلبات الحاصلة في سعر صرف الليرة السورية، كما أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع من 60 عام 2010 إلى 520 وذلك بحسب المجموعة الإحصائية في تموز عام 2015 في سورية، وارتفع هذا المؤشر في الولايات المتحدة من 40 عام 2010 إلى 138 في عام 2015، وبناءً عليه يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي على الشكل التالي:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي * (أسعار المستهلك في البلد الأجنبي / أسعار المستهلك في البلد المحلي).

$$Re2010 = 47 * \left(\frac{40}{60}\right) = 31.33$$

$$Re2015 = 530 * \left(\frac{138}{520}\right) = 140.65$$

ووفقاً للمثال السابق يكون سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية قد انخفض بمقدار 109.32 ليرة سورية للدولار خلال الفترة (2010-2015)، كما يُلاحظ أن هذا الانخفاض هو أقل من الانخفاض الاسمي لسعر صرف الليرة السورية حيث انخفض بمقدار (483) ل. س .

1- Maurizio Michael Habib, Elitza Mileva and Livio Stracca , Working Paper Series, reported as representing the views of the European Central Bank (ECB), The real exchange rate and economic growth, No 1921 / June 2016.

٢ - علي، فؤاد محمود، سياسات سعر الصرف في ظل التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، مرجع سابق، ص32.

وبالتالي يمكن إن نستشف مما سبق أن سعر الصرف الحقيقي، هو السعر الذي ينشأ في سوق الصرف الأجنبي، ويعكس أسعار السلع والخدمات بين بلدين مختلفين والذي يأخذ معدل التضخم لتلك السلع بعين الاعتبار.

- مثال لحساب سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير:

على افتراض إن سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (59) ليرة سورية في نهاية الربع الأولى من سنة 2012، وقد بلغ هذا السعر (65.4) في نهاية الربع الثالث من نفس العام، وذلك نتيجة التقلبات الحاصلة في سعر صرف الليرة السورية، كما أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع من 115 للربع الثاني عام 2012 إلى 165 وذلك بحسب المجموعة الإحصائية في تموز عام 2012 في سورية، وارتفع هذا المؤشر في الولايات المتحدة من 44 للربع الأول عام 2012 إلى 52 في عام 2012، وبناءً عليه يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي على الشكل التالي:

$$ReQ1\ 2012 = 59 * \left(\frac{44}{115}\right) = 22.6$$

$$ReQ3\ 2012 = 65.4 * \left(\frac{52}{165}\right) = 20.6$$

ووفقاً لذلك يكون سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية قد انخفض بمقدار 2 % ليرة سورية للدولار خلال الفترة (Q32012-Q12012) ، كما يُلاحظ أن هذا الانخفاض هو أقل من الانخفاض الاسمي لسعر صرف الليرة السورية حيث انخفض بمقدار (6.4) ل. س .

ت- سعر الصرف الفعّال (NEER): هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة محلية ما، بالنسبة إلى عدة أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين الرئيسية خلال فترة زمنية معينة. بمعنى: السعر الذي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو مؤشر يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة الى مجموعة من العملات.

ث- سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER):

أنه عبارة عن مؤشر يقيس المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ويعتبر هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، وهذا الأمر يحدث عندما يكون البلد له تجارة مع عدة بلدان أخرى . ويمكن قياسه باستخدام مؤشر LAS PEYRES للأرقام القياسية:^١

سعر الصرف الفعلي = مؤشر سعر الصرف الاسمي في سنة القياس مقارنة مع سنة الأساس (عدد الشركاء التجاريين * الوزن النسبي لكل شريك تجاري).

١- نايف، فواز جار الله وفرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، 2009، ص 167.

$$REER = \frac{\sum P \{ Z_P (e_r^p)^t / (e_r^r)^0 \} \times 100}{\sum P X_0^P (e_0^p / e_0^r)}$$

$$INER_{pr} = (e_r^p)^t / (e_r^r)^0$$

$$REER = \sum P Z_P INER_{pr} \times 100$$

حيث:

$(e_r^r)^0$: سعر صرف العملة للبلد في سنة الأساس.

$(e_r^p)^t$: سعر صرف العملة للبلد في سنة القياس.

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_0^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t .

e_0^r : سعر صرف عملة البلد بالدولار في سنة الأساس 0 .

X_0^P : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_P : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية R مقومة بعملة الأخيرة.^١

نستنتج مما سبق بأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مقدار التغير في سعر الصرف للعملة للمحلية مقابل أسعار الصرف للشركاء التجاريين والذي ينتج عنه التغير في ميزان التجاري لبلد معين معبراً عنه بالعملة المعادلة للشريك أو الشركاء التجاريين.

ج- سعر الصرف التوازني:

هو السعر الذي يمثل توازن لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد في حالة طبيعية، من ثمّ هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.^٢

تؤثر الصدمات الاسمية في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، إذ تظهر الصدمات الاسمية من تغير الطلب على النقود.

2-2- أنواع أسعار الصرف حسب الزمن:

أ- سعر الصرف العاجل.

ب- سعر الصرف الآجل.

١- ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، مرجع سابق، 2017، ص 8.

٢ - علي، فؤاد محمود، سياسات سعر الصرف في ظل التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، مرجع سابق، ص 35.

أ - سعر الصرف العاجل:

هو سعر الصرف الأجنبي المستخدم في عمليات الشراء والبيع لل عملات الأجنبية مقابل التسليم الفوري،^١ وعادة خلال ثلاثة أيام عمل، وتؤثر بسعر الصرف العاجل عدة عوامل منها، أسعار الفائدة التفاضلية والتي تمثل الفرق بين بين سعر الفائدة المدفوع على العملة المحلية والعملية الأجنبية، كما ينعكس معدل التضخم في سعر الصرف العاجل وبشكل فوري، الأمر الذي يترك أثره على ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، ويمكن للأحداث السياسية والمؤشرات الاقتصادية أن تنعكس مباشرة في سعر الصرف العاجل، كما تؤثر الإشاعات في سعر الصرف العاجل فهي أما ترفع من سعر الصرف أو تخفض من سعره في سوق الصرف الأجنبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

ب - سعر الصرف الآجل:

هو السعر الذي يتم على أساسه بيع وشراء عملة ما في تاريخ لاحق لإبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم والمبالغ المتفق عليها في نفس تاريخ إبرام الصفقة، كما يؤثر في هذا النوع من الأسعار عدة عوامل منها، عرض وطلب العملات الأجنبية وكذلك المضاربة على العملات بهدف تحقيق أرباح مستقبلية، كما تؤثر المشتقات المالية في سعر الصرف الآجل، والتي تسمى بعقود المعاوضة لتبادل خطر تقلبات سعر صرف عملة ما، خلال فترة العقد.

ثانياً - وظائف سعر الصرف:

يكون لسعر الصرف عدة وظائف ومنها:^٢

1 - وظيفة قياسية: يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس الأسعار المحلية ومقارنتها مع أسعار السوق العالمية للمنتجات، ومن ثمّ فهو حلقة الوصل ومؤشر بين أسعار الأسواق المحلية، والأسعار العالمية.

2 - وظيفة تطويرية: يمكن استخدام سعر الصرف لتطوير بعض المنتجات التصديرية المرغوبة ذات الأسعار المرتفعة في الخارج وزيادتها على حساب منتجات أخرى، من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء، أو تعطيل فروع صناعية معينة، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم

١ - النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 32.

٢ - إسماعيل حمه، أستبرق، أثر السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق (1990 - 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 17، 2015.

٣ - سلمى، دوحة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، دكتوراه، جامعة محمد خضير، 2015، ص 8.

لتشجيع واردات معينة، ومن ثمَّ يؤثر سعر الصرف في التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3 - وظيفة توزيعية: وذلك على مستوى الاقتصاد الدولي، بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، إذ تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات المحلية بين مختلف البلدان.^١

ثالثاً- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

انطلاقاً من النظرية الاقتصادية للنقود باعتبارها سلعة قابلة للتداول، فإن هناك عدة عوامل يمكن أن تحدد قيمة أي عملة وهي:

أ- العوامل الاقتصادية:

يتحدد سعر الصرف وفق نظرية السعر في ضوء تقاطع منحنى عرض العملة ومنحنى الطلب عليها حالها في ذلك كحال أي سلعة تعرض في السوق، على افتراض ثبات العوامل الأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال عدّة عوامل:

1 - الطلب: يمكن تعريف الطلب على العملة بأنه الكمية من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لطلبها عند مستوى معين من الأسعار خلال فترة زمنية معينة، إذ مع انخفاض سعر الصرف لعملة معينة لها مكانة في التسويات الدولية يزداد الطلب عليها.

2- العرض: عرض العملة بأنه الكميات المختلفة من العملة والتي يكون المتعاملون على استعداد لعرضها عند مستوى سعر معين خلال فترة زمنية معينة، ومن ثمَّ فإنه كلما ارتفع سعر صرف العملة في سوق الصرف الأجنبي زاد جانب العرض منها، وعند التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض يمكن أن نحصل على السعر التوازني الجديد الذي يعكس سعر العملة في السوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية معينة.

3- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة إلى أسعار السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة في الطلب الخارجي على السلع المحلية مما يعني ارتفاع الطلب على قيمة العملة للبلد المنتج وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما حدث بين الولايات المتحدة والصين، إذ انتهجت الصين سياسة قائمة على الإنتاج الكبير والتصدير من جهة واتباعها سياسة سعر صرف مدار مرتبط بالدولار من جهة أخرى، أي أنها اتبعت سياسة الدعم للصادرات، وهذه السياسة التي اتبعتها الصين أدت إلى

١ - نجية، دلامي. دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، ماجستير، جامعة شلف 2012، ص43.

إلحاق الضرر بالاقتصاد الأمريكي، إذ أتتبت الصين سياسة إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع ذات الكفاءة الإنتاجية من جهة والمنخفضة الأسعار من جهة أخرى.¹

4- رصيد الميزان التجاري: إن العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي، ورصيد الميزان التجاري هي علاقة عكسية، فعندما يحقق الميزان التجاري فائضاً فإن سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية سوف ينخفض، أما في الحالة المعاكسة التي يكون فيها رصيد الميزان التجاري قد حقق عجزاً فإن سعر الصرف الأجنبي المقابل للعملة المحلية سوف يرتفع.

ب- العوامل النقدية:

وهي العوامل التي تؤثر بصورة غير مباشرة في سعر الصرف ومن هذه العوامل:

1- معدلات التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم المحلي للبلد إلى انخفاض في سعر الصرف العملة المحلية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي للعملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، وفي نفس الوقت سوف يزداد الطلب على العملات الأجنبية، أما إذا ارتفعت الأسعار المحلية بنفس النسبة بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية فإن سعر الصرف الأجنبي لن يتأثر بهذا العامل.²

2- معدل الفائدة التفاضلي: تعد معدلات الفائدة من أهم العوامل المحددة لسعر الصرف، فارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في بلد معين سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويزيد من الطلب الخارجي على عملة البلد الذي ارتفعت أسعار الفائدة لديه من أجل القيام بعمليات الإيداع في مصارف البلد للاستفادة من معدل الفائدة المرتفع و تحقيق عوائد مجدية، وبالتالي سوف يرتفع الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مما يزيد من قيمتها.³

4- مستويات الدخل: عندما تتحسن دخول الأفراد في بلد معين فإن ذلك يعني زيادة في عمليات الإنفاق وضخ كمية إضافية من النقد المحلي، وزيادة المعروض منه، ومن ثمَّ انخفاض في قيمة العملة المحلية بفعل عامل التضخم، في حال لم تستتبع بزيادة في عرض السلع.

1- Wayne M. congressional research service , -China-U.S. Trade Issues , March 17, 2015 ,p28.

Morrison

٢- عزي، خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، ماجستير، جامعة الوادي، 2012، ص56.

٣ - سياسات أسعار الصرف، مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، يوليو 2011، ص4.

ج- عوامل أخرى:

وهي عوامل لا يقل تأثيرها عن العوامل الاقتصادية والنقدية في التأثير في سعر الصرف غير أن تأثيرها يكون لفترة قصيرة ولأغراض محددة، وسرعان ما يعود سعر الصرف إلى ما كان عليه سابقاً، ويمكن إجمال هذه العوامل في الآتي:

- 1 - تدخل الحكومة.
- 2 - التوقعات.
- 3- الإشاعات والأخبار.
- 4 - الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية.
- 5- الحالة الأمنية العامة.

رابعاً- النظريات المفسرة لسعر الصرف:

هناك مجموعة من النظريات التي يمكن من خلالها تفسير التغيرات التي تحصل في سعر الصرف ومنها:

- 1- نظرية تعادل القوة الشرائية.
- 2- نظرية تعادل معدلات الفائدة.
- 3- نظرية الأرصدة النقدية (ميزان المدفوعات).
- 4- نظرية توازن محفظة الأوراق المالية.

1 - نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعادل القوة الشرائية عبارة عن نظرية تقوم على افتراض مفاده: بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتهما الشرائية متساوية في كلا الدولتين. وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين.^١ وعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في دولة ما (في حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية. ويعتمد تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد. وفي ظل غياب تكلفة النقل والتعاملات الأخرى، فإن الأسواق المتنافسة تعمل على تساوي سعر سلعة متماثلة في دولتين عندما تكون الأسعار مقيّمة بنفس العملة. ونشير إلى أن أسهل طريقة لحساب تعادل القوة الشرائية بين دولتين يتلخص في مقارنة سعر سلعة معيارية متماثلة في الدولتين وتقوم مجلة الإيكونومست في كل عام بإصدار نشرة

١ - النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مرجع سابق، ص32.

عن تعادل القوة الشرائية "همبورغر إندكس مؤشر همبورغر" يقارن أسعار همبورغر مكدونالدز في كافة أنحاء العالم. وهناك نشرات أخرى أكثر تعقيدا بشأن تعادل القوة الشرائية تتناول عددا كبيرا من السلع والخدمات. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في أن الأفراد في دول مختلفة يستهلكون مجموعات متنوعة من السلع والخدمات مما يجعل من الصعب مقارنة القوة الشرائية بين الدول. وعلى سبيل المثال فإن جهاز التلفزيون الذي يباع بسعر 500 دولار أمريكي في نيويورك عندما يكون سعر الصرف 1.5 دولار كندي للدولار الأمريكي، وإذا كان سعر جهاز التلفزيون في كندا 700 دولار كندي فقط، ففي هذه الحالة يفضل المستهلكون في نيويورك شراء التلفزيون من تورنتو. وإذا تمت هذه العملية على نطاق واسع (تسمى "المراجعة") فإن المستهلكين الأمريكيين الذين يشترون السلع الكندية سيعملون على رفع قيمة الدولار الكندي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع الكندية بالنسبة لهم. وتستمر هذه العملية إلى أن تعود أسعار السلع إلى نفس مستواها. هناك ثلاثة محاذير تتصل بقانون السعر الواحد وهي:

- 1- إن تكاليف النقل، العوائق أمام حرية التجارة وكذلك تكاليف المعاملات الأخرى قد تكون كبيرة
- 2- ينبغي وجود أسواق منافسة للسلع والخدمات في كلا الدولتين.
- 3- إن قانون السعر الواحد ينطبق فقط على السلع الغير منقولة مثل المساكن والعديد من الخدمات المحلية لا يمكن بالطبع الاتجار بها فيما بين الدولتين.

يستخدم خبراء الاقتصاد نموذجين لتعادل القوة الشرائية، تعادل القوة الشرائية المطلق وتعادل القوة الشرائية النسبي.

أ- تعادل القوة الشرائية المطلق: يشير إلى تساوي مستويات السعر في دولتين، وبمعنى أوضح يكون سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي مساويا لمستوى السعر في كندا مقسوما على مستوى السعر في الولايات المتحدة. ولو افترضنا أن نسبة مستوى السعر بالدولار الكندي/السعر بالدولار الأمريكي تقتضي أن يكون سعر الصرف 1.3 دولار كندي لكل دولار أمريكي. وإذا كان سعر الصرف 1.5 دولار كندي لكل دولار أمريكي، تفيد نظرية تعادل القوة الشرائية أن الدولار الكندي سيرتفع مقابل الدولار الأمريكي وأن الدولار الأمريكي سينخفض مقابل الدولار الكندي.

ب- تعادل القوة الشرائية النسبي: يشير إلى معدلات التغيير في مستويات الأسعار "معدلات التضخم" وتفيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين. وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة 3%، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستتناقص بنسبة 2% سنويا مقابل الدولار الكندي. وهذا الطرح صحيح من الناحية العملية وخاصة عندما يكون الفرق في نسب التضخم كبيرا.

ونشير هنا إلى أن تعادل القوة الشرائية لا يحدد أسعار الصرف على المدى القصير نظراً لتأثرها بالأخبار؛ إذ أن الإعلان عن التغيرات في أسعار الفائدة والتوقعات بشأن النمو الاقتصادي وغيرها تعتبر جميعها عوامل تؤثر على أسعار الصرف على المدى القصير. وبالمقارنة، نجد أن تعادل القوة الشرائية يحدد

اتجاهات أسعار الصرف على المدى البعيد. وبالتالي فإن العوامل الاقتصادية المؤثرة في تعادل القوة الشرائية ستؤدي في النهاية إلى تساوي القوة الشرائية للعملات، وهذا يتطلب فترة زمنية تمتد من 4 إلى 10 سنوات. ومن حيث المبدأ، فإن أسعار صرف العملات ستتوافق بحيث تصبح تكلفة السلع والخدمات المتشابهة هي نفسها في كافة الأسواق وبكافة العملات. وللحفاظ على تعادل القوة الشرائية تميل تقلبات أسعار الصرف إلى التعبير عن معدلات التضخم النسبية. وعلى خلاف تعادل أسعار الفائدة التي يقتضيها التوازن المالي نجد أن تعادل القوة الشرائية يؤدي في المدى البعيد إلى التوازن الترجيحي لأسعار السلع والخدمات. الناتج المحلي الاجمالي مقابل تعادل القوة الشرائية هناك أهمية لشرح ما هو الناتج الاجمالي المحلي مقابل تعادل القوة الشرائية وما هو التعادل بالمقارنة مع تعادل القوة الشرائية وكيفية احتسابه. إن الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي محتسبا بالطريقة العادية استنادا إلى التبادل التجاري وقيمة العملة الدولية (الدولار) وقيمة تعادل القوة الشرائية يمكن تفسيره على أفضل وجه عن طريق مثال باستخدام أرقام افتراضية، فلو كان رطل اللحم في الولايات المتحدة يكلف 5 دولار أمريكي ويكلف في دولة الإمارات العربية المتحدة 20 دولار (ما يعادلها بالدرهم)، وإذا كان متوسط دخل الفرد في أمريكا 20.000 دولار أمريكي ومتوسط دخل الفرد في الإمارات العربية المتحدة 20.000 دولار أمريكي (ما يعادل هذا المبلغ بالدرهم)، يتضح لنا أن المواطن الأمريكي يمكنه شراء كمية أكبر من اللحم مقابل نفس المبلغ. وهذا يوفر للمواطن الأمريكي مستوى معيشيا أفضل (على فرض أن كافة الأشياء الأخرى متساوية). وهذا يوضح لنا كيفية احتساب الناتج المحلي الاجمالي باستخدام تعادل القوة الشرائية. وبهذا الشأن نجد ان المواطن الإماراتي قد يحصل على نفس متوسط دخل الفرد الأمريكي، وبالتالي، فإن الناتج المحلي الاجمالي لكلا الدولتين سيكون متماثلا لو افترضنا تساوي عدد السكان في كلا الدولتين. ويتضح هنا أنه بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين سيكون متماثلا لو افترضنا تساوي عدد السكان في كلا الدولتين. ويتضح هنا أنه بالرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة يصل إلى 4 تريليون دولار، إلا أن هذا الدخل لو تم احتسابه فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية سيصل إلى 3 تريليون دولار مثلا. ويترتب على هذا أن دولة الإمارات ككل يمكنها شراء منتجات أقل مما يمكن لمواطني الولايات المتحدة ككل شراءها.

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات التي يمكن إدراجها فيما يلي:

أ-تفترض هذه النظرية حرية التبادل الخارجي بين دولتين، إذ يصبح سعر الصرف بينهما معتمداً على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل بلد في الداخل.

ب- تقوم فكرة Cassel على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعنية لعملة البلد الآخر وفقاً لسعر الصرف السائد والمحقق للتبادل.

ج- تفترض النظرية أنه في حالة ما اذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقده، فإن قيمة الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة ونفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار.

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة:

قام بصياغة هذه النظرية كينز في كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) عام 1936، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف البلدان، فالسوق المالي الذي تتسم أسعار فائدته بالارتفاع تجذب إليها رؤوس الأموال بحثاً عن ربحية أعلى فيزيد المعروض من هذه الأموال، وهذا بدوره يقود إلى تخفيض السعر أي سعر الفائدة مستجيباً لقوى العرض والطلب، في الوقت ذاته تطرد الأسواق ذات الفائدة المنخفضة رؤوس الأموال مما يترتب عليه تناقص في المعروض منها وهذا عامل في ارتفاع سعر الفائدة، ولم تكن معدلات الفائدة في سورية بالمستوى المطلوب خلال فترة الأزمة، من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية للقطاع المصرفي السوري لتحسين سعر صرف الليرة السورية، وهذا الأمر كان يتطلب توليد الثقة في سياسات مصرف سورية المركزي، إذ غالباً ما كانت سياساته تتجه نحو تأزيم المأزم، مما أثر في ثقة قراراته التي كان يتخذها لدى الشركات والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية والأفراد.

تقوم نظرية معدلات الفائدة على مجموعة من الفرضيات التالية:

١- افتراض غياب تكاليف المبادلات.

٢- افتراض الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال، وتفترض هذه النظرية عدم وجود أي مشوه لصفة السوق بأنها تامة.

وقد اثبتت هذه النظرية صحة هذا الافتراض الذي تحدث عنه كينز في كتابه الشهير، لكن هناك عوامل أخرى يمكنها أن تؤثر في سعر الصرف كالتضخم، وحالة ميزان المدفوعات، والسياسة المالية المتمثلة في الانفاق والضرائب.

3- نظرية الأرصدة النقدية (ميزان المدفوعات):

يعكس ميزان المدفوعات حالة التجارة الخارجية للدولة مع بقية دول العالم، فعندما تحقق الدولة فائضاً في معاملاتها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها المحلية مقابل عرض كبير في العملات الأجنبية المقابلة أي ارتفاع سعر صرف عملة الدولة، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأجنبية الأخرى، مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي الى انخفاض الطلب على سلع الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجياً. من ناحية أخرى عندما تحقق

الدولة عجزاً في تعاملاتها الخارجية مع الغير فإن الآلية السابقة تعمل بالاتجاه المعاكس.^١ أي انخفاض في سعر صرف العملة المحلية للبلد مقابل الارتفاع الكبير في اسعار الصرف الأجنبي، ففي سورية ونتيجة للعجز في ميزان المدفوعات بسبب توقف عمليات التصدير والناجمة عن تدهور قطاعي الصناعة والتجارة نتيجة للأحداث التي تشهدها سورية، فقد أدى هذا العامل الى انخفاض في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية .

وتتلخص الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية على النحو التالي:^٢

- ١- إن سعر الصرف يتحدد وفقاً لآلية العرض والطلب شأنه في ذلك شأن أسعار السلع والخدمات.
- 2- إن سعر الصرف يتحدد وفقاً للكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي.
- 3- إن الكميات المعرضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي مشتقة من حقوق البلد وديونه الخارجية.
- 4- يتحدد سعر الصرف بالمركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات، فينخفض سعر الصرف الأجنبي إذا كان ميزان المدفوعات فائض، ويرتفع عندما يعاني ميزان المدفوعات من العجز.

4- نظرية توازن محفظة الأوراق المالية:

تنص هذه النظرية على أن الطلب على النقود يعتمد على الطلب على الأصول المالية وليس على العملة لذاتها، لذلك فإن زيادة الطلب على نوع معين من الأصول في دولة ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها مما يرفع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، حيث كثيراً ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذب للاستثمار.

١ - علي، فؤاد محمود، سياسة سعر الصرف في ظل التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، 2009، مرجع سابق، ص46.

٢ - ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، مرجع سابق، 2017، ص18.

المبحث الثالث

المعالم الرئيسية لنظام سعر صرف الليرة السورية

أولاً- مراحل تطور سعر صرف الليرة السورية:

لقد عرفت سورية منذ أواخر عقد الأربعينات تعدد أسعار الصرف لليرة السورية بالنسبة للعملات الأجنبية، تمكنت من توحيد أسعار صرف عملتها المحلية في أربعة مراحل منذ استقلالها وحتى الوقت الحاضر.

- **المرحلة الأولى:** بعد انضمام سورية لاتفاقية برايتون وودز في نيسان 1947، تحدد السعر الرسمي للتبادل الثابت مع الدولار الأمريكي بـ (219) قرشاً سورياً، وكان هذا السعر معمولاً به في ظل الاتفاقات المالية المعقودة مع فرنسا في ذلك الوقت، ولكن على إثر اتفاقية التصفية في شباط 1949 التي تضمنت تسوية جميع القضايا المعلقة بين سورية وفرنسا بصورة نهائية واستقلال النقد السوري، أصبح سعر صرف الليرة السورية في السوق الحرة للقطع يحدد وفق آلية العرض والطلب.

وقد بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف في أوائل عام 1949 (342) قرشاً سورياً، واقتصر تطبيق السعر الرسمي للقطع المعتمد على سعر التبادل الثابت على بعض احتياجات الدولة، وذلك بسبب وجود فارق كبير بين السعر الرسمي والسعر الموازي الرائج، وعدم توفر كميات كبيرة من القطع الأجنبي في تلك الفترة قادرة على تقليص هذا الفارق، حيث أخذ سعر الصرف للدولار والعملات الأخرى يتقلب صعوداً وهبوطاً بين (342) و (371) قرشاً سورياً للدولار الواحد، خلال الفترة 1949 و 1952.^١

اتصف نظام سعر الصرف في سورية بكونه نظام صرف ثابتاً، يتضمن ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي بسعر تعادل رسمي، إذ تحديد سعر التبادل لليرة السورية تجاه الذهب والدولار الأمريكي، بحيث تساوي الليرة السورية (0.405513) غرام من الذهب، ويكون الدولار يساوي (2.19) ليرة سورية.^٢

- **المرحلة الثانية:** في بداية الستينات تم اعتماد سياسة الرقابة في سوق الصرف الأجنبي، واستهدف تكوين احتياطي من العملات، وفي تلك المرحلة كان هناك سوقان لسعر صرف الليرة السورية، الأول السوق الرسمية الذي تحدد السلطة النقدية فيه سعر الصرف بما يعادل (3.95) ليرة سورية للدولار الواحد، والثاني سوق الصرف الحر (غير النظامي) والذي كان يحدد في السوق بما يعادل (3.97) ليرة للدولار الواحد، وكان الفرق بين السعرين بسيطاً.

١ - ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 50.

٢ - دراسة حول ربط سعر صرف الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة منشورة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي بتاريخ 2007/8/27_2012/4/27. <http://www.banquecentrale.gov.sy/main.htm>

- المرحلة الثالثة: في النصف الأول من السبعينات بدأ التحسن الواضح في ميزان المدفوعات ينعكس في تساؤل الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي، نتيجة الارتفاع في عائدات رسوم الترانزيت النفطية، والمعونة العربية المقدمة بعد حرب تشرين عام 1973، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والإنتاج النفطي خلال هذه الفترة، وهذا ما ساعد السلطات النقدية في تلك الفترة على توحيد سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مع سعر السوق الموازية في عام 1973 عند سعر (3.73) ليرة للدولار. وعلى الرغم من ارتفاع العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات في النصف الثاني من السبعينات، وضرورة تخفيض سعر صرف الليرة السورية إلا أن استمرار المنح ودخول رؤوس الأموال للسوريين من الخارج ساهم في دعم سعر صرف الليرة السورية حتى بداية الثمانينيات.¹

أدت العوامل السابقة الداعمة لسعر صرف الليرة السورية خلال عقد السبعينيات إلى الثبات النسبي في سعر الصرف، إلا أن ذلك الاستقرار لم يدم خلال الثمانينيات نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واستخدام سياسة تعدد أسعار الصرف²، الأمر الذي سبب اختلالات مهمة في سوق الصرف الأجنبي إلى جانب التدهور في الحساب الجاري خلال الأعوام (1984- 1987) الناجم عن الانخفاض في عوائد الصادرات النفطية وارتفاع الطلب على الاستيراد وتناقص التدفقات من المنح والتحويلات من القطاع الخاص، حيث وصل سعر صرف الليرة السورية إلى (5.45) ليرة للدولار الأمريكي.

تعددت أسعار الصرف خلال فترة الثمانينيات واستمرت حتى النصف الثاني من التسعينات، نتيجة الفارق الكبير والمتزايد بين سعر الصرف الموازي والسعر في السوق غير النظامية، فبالإضافة إلى السعر الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار، والذي وصل إلى 11.20 ليرة وهو السعر الإداري للعمليات الحكومية الاقتصادية والإدارية، فقد تم إنشاء سعر الصرف الجمركي المخصص لاستيفاء الرسوم الجمركية الذي تدرجت قيمته من 11.20 ليرة إلى 42 ليرة للدولار الأمريكي الواحد، والذي ربط الاستيراد بالتصدير من خلال السماح للمؤسسات العامة الاقتصادية والقطاع الخاص بالاحتفاظ بـ 50% من العملات الأجنبية من عمليات التصدير من أجل استيراد موادها الأولية والتجهيزات اللازمة للعمليات الإنتاجية.

وعلى الرغم من العديد من التغييرات في نظام الصرف وعمليات التحويل بأسعار صرف مختلفة بقيت الضغوط مستمرة في سوق الصرف الأجنبي، واستمر سعر صرف الليرة السورية في سوق الصرف المجاورة (بيروت - عمان) بالانخفاض إلى مستويات أقل من السعر الموازي، والسعر الرسمي نتيجة لعدم قدرة السوق الرسمية لمواجهة الطلب الإجمالي في سوق الصرف على القطع الأجنبي وفقاً لسعر الصرف الرسمي والأسعار المتعددة المحددة من قبل الحكومة.

1 - mather Hasan and jemma Dridi, The impact of the oil Related- income on the Equilibrium Real Exchange Rate in Syria. P. 26.

٢ - كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي " مشكلاته واتجاهات إصلاحه"، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2000، ص 101-102.

-المرحلة الرابعة: خلال الفترة بين عامي (2000-2010) بدأت السلطات النقدية العمل على تخفيض عدد أسعار الصرف المستخدمة إلى سعر صرف الدولة وعمليات القطاع العام والذي بقي العمل به في معاملات القطاع العام والحسابات الحكومية حتى نهاية عام 2006، وسعر صرف العملات الأجنبية المحدد من قبل مصرف سورية المركزي بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية بدلاً من المصرف التجاري السوري منذ عام 2005 وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2315 بتاريخ 2005/5/5، بالإضافة إلى سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار في أسواق البلدان المجاورة (بشكل غير نظامي)، وقد تم العمل على ذلك بهدف التخلص من التعقيدات التي أحدثتها التعددية في أسعار الصرف على معاملات الأفراد والمؤسسات والتشوهات في التسعير وأثره على قنوات النشاط الاقتصادي سواءً الخاص أو العام. وقد استمر العمل كذلك إلى أن تم توحيد أسعار الصرف من قبل السلطة النقدية في عام 2007 بقرار من مجلس الوزراء رقم 5787^٢ بتاريخ 2006/12/20. وأصبحت تصدر نشرة يومية من مصرف سورية المركزي بأسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وفقاً لمتغيرات تستند إلى متطلبات السوق وتلبية الطلب على القطع الأجنبي لأغراض العمليات التجارية وغير التجارية، فيما انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2005-2007)، وذلك نتيجة للعقوبات التي فرضت على سورية وفق ما يعرف بقانون محاسبة سورية التي أقرها الكونغرس الأمريكي.

- المرحلة الخامسة: تمتد من (2018- 2010)، بقي سعر صرف الليرة السورية يشهد حالة من الاستقرار في الـ 2010، نتيجة للاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، ومع بداية 2011 بدء سعر صرف الليرة السورية يشهد سلسلة من التقلبات في سوق الصرف الأجنبي وهي الفترة التي بدأت فيها الأزمة، ومع نهاية الـ 2011 وصل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي عتبة الـ (55.6) ليرة سورية للدولار الواحد بعد أن كان بحدود (46.8)، ومع تعمق الأزمة، أخذ سعر صرف الليرة السورية يأخذ منحىً هبوطياً خلال الفترة، ومع طول أمد الأزمة وغياب الرؤية المستقبلية في الحل، بدء الانخفاض في سعر صرف الليرة السورية يشهد حالات غير مسبقة، وما أن انتهت سنة 2013 حتى تخطى سعر صرف الليرة السورية الـ (141) ليرة سورية حسب نشرة أسعار صرف مصرف سورية المركزي، بينما تجاوزت عتبة الـ (210) ليرة سورية في سوق الصرف الموازي وهي الفترة التي هددت الولايات المتحدة الأمريكية بشن ضربة عسكرية في سورية، ومع استمرار الأزمة وتعقدها وخروج مناطق واسعة من يد الحكومة استمرت الليرة السورية تشهد حالة من الضعف في قوتها الشرائية في سوق الصرف الأجنبي

١- ورقة تعريفية منشورة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي بعنوان سعر صرف الليرة السورية ضمن السياسة النقدية على الرابط:

www.banquecentrale.gov.sy/monetarypolicy/foreign-Exchange.htm By 28/4/2012 at 11:00 pm.

٢- ورقة تعريفية منشورة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي بعنوان سعر صرف الليرة السورية ضمن السياسة النقدية (مرجع سابق) على الرابط:

www.banquecentrale.gov.sy/monetarypolicy/foreign-Exchange.htm By 29/4/2012 at 11:00 pm.

وذلك نتيجة عدة أسباب منها توقف الكثير من القطاعات المهمة التي كانت تدر قطع أجنبي للدولة كقطاع السياحة وقطاع النفط وقطاع التجارة الخارجية، وفي منتصف سنة 2015، قفز سعر صرف الليرة السورية وتجاوز عتبة الـ (245) ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي حسب نشرة أسعار مصرف سورية المركزي،¹ بينما تجاوز ذلك بكثير في سوق الصرف الموازي إذ بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مقارب لـ (375)، مما رفع من الطلب على العملات الأجنبية مقابل التخلي عن الليرة السورية، إذ دب الذعر بين الأوساط التجارية والمتعاملين بالقطع الأجنبي وتعتبر هذه الفترة لحظة منعطف في تاريخ الأحداث في سورية، وفي نهاية الـ 2016 بدأ الصراع يأخذ ميولاً نحو التهدئة من قبل الأطراف الدولية الضامنة والداعمة لأطراف الصراع في سورية، والضغط على طرفي الصراع للدخول في حالة تسوية والجلوس على طاولة المفاوضات، ومع بداية الحكومة استعادة أجزاء واسعة من المناطق التي خرجت من سيطرتها، بدأ سعر صرف الليرة السورية يشهد حالة استقرار نسبية مع التحسن الطفيف في بعض الحالات في سوق الصرف الأجنبي، وفي (2017) بدأ سعر صرف الليرة السورية يميل نحو التحسن بعد أن تجاوز عتبة الـ (497) ليرة سورية للدولار الواحد في الـ 2016، وأغلب هذا التحسن يعود إلى تراجع حدة الصراع، وتحسن الحالة الأمنية للبلاد، وتراجع المضاربة على الليرة السورية في سوق الصرف، وقيام عدد كبير من السوريين المقيمين خارج البلاد بدفع تحويلات مالية نحو الداخل السوري لنوهم وأقربائهم نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة داخل البلاد.

هذه الانخفاضات السريعة والمتلاحقة في سعر صرف الليرة السورية كان جزء منها يرجع الى عوامل اقتصادية، كتوقف عمليات التصدير، خروج مناطق صناعية عن دائرة الانتاج، واستنزاف الاحتياطات من القطع الأجنبي، كما كان لقرارات مصرف سورية المركزي أثر سلبي في دعم استقرار سعر الصرف ومنها، منح المواطنين 10 آلاف دولار أو ما يعادلها من القطع الأجنبي للأغراض غير التجارية، وقد استغل هذا القرار اصحاب النفوس والحصول على كميات كبيرة من القطع الأجنبي مما تسبب في خروج كميات كبيرة من القطع الأجنبي من خزائن المصرف المركزي، فقد كان هدف مصرف سورية المركزي طمأنة المواطنين بتوفير كميات كبيرة من القطع الأجنبي وان الحكومة قادرة على تلبية أي طلبية من القطع الأجنبي، لكن كان من المستحسن للمركزي إجبار الفرد الذي يحصل على كامل المبلغ ايداعه لدى المصارف التجارية السورية بحيث لا يسمح للمواطن بسحب أكثر من 500 دولار في الشهر الواحد، حتى يتبين للمصرف المركزي التأكد من ردة فعل سوق الصرف اتجاه مثل هذا القرار ، وكذلك منح شركات ومكاتب الصرافة القيام بعمليات تمويل المستوردة، فكانت تدفع جزء من القطع الأجنبي لصالح المستوردين فيما تحتفظ بالجزء الآخر وتستخدمه في عمليات المضاربة على الليرة السورية في السوق السوداء للاستفادة من فارق الاسعار، فيما كانت هناك عوامل اخرى غير اقتصادية تدفع بسعر الصرف نحو الانخفاض كدافع الخوف، والتحوط، وسلوك القطيع، والاشاعات.

¹ - <http://cb.gov.sy/ar/stats/single?id=c6ba9dd09c>

ثانياً- الآثار المترتبة على ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي ومسوغات ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR):

1- الآثار المترتبة على ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي:

من المعروف نظرياً أن مبدأ تثبيت العملة المحلية بعملة رئيسية واحدة، يعتمد على أسس واضحة من أهمها ثبات واستقرار العملة الرئيسية التي يتم ربط العملة بها، وذلك بهدف استقرار العملة المثبتة، ولكن عملياً لا يوجد عملة ثابتة أو مستقرة كلياً، وعليه فإن سياسة سعر الصرف في سورية والتي كانت تقوم على أساس ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي كان لها عواقب وآثار سلبية في حال ارتفاع الدولار وانخفاضه أمام العملات الرئيسية الأخرى على الشكل الآتي:

- في حال انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي سلباً على سعر صرف الليرة السورية، فالانخفاض الذي حصل في سعر صرف الليرة السورية تجاه العملات الأخرى خلال الفترة (2005-2007) نتيجة ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي لم يعكس في كليته المعطيات الاقتصادية في البلد، وإنما عكس جزء من انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى في تلك الفترة، الأمر الذي ولد ضغطاً تضخمية على الدخل.

- في حال ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي: يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى إلى تقلبات كبيرة في أسعار صادرات القطر غير النفطية وعلى القدرة التنافسية لتلك الصادرات لاسيما الموجهة منها إلى الأسواق الأوروبية.

وعليه فإن ربط الليرة السورية بالدولار كان له أثر إيجابي وآخر سلبي، فالأثر الإيجابي يكمن في إمكانية التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ في سعر صرف الليرة السورية في حال حصل تغيرات في سعر صرف الدولار مقابل بقية العملات الرئيسية الأخرى في اسواق الصرف العالمية، أما الأثر السلبي فيكمن في إن التغيرات في سعر صرف الدولار يمكن أن تؤثر في مستوى الأسعار الداخلية وذلك من خلال انعكاس التغير في سعر صرف الدولار في سعر صرف الليرة السورية، فالارتفاع في سعر صرف الدولار يؤدي الى الحد من القدرة التنافسية للصادرات السورية في اسواق السلع العالمية، بينما يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الى انخفاض في عوائد التجارة الخارجية للمنتجات السورية.

2- مسوغات اختيار سلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة":

من أجل تجنب آثار الحظر الأمريكي المتعلق بوقف التعامل مع المصرف التجاري السوري قام المصرف المركزي باتخاذ القرار رقم (184) تاريخ 2006/1/23، لاعتماد اليورو بدلاً من الدولار في جميع التعاملات للقطاع العام والمشارك، ويتم احتساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي بترجيح سعر الصرف

الفعلي بالنسبة إلى أهم الشركاء التجاريين في التجارة العالمية بالأسعار النسبية المحلية والعالمية، إذ انتهج مصرف سورية المركزي نظام سعر صرف مرن من خلال فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات أجنبية متمثلة في "وحدة حقوق السحب الخاصة"¹، إذ تعكس هذه السلة أوزان التجارة الخارجية، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3424) تاريخ 2007/8/15، لقد استهدف القرار ان تكون هناك إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي ومستقر، ويحمي قيمة الليرة السورية من التقلبات التي يتعرض لها سعر صرف الليرة في أسواق الصرف الأجنبي، ويجعل سعر صرف الليرة السوري متناسب وواقع ميزان المدفوعات، وقد عمد مصرف سورية المركزي إلى ربط الليرة السورية بسلة عملات متمثلة بـ "وحدة حقوق السحب الخاصة" انطلاقاً من استهداف مجموعة من النتائج الإيجابية:²

1- تتوزع هيكلية التجارة الخارجية لسورية وتكوينها الجغرافي بشكل يعكس إلى حد كبير الأوزان النسبية لسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة"، إذ يبلغ حجم التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي 30.93% من حجم التجارة الخارجية لعام 2007، وهي النسبة التي يستحوذ عليها اليورو في سلة العملات.

2- إن توزيع الاحتياطيات النقدية لمصرف سورية المركزي بالتساوي بين الدولار الأمريكي واليورو يتناسب بدرجة كبيرة مع الأوزان النسبية للعملات المكونة لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة، وبشكل خاص لكل من الدولار اليورو، حيث تتوزع النسب الحالية لوحدة حقوق السحب من 40.73% دولار أمريكي، و30.93% يورو و10.92% أليوان الصيني و8.33% ين ياباني و8.09% جنيه إسترليني.

3- سهولة الحصول على قيمة هذه السلة نظراً لأن صندوق النقد الدولي يقوم باحتساب قيمتها ونشرها يومياً على موقع الأنترنت الخاص به.

4- يمكنه أن يساعد في تقليل التقلبات في سعر صرف الليرة السورية إلى أدنى حد ممكن كما تمت الإشارة إليه، الأمر الذي يخفف من تعرض الاقتصاد المحلي من تأثير الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف الأجنبي.

5- تتمتع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أية عملة أخرى، ذلك كونها لا تتبع دولة محددة، وبالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي لهذه الدولة، أو وضع ميزانها التجاري بل على العكس من ذلك إن التقلبات بين العملات الرئيسية التي غالباً ما تكون متقابلة لا تنعكس في قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة، ولذلك فإن الميزة الأساسية لمرجعية سلة عملات هو قدرتها على تثبيت سعر الصرف الاسمي الفعال، وبالتالي عزل الاقتصاد عن الاضطرابات الناشئة عن التقلبات في الأسعار المتقاطعة بين العملات الرئيسية

1- www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/.../Special-Drawing-Right-SDR

٢ - دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، مرجع سابق، ص 2.

6- تخفيض التضخم المستورد عن طريق تخفيض تكلفة المستوردات، والتي ارتفعت نتيجة انخفاض قيمة الليرة السورية أمام اليورو ونتيجة التغير في سعر صرف اليورو دولار خلال الفترة (2005-2007)، إذ بلغت نسبة الواردات السورية من الاتحاد الأوروبي حوالي 29% من مجمل الواردات السورية وبلغت الصادرات السورية إليه 40% من مجمل الصادرات السورية عام 2007.

وبالتالي فإن ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة لم تكن فعلية، إذ مازال مصرف سورية المركزي يصدر نشرات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وبقيّة فكرة الدولار سائدة في الاقتصاد السوري، وهو ما تبين خلال فترة أزمة صرف الليرة السورية، إذ إن أغلب الأفراد كانوا يفضلون حيازة الدولار كملاذ آمن على حساب بقيّة الأنواع الأخرى من وحدة حقوق السحب الخاصة.

ثالثاً- تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في ظل الأزمة القائمة:

سيتم دراسة تطورات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، استناداً إلى منهجي التحليل الفني والتحليل الأساسي.

1 - التحليل الفني Technical Analysis:

يعتمد التحليل الفني على استخدام بيانات الأسعار التاريخية للسوق ، لتوقع الاتجاه المستقبلي لسعر الصرف ويتم ذلك من خلال الجداول الرقمية والرسوم البيانية لتحديد هذا الاتجاه.

فقد حافظت الليرة السورية على سعر صرف ثابت نسبياً تجاه الدولار الأمريكي خلال السنوات (2002-1995)، إذ بلغ بالمتوسط في تلك السنوات نحو (50) ل.س للدولار الأمريكي، وذلك نتيجة الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الجيد وتزايد الثقة في قيمة الليرة السورية، وانتهاج سياسة نقدية انكماشية تحقق التوازنات الاقتصادية لا سيما التحكم بالعرض النقدي، وربط التسليف بالطلب الكلي، ووفق احتياجات التنمية، ومتابعة توحيد أسعار الصرف، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية وتوجيه الفائض للتصدير، وتجاوز المتوسط خلال السنوات الممتدة من (2004 - 2007)، إذ بلغ بالمتوسط في تلك السنوات نحو (53.2) ليرة سورية للدولار الواحد، ويعود تراجع سعر صرف الليرة السورية في تلك الفترة نتيجة العقوبات الظالمة التي فرضتها الولايات المتحدة على سورية ضمن قانون محاسبة سورية، واتهام الحكومة السورية القيام بأنشطة تزعر استقرار العراق ولبنان، وقد أقرت وزارة الخزانة الأمريكية سلسلة من تلك العقوبات بناءً على القوانين التي أعدها الكونغرس، وتستهدف تلك العقوبات تحديداً المصرف التجاري السوري، إضافة إلى ثلاثة شركات سورية وهي: المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والمعهد الإلكتروني، ومختبر المعايير الوطنية والمعايرة، وقد كان لهذه العقوبات دورها في التأثير على سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، خصوصاً مع ارتباط سعر صرف الليرة السورية به،

وخلال الفترة الممتدة (2008-2010) شهد سعر صرف الليرة السورية استقرار ملحوظاً، إذ بلغ متوسط السعر هذه الفترة (46.3) ليرة سورية وذلك لمجموعة من العوامل ومنها:

أ- تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية نتيجة الأزمة المالية العالمية أو أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

ب- ربط سعر صرف الليرة السورية في سلة عملات متمثلة في وحدة حقوق السحب الخاصة.

ت- زيادة نسبة الصادرات السورية ومنها الزراعية إلى دول الجوار وخاصة العراق.

إذ أسهمت هذه العوامل مجتمعة على تحقيق استقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

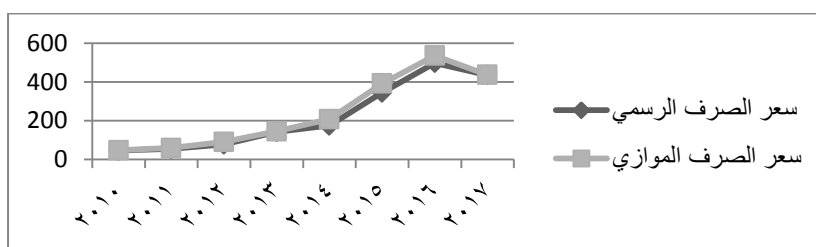
سنقوم بتفصيل تطورات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة من خلال الجداول الرقمية والرسوم البياني :

1-1- الجدول (1) تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي سنوياً خلال (2010-2017)

الأعوام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف الرسمي	46.2	55.6	77.8	141.6	175	345	497	435
سعر الصرف الموازي	47.5	59.63	90.82	145.24	207.97	391.69	534.92	436.06
الفرق	1.3	4.03	13.02	3.64	32.97	46.69	37.92	1.06

المصدر : نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الشكل البياني(1): تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال (2010 - 2017).



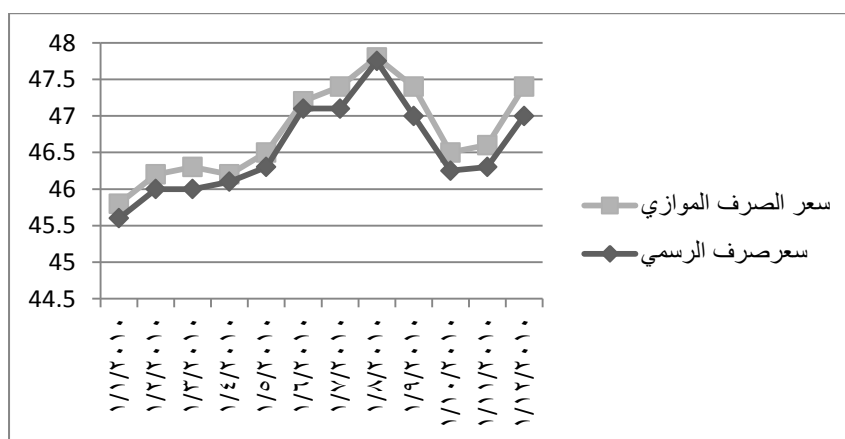
نلاحظ من خلال الرسم البياني أن هناك تطورات كبيرة حصلت في سعر صرف الليرة السورية خلال فترة الدراسة، وهذه التطورات في سعر صرف الليرة السورية ناتجة عن عوامل اقتصادية واخرى غير اقتصادية ولدتها إرهابات الأزمة والحرب التي فرضت على سورية.

1-2- الجدول(2): تطور سعر صرف الليرة السورية بالأرقام مقابل الدولار الأمريكي للعام 2010 (بيانات شهرية).

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	45.7	47.9	45.8	46.1	46.7	47.2	46.8	46.6	46.7	45.9	46.3	46.2
سعر الصرف الموازي	45.8	46.2	46.3	46.2	46.5	47.2	47.4	47.8	47.4	46.5	46.6	47.4
الفرق	0.1	1.7	0.5	0.1	0.2	0.0	0.6	1.2	0.7	0.6	0.3	0.2

المصدر: بيانات نشرة أسعار سعر صرف الليرة السورية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.¹

الرسم البياني(2): يوضح تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2010.



يتبين من خلال الرسم البياني أنه في سنة ال(2010) لا توجد فروق جوهرية بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، إذ تتميز هذه السنة عن السنوات التالية بوجود استقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية في سوق الصرف الأجنبي، وهذا الاستقرار مرده الى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، إذ تراوح الفرق بين السعرين بين (1.7-) و (1.2) ليرة سورية فقط.

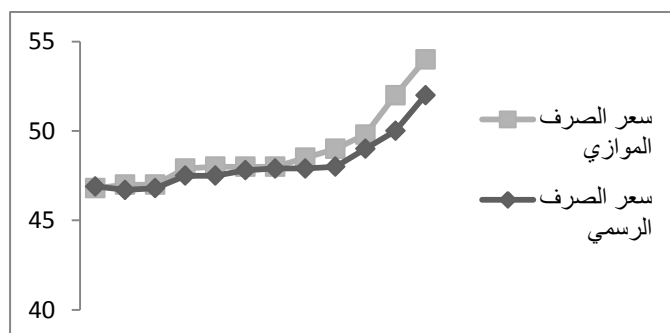
1 - <http://mail.banquecentrale.gov.sy/forex/forex-ar/forex-today.htm>

1-3- الجدول (3): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2011 (بيانات شهرية).

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	46,9	46,7	46,8	47,5	47,5	47,8	47,9	47,9	48	49	50	52
سعر الصرف الموازي	46,9	47	47,4	48,6	48	49,9	50,7	52,2	52,6	53,7	53,9	59,6
الفرق	0,0	1,0	0,6	1,1	0,5	2,1	2,8	4,3	4,2	4,7	3,9	7,6

المصدر: نشرة أسعار سعر الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الرسم البياني (3): يوضح تطور سعر صرف الليرة السورية خلال سنة 2011.



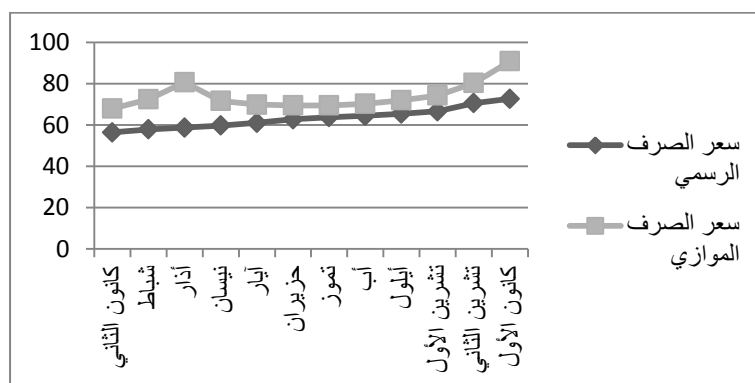
يلاحظ أن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال العام الأول من الأزمة قد سجل انخفاضاً من 46.9 ليرة سورية للدولار الواحد إلى مستوى 52 ليرة في نهاية عام 2011، إذ تراجع سعر صرف الليرة السورية بنسبة 10.8% أمام الدولار خلال السنة الأولى من الأزمة، وجاء معظم هذا التراجع في سعر صرف الليرة السورية في النصف الثاني من العام، إذ ارتفع الفرق بين السعيرين بحدود (7.6) ليرات نتيجة لبداية أزمة صرف أخذت تلوح في الأفق، وكذلك نتيجة للعقوبات الأمريكية على التحويلات بالدولار الأمريكي من وإلى سورية والعقوبات الاقتصادية الغربية والعربية، وذلك إلى جانب هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وتراجع حجم التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج.

1-4- الجدول(4): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال 2012 (بيانات شهرية).

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	56	58	59	60	61	62.7	63.7	64.4	65.4	66.6	70.4	72.3
سعر الصرف الموازي	67.9	72.3	80.6	71.6	69.8	69.4	69.4	70.2	71.9	74.2	80.3	90.8
الفرق	11.9	14.3	21.6	11.6	8.8	6.7	5.7	5.8	6.5	7.6	9.9	18.5

المصدر: نشرة سعر الصرف الصادر عن مصرف سورية المركزي.¹

الشكل البياني(4): تطور سعر صرف الليرة السورية خلال عام 2012.



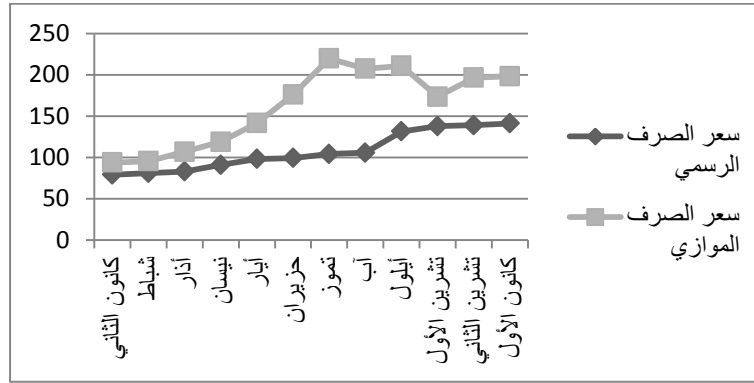
إن استمرار العوامل السابقة عزز من وتيرة انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية خلال العام 2012، إذ انخفض السعر من 56 ليرة سورية مقابل الدولار الواحد إلى حدود 72.3 ليرة سورية في شهر كانون الأول من نفس العام، إذ بلغ نسبة الانخفاض في قيمة الليرة السورية نسبة 29%، فيما ارتفع الفرق بين السعرين الرسمي والموازي الى (18.5) ليرة سورية، وقد اتبعت السُّطة النقدية سياسة مسايرة للسوق الموازية (غير الرسمية)، إذ تضاعف الفرق بين السعرين تقريباً، وانخفض سعر الصرف الموازي بشكل كبير في نفس العام من 93.8 ليرة سورية مقابل الدولار الى 198.2، أي ما نسبته (111.3%).

1-5-5) تطور سعر صرف الليرة السورية خلال العام 2013 (بيانات شهرية).

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	79	81	83	90.8	98	99.2	104	105.6	131.3	137.8	139	141
سعر الصرف الموازي	93.8	95.4	106.7	118.9	141.4	176	219.7	207.2	210.7	173.4	196.4	198.2
الفارق	14.8	14.4	23.7	28.1	43.4	76.8	115.7	101.6	109.6	35.6	57.4	57.2

المصدر: نشرة سعر الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الشكل البياني (5): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام (2013).



كما تأثر سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) في العام 2013 سلباً بشكل كبير بالعوامل ذات الجانب غير الاقتصادي وبعمليات المضاربة، والتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لسورية، إذ تعرض سعر صرف الليرة السورية لانخفاضات عديدة متتالية، كان أقصاها في شهر تموز 2013، ليبليغ الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي (115.7) ليرة إذ انخفض بشكل كبير متجاوزاً عتبة الـ 215 ليرة سورية للدولار الأمريكي في السوق الموازية وللمرة الأولى في تاريخه، ليعود ويستقر عند 200 ليرة سورية للدولار الأمريكي خلال الأشهر الأخيرة من عام 2013، وذلك بعد تراجع مخاطر تعرض البلاد لضربة عسكرية، ونتيجة الإجراءات المتخذة من قبل مصرف سورية المركزي لجهة التدخل في السوق ومراقبته.^١

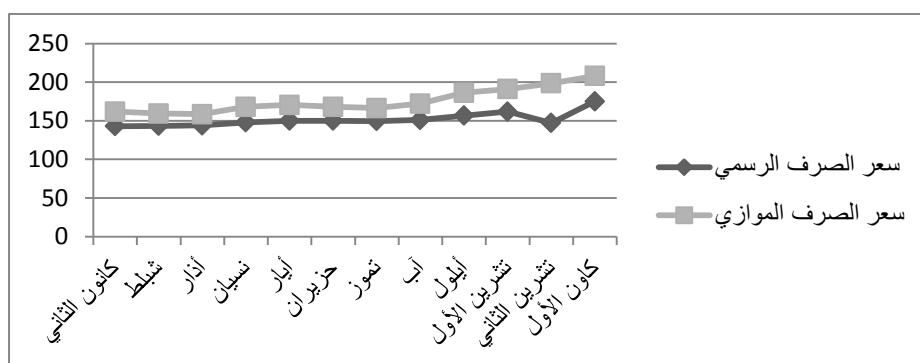
١- تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، التقرير السنوي 2015، (2011-2015)، مركز مداد للدراسات، ص34.

1-6- الجدول (6): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام 2014. (بيانات شهرية)

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	143	143.3	144	148	150	150	149.6	151	156.7	161.7	147	175
سعر الصرف الموازي	161.9	159.4	158.5	168	170.5	168	166.3	172.2	186.2	191	198.4	208
الفارق	18.9	16.1	14.5	20	20.5	18	16.7	21.2	29.5	29.3	51.4	33

المصدر: نشرة أسعار مصرف سورية المركزي.

الرسم البياني (6): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام (2014).



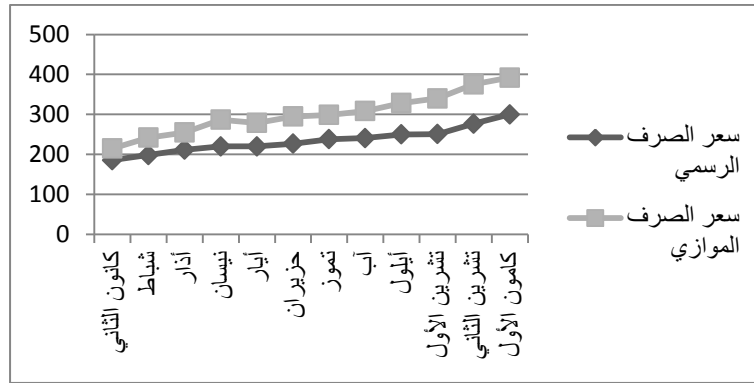
ومع استمرار الأزمة خلال العام 2014 وانعدام الأفق في إيجاد تسوية للصراع الذي بدأ يأخذ أبعاد إقليمية ودولية، أستمّر سعر صرف الليرة السورية بالانخفاض مقابل باقي العملات الأجنبية، إذ انخفض سعر الصرف بدرجة كبيرة في نهاية 2014، يلامس عتبة 300 ليرة سورية مقابل كل دولار أمريكي واحد في سوق الصرف الموازي، فيما كان الفرق بين السعريين في نهاية العام (33) ليرة سورية، بينما خسرت الليرة السورية من قيمتها ما يعادل 22.3%.

7-1- الجدول (7): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام (2015) (بيانات شهرية)

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	185.5	198.6	211.5	220	220	227	238	241	250	251	277	300
سعر الصرف الموازي	215	242	255	287	279	295	299	308.3	328.6	340	375.5	392
الفارق	29.5	43.4	43.5	67	59	68	61	67.3	78.6	89	98.5	92

المصدر: البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الرسم البياني (7): يوضح تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2015.

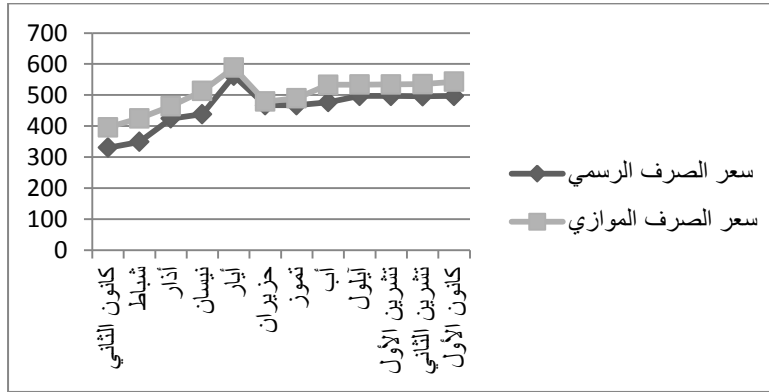


8-1- الجدول رقم (8): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للعام (2016). (بيانات شهرية)

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
سعر الصرف الرسمي	330	349	424.2	438	562	467	467	477	497	497	497	497
سعر الصرف الموازي	396	424.5	464	513	588.3	479	489.5	533	533.8	534.3	535	543
الفارق	66	75.5	39.8	75	26.3	12	22.5	56	36.8	37.3	38	46

المصدر: نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في مصرف سورية المركزي.

الرسم البياني (8): يوضح تقلب سعر صرف الليرة السورية خلال العام (2016).



ومع استمرار الأزمة خلال عامي 2015 و 2016، استمر تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية المختلفة، ليصل إلى 400 في نهاية 2015 وإلى 534 ليرة سورية للدولار الأمريكي في نهاية 2016 في سوق الصرف الموازي، فيما كان هناك فرق واضح بين سعري الصرف الرسمي والموازي. غالباً ما سعر الصرف الرسمي هو من يستجيب للتغيرات التي تحدث في السوق الموازية لسعر صرف الليرة السورية، إذ يوحي الأمر بغياب الرؤية لدى السلطات النقدية، وضعف أدواتها، وعدم قدرتها في التحكم بسوق الصرف و عدم جدوى القرارات التي تتخذها بسبب غياب عامل الثقة بتلك القرارات، في معالجة استمرار تدهور سعر صرف الليرة السورية، ويعزى ذلك الى مجموعة من العوامل الآتية:

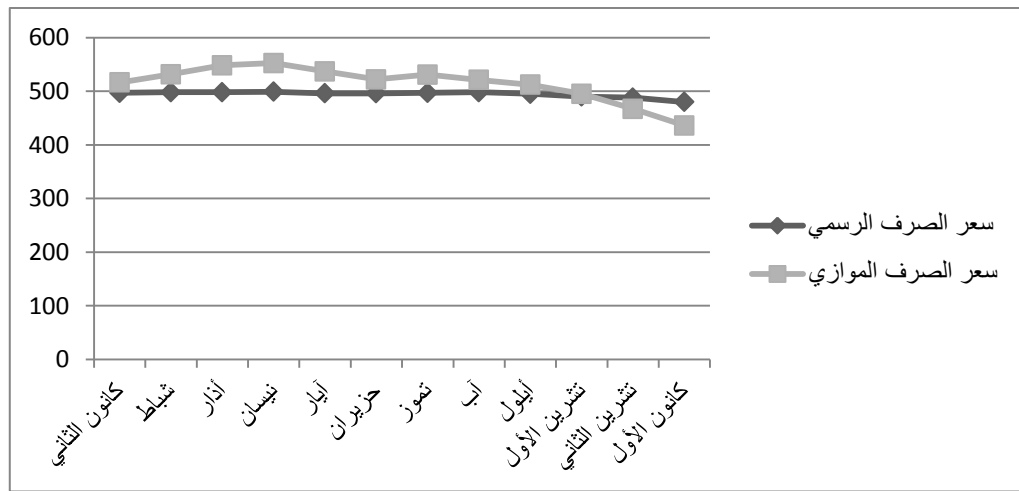
- استمرار العمليات العسكرية في العديد من المناطق، وضبابية المشهد المحيط بالوصول إلى حل يفضي الى تسوية للأزمة، فضلاً عن الاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية على سورية، الى جانب التهديد المستمر بشن هجوم عسكري.
- الاعتماد على المستوردات لتلبية احتياجات القطر المختلفة، وفي ظل تراجع الإنتاج، والمضاربة على سعر صرف الليرة السورية.
- تراجع موارد الدولة النفطية وغير النفطية، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وغيرها من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

1-9-9: الجدول (9): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (2017). (بيانات شهرية)

الأشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
سعر الصرف الرسمي	497	498	498	499	496	496	497	495	495	490	488	480
سعر الصرف الموازي	516.3	531.5	548.2	552.3	536.8	522	531	521.2	512	495	467.2	436
الفارق	19.3	33.5	50.2	53.3	40.8	26	34	26.2	17	5	(20.8)	(44)

المصدر: البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الرسم البياني (9): تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2017.



بقي سعر صرف الليرة السورية في النصف الأول من عام 2017 يلامس عتبة الـ 500 ليرة سورية للدولار الواحد، في حين شهد خلال النصف الثاني من السنة تحسن طفيف في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك عندما بدأت أعمال العنف في البلاد تأخذ منحى التهدة واتساع رقعة سيطرة الدولة على أجزاء واسعة من البلاد، إذ بدأ سعر الصرف الموازي يأخذ منحى هبوطياً كما هو الحال لسعر الصرف الرسمي، كما كان لمصرف سورية المركزي في عامي (2016-2017) أثراً في تخفيف حدة الارتفاعات في سعر صرف الليرة السورية من خلال إعادة تمويل المستوردات إلى المصارف التجارية بدلاً من شركات الصرافة التي كان ذات أثر سلبي في تقلبات سعر صرف الليرة السورية بدلاً من أن تسهم في تخفيف تقلباته، والمحافظة على استقراره، فقد كان الدور الرئيسي لشركات الصرافة تمويل المستوردات لكن ما قمت به شركات الصرافة هو المضاربة على الليرة السورية في سوق الصرف الموازي

للاستفادة من فروقات الاسعار الرسمية والموازية إذ قام مصرف سورية المركزي بالإغلاق الجزئي والكلي لبعض تلك الشركات، فقد طال الإيقاف والتغريم نحو 7 شركات من أصل 17 شركة مرخصة، و25 مكتباً من أصل 30 مكتباً مرخصاً، وذلك لعدم التزامهم بزيادة رأسمالهم الى الحد الأدنى الذي تم تحديده بملياري ليرة سورية للشركات (كان 250 مليون ليرة سورية)، و 400 مليون لمكاتب الصرافة (كان 50 مليون ليرة سورية).^١

2- التحليل الأساسي Fundamental Analysis:^٢

يعتمد التحليل الأساسي على تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية والمالية بهدف تحديد الاتجاهات المستقبلية لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وهنا لابد من دراسة كل من مكونات العرض والطلب (الموارد والاستخدامات) على القطع الأجنبي في سورية.

2-1- بالنسبة لجانب العرض (الموارد): تتكون عناصر عرض القطع الأجنبي من:

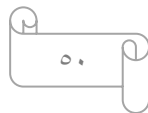
- حصيلة الصادرات من السلع والخدمات (خاصة صادرات النفط الخام والثروة المعدنية).
- تحويلات رأس المال الأجنبي، والناجمة عن الاستثمار الأجنبي.
- تحويلات العمالة السورية في الخارج الى ذويهم.
- واردات القطع الأجنبي من قطاع السياحة.
- عوائد الترانزيت، والقروض الخارجية
- التحويلات الخارجية بدون مقابل كالهبات والمنح.

2-2- بالنسبة لجانب الطلب (الاستخدامات): فيتكون من العناصر التالية:

- تمويل العمليات التجارية (المستوردات).
- تمويل العمليات التجارية التي تتم خارج القنوات النظامية كالموبايلات والدخان وغيره (استيراد التهريب).
- تمويل بعض العمليات غير التجارية.
- الحوالات إلى الخارج ، وتقتصر على التحويلات التي تتم لأغراض الدراسة والطبابة في الخارج، وتبقى في حدودها الدنيا، نظراً لانخفاض تكاليف هذه الخدمات في سورية، مقارنة بغيرها من الدول.
- طلب المقيمين على العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) بوصفه الملاذ الآمن ومخزناً للقيمة في الوقت نفسه، كإجراء يلجأ إليه الكثيرون في ظروف الأزمات وعدم اليقين.

^١

^٢ - مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، مرجع سابق.



- وحديثاً يتم استخدام الدولار الأمريكي لتنفيذ بعض المعاملات التجارية كعمليات بيع وشراء العقارات، الأمر الذي ولد طلباً على القطع (الدولة الجزئية).

وبتحليل لقوى العرض والطلب على القطع الأجنبي في سورية نلاحظ التالي:

- حدث تراجع كبير في قيمة الصادرات المحلية خلال فترة الأزمة، وذلك بسبب توقف معظم المنشآت الاقتصادية عن العمل، نتيجة للصراع الحاصل في البلاد الذي طال بنية الاقتصاد المحلي (منشآت، معامل، طرق، جسور، طاقة... إلخ)، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، التي أضعفت من إمكانية التصدير، وتحويل قيمة الصادرات للداخل، الأمر الذي أثر وبشكل كبير في موارد القطع الأجنبي، التي تشكل حصيلة الصادرات، خاصة النفطية منها المكون الأكبر من تلك الموارد.
- تراجع إيرادات القطع الأجنبي من قطاع السياحة والهبات والقروض والمعونات الخارجية، باستثناء خط الائتمان الإيراني في عام 2015، الذي يتم السحب منه، على شكل سلع وخدمات، وليس قطعاً أجنبياً.
- ارتفاع حصيلة الحوالات الواردة من الخارج، بسبب ازدياد عدد السوريين المقيمين في الخارج، وزيادة المغتربين لقيم حوالاتهم للقطر، بسبب اعتماد عائلاتهم عليها لتغطية ارتفاع تكاليف المعيشة.
- ارتفاع كبير في حجم الحوالات غير الشرعية (تهريب القطع الأجنبي للداخل)، بهدف تمويل مجموعات من قوى المعارضة، وهذا القطع يجد طريقه بشكل أو بآخر إلى دورة القطع الأجنبي، وتشكل هذه الحوالات مورداً هاماً من القطع الأجنبي، ويرتبط حجم هذه الحوالات غير الشرعية بعلاقة عكسية مع الحالة الأمنية التي تمر بها البلاد، فكلما تحسنت الحالة الأمنية انخفضت قيمة هذه الحوالات، إما بسبب ضبط طرق التهريب، أو توقف إرسال هذه الأموال من المصدر. (مثال: بعد استعادة مدينة المليحة في العام 2014 تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 10 ليرات، وذلك بسبب فقدان حوالي 1,5 مليون دولار أمريكي، كانت تضخ من المليحة في سوق القطع يومياً).¹

أما بالنسبة لتحليل عناصر الطلب على القطع الأجنبي فيتمثل في:

تمويل المستوردات: يتمثل الطلب الأساسي على القطع الأجنبي في تمويل عمليات الاستيراد، وخاصة المشتقات النفطية، والتي تحتاج إلى القطع الأجنبي لتأمين مستلزمات الإنتاج من الخارج أو لإعادة تأهيل منشآتها.

١- مركز مداد للدراسات، مرجع سابق، ص 36.

وفي الحقيقة يرتبط هذا النوع من الطلب طرداً مع تحسن الحالة الأمنية في البلاد، كما يُعد السماح للقطاع الخاص في العام 2014 باستيراد مادة المازوت من العوامل التي أثرت سلباً في سعر صرف الليرة، إذ ولّد هذا القرار طلباً كبيراً على القطع الأجنبي، مما دفع به إلى مستويات قياسية من 210 بداية 2014 إلى 315 ليرة سورية للدولار الواحد.

تمويل عمليات الاستيراد تهريباً لكثير من السلع الكمالية وبعض التجهيزات الإلكترونية كالموبايلات، والدخان، وعمليات تهريب الأدوية نحو الداخل وغيرها.

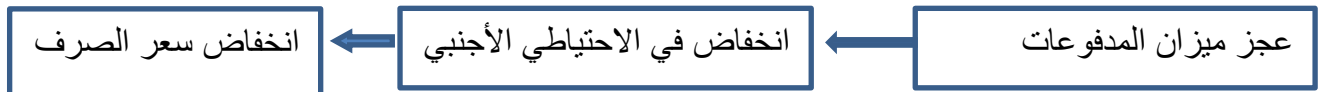
وعليه فإن الباحث يتوقع وبسبب غياب البيانات الفعلية المنشورة ما يلي:

1- هناك (عجز) في الحساب الجاري (الميزان التجاري وميزان الخدمات)، ويتم تمويل هذه الفجوة عن طريق المصرف المركزي (الاحتياطات).

2- يوجد فائض في التحويلات من وإلى الخارج، إذ أن قيمة الحوالات الواردة من الخارج تزيد بنسبة كبيرة عن الحوالات إلى الخارج، وتستخدم شركات الصرافة جزء من هذه المبالغ في تمويل العمليات التجارية وغير التجارية الخاصة بها.

3- يوجد عجز في حساب رأس المال، إذ قام العديد من التجار والصناعيين بنقل استثماراتهم للخارج وتحويل مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي للخارج بطرق غير قانونية، في حين أن الاستثمار الأجنبي متوقف نهائياً. كما أن القروض الخارجية تحولت إلى خطوط ائتمانية، ومن ثمّ لا يوجد تحويل فعلي للقطع لداخل البلد، ومن المعلوم أن هناك ترابطاً كبيراً بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، فميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس معاملات الدولة من مدفوعات ومتحصلات بالنقد الأجنبي مع الخارج، والفائض فيه يعني أن المتحصلات من النقد الأجنبي تزيد على المدفوعات، والعكس صحيح، إذ كلما انخفض العرض من النقد الأجنبي عن الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف المحلي باعتباره آلية مهمة من آليات النظام الرأسمالي، الذي يحكمه آلية العرض والطلب في تحديد الأسعار.

ففي الحالة السورية لاحظنا كيف كان لعجز الميزان التجاري أثر سلبي، وهذا الأثر السلبي يتناسب طردياً مع حجم العجز في ميزان المدفوعات، علماً أن هذا العجز تتم تغطيته من الاحتياطات الرسمية للبلد كما بينا سابقاً¹.



¹ - حساني، عبدالرزاق، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3، 2013.

وعليه طالما بقيت العوامل الاقتصادية وظروف الأزمة المذكورة أعلاه التي أحدثت عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات، سيستمر انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. إضافة إلى ما سبق فإن عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الموارد، يؤثر سلباً في سعر صرف الليرة السورية، وذلك بسبب تغطية العجز عن طريق المصرف المركزي، أو ما يعرف التمويل بالإصدار النقدي.

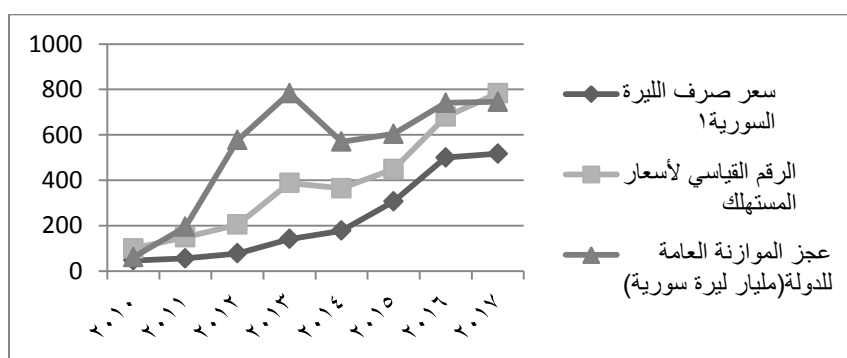
بالتالي هناك زيادة في الكتلة النقدية لا تتوافق مع زيادة بالنمو مما يؤثر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في سعر صرف الليرة السورية.

10-1- الجدول (١٠) تطور سعر صرف الليرة السورية والعجز الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال (2010-2017):^١

الأعوام	سعر صرف الليرة السورية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	التضخم	عجز الموازنة العامة للدولة (مليار ليرة سورية)
2010	45.7	100		61
2011	55.89	149	49	195
2012	72.74	205	37.6	577
2013	141.61	388	65	783
2014	178.2	365	(5.9)	570
2015	306.7	449	23	604
2016	497.06	680	51.4	741
2017	438	783	15	745

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل البياني (١٠) لتطور سعر صرف الليرة السورية والعجز الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2010-2017).



وعليه فقد شهد سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي منحىً هبوطياً خلال سنوات الأزمة (2011-2017)، وهذا الانخفاض في القيمة الحقيقية لليرة السورية ناتج عن فقدان الليرة مقومات دعمها المتمثلة في الانتاج الصناعي والزراعي وكذلك العلاقة مع العالم الخارجي (الميزان التجاري)، إضافة الى خروج قطاعات كثيرة عن الخدمة والتي كانت تدر دخل من القطع الأجنبي كقطاع السياحة وقطاع النفط، وتدهور قطاع الطاقة وعجزه عن تلبية احتياجات القطر، مما دفع البلاد الى استيراد مصادر الطاقة، كما كان لتعطّل آلة الانتاج عن العمل في الكثير من المناطق وخروج مدن صناعية عن دائرة العمل، جعل البلد تستورد احتياجاتها الأساسية، الأمر الذي ادى الى استنزاف للاحتياطيات الأجنبية.

الفصل الثاني

بنية الودائع المصرفية في سورية

المبحث الأول: مفهوم الودائع وأهميتها وأنواعها

أولاً- مفهوم الوديعة المصرفية

ثانياً- أهمية الودائع المصرفية

ثالثاً- الأنواع المختلفة للودائع المصرفية

المبحث الثاني: محددات الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها

أولاً- محددات الودائع المصرفية

ثانياً- العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع المصرفية

المبحث الثالث: القطاع المصرفي السوري:

أولاً- هيكلية القطاع المصرفي في سورية

ثانياً- تطور حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي السوري بالليرة السورية

ثالثاً- تطور حجم الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي) لدى المصارف

الخاصة التقليدية العاملة في سورية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الودائع وأنواعها

المقدمة:

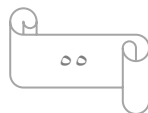
يرغب الكثير من الزبائن سواء كانوا أفراداً أم شركاتٍ بعدم الاحتفاظ بأموالهم الخاصة في خزائهم، وذلك لاعتبارات كثيرة ، مما يدفعهم إلى البحث عن ملاذ آمن يستطيعون من خلاله الحفاظ على هذه الأموال من الهدر والضياع والسرقة. وهذا ما تقوم به المصارف الذي يكمن في جوهر عملها، وأساسه وهو الحفاظ على هذه الأموال، وتوفيرها لأصحابها عند الطلب. كما تعدّ هذه الأموال المودعة لدى المصارف مورداً مهماً تعتمد عليه في تمويل أنشطتها وعملياتها المختلفة سواءً من حيث تقديمها كتسهيلات ائتمانية مباشرة لعملائها، أو من خلال قيامها بعمليات استثمارية لصالحها، ومن ثمّ فهي ملزمة بالحفاظ على هذه الأموال واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لذلك. والجهاز المصرفي السوري يعتبر القناة الرئيسية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلاد إذ يقوم على استقطاب أموال الأفراد وزجها في عملية التنمية، وهو ملزم بنفس الوقت الحفاظ على هذه الأموال لأنه مؤتمن عليها، وما تمر به سورية من أوضاع راهنة والتي ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، جعلت من سعر صرف الليرة السورية يعيش أسوأ فتراته من حيث التدهور في قوة شراء الليرة السورية وانخفاض قيمتها مما جعل الكثير من أصحاب الودائع يشعرون في حالة من عدم الاطمئنان على ودائعهم، إذ قام الكثير منهم بسحبها، وتحويلها إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً بهدف الحفاظ على قيمة مدخراتهم، إذ تؤثر الأزمات الاقتصادية والمالية في حجم هذه الودائع من خلال تأثيرها المباشر في قيمة الودائع نتيجة تآكل القوة الشرائية لقيمتها.

سيتم البحث في هذا الفصل، في مفهوم الودائع ، أهميتها، وأنواعها، ومن ثمّ محددات الودائع المصرفية، والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها، كما سيتم استعراض دور السلطة النقدية في دعم واستقرار الودائع المصرفية من خلال أسعار الفائدة الدائنة، ثمّ الانتقال إلى تطور حجم الودائع المصرفية بالليرة السورية والدولار الأمريكي من خلال البيانات الصادرة عن المصارف، والمنشورة من على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

أولاً- مفهوم الوديعة المصرفية:

يختلف مفهوم الوديعة في العرف المصرفي عنها في النص القانوني، فيمكن تعريف الوديعة وفقاً للنص القانوني بأنها "عقد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه، مع التزامه برد مثلها للمودع طبقاً لشروط العقد"^١، بينما الوديعة في العرف المصرفي هي "تلك النقود التي

١- بسام وباسم محمد ملحم، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن، 2010، ص405.



يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف، التي يستخدمها في نشاطه المهني على أن يتعهد هذا الأخير بردها ، أو رد مبلغ مساوي لها إلى المودع، أو الى شخص آخر معين لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها^١ "وفي تعريف آخر للوديعة يذكر بأنها" عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم فقط، وإنما أيضاً نتيجة لإقراض المصارف للأفراد. كما يمكن تعريفها "بأنها مبلغ من المال يودعها الأفراد والشركات التجارية لدى المصارف لأجل محدد ومقابل فائدة استناداً للعروض التي تقدمها المصارف للمودعين"^٢، ونستنتج من كل ما تقدم من تعريفات بأن الوديعة "هي تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف مقابل فائدة محددة والواجبة الأداء عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين"، وهذا يعني إن هناك أموالاً تودع لدى المصارف ولكنها لا تعتبر ودائع وهذه الأموال هي:

- ١- الأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتماد المستندية.
 - ٢- الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية.
 - ٣- الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة.
 - ٤- الأموال التي أودعها أحد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من نفس المصرف.
- بالتالي يمكن للودائع أن تتضمن الخصائص التالية:
- 1- مبلغ من المال وعادة ما تكون هذه المبالغ فائضة عن حاجة الشخص المودع ويرغب باستثمارها.
 - 2- يودعها الأفراد والشركات لدى المصارف وعادة ما تكون هذه الإيداعات على شكل حسابات جارية نظراً لأن تحركها بشكل يومي من حيث السحب والإيداع.
 - 3- تحدد المصارف آجال الودائع اعتباراً من شهر وحتى سنة ولكل نوع من هذه الودائع فائدة ومزايا، ولا يستطيع المودع رفع سعر الفائدة أو المفاوضة على رفع السعر، إلا إذا كانت مبالغ كبيرة ومغرية للمصرف.
 - 4- تحدد المصارف أسعار الفائدة لكل نوع من أنواع الودائع وحسب تاريخ استحقاقها، وقد تعطي مزايا للودائع الكبيرة للأفراد أو الشركات.
 - 5- تحدد المصارف الودائع في عروض خاصة فكل مصرف لديه جدول بكافة الودائع وأمام كل نوع سعر الفائدة والمزايا التي يمكن تقديمها للزبون.

١- جمال الدين عوض، علي، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، طبعة مكبرة، المكتبة القانونية، بدون ذكر بلد النشر، 1994، ص39.

٢ - كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، 2015، ص137.

ثانياً - أهمية الودائع المصرفية:

تشكل الودائع محور النشاط المصرفي، وذلك لإسهامها الكبير والفاعل في تغذية المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من الأنشطة المصرفية كمنح القروض والائتمان وفتح الاعتمادات المستندية لمختلف الجهات المستفيدة من أفراد ومؤسسات ومشاريع وليدة، حيث تعد الودائع من حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في المصرف بشكل خاص وفي الجهاز المصرفي بشكل عام، والركيزة الأساسية لتحديد مدى قدرته على التجاوب مع متطلبات العملاء وتلبية احتياجاتهم المتنوعة والمتجددة، كما تعتبر الودائع المصرفية المصدر الرئيس للإقراض المصرفي، إذ تلعب الودائع المصرفية دوراً هاماً في تمويل المشاريع الاستثمارية وتساهم في زيادة النشاط الاقتصادي، فهي عصب الاقتصاد حيث تحفز هذه الودائع الأفراد والشركات على القيام بأعمالهم الإنتاجية وتنفيذ خططهم الاستثمارية.

ثالثاً - الأنواع المختلفة للودائع المصرفية:

نظراً للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وتعدد أنماط العمل المصرفي فقد ظهرت أنواع مختلفة من الودائع، كما يمكن تصنيفها استناداً إلى مجموعة من الأسس:

أ- **ودائع حسب الملكية:** يقسم هذا النوع الودائع إلى ثلاثة أقسام، وهي الودائع الأهلية والودائع الحكومية والودائع المختلطة.

- **الودائع الأهلية:** وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى الجمهور والشركات الخاصة.
- **الودائع الحكومية:** وهي التي تعود ملكيتها إلى الشركات ومؤسسات القطاع الحكومي.
- **الودائع المختلطة:** وهي التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات شبه الرسمية (القطاع المختلط).

ب - **الودائع حسب المصدر:** تقسم الودائع حسب المصدر إلى نوعين من الودائع وهما:¹

- **الودائع الفعلية:** هي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور سواء كانوا أفراداً أو شركات خاصة، أو المؤسسات الحكومية، أو شركات مختلطة في المصارف، وهذا يعني بأنها نقود فعلية عهد بها إلى المصرف، حيث يقوم أصحابها بإيداعها بدلاً من الاحتفاظ بها لديهم خوفاً عليها من السرقة والنفاد، أو بقصد الحصول على عوائد مجزية.
- **الودائع المشتقة:** وهي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة الأساسية بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات، ويتم الاحتفاظ بالجزء الآخر لديه للتحوط من طلبات السحب المفاجئة، والقاعدة العامة التي تستند عليها المصارف التجارية في خلق النقد إن أصحاب الودائع

1-P.S.Rose and D.R. fraser , financial institutions(2.ED, Business publication inc. 1995) P. 149.

لن يأتوا معاً في وقت واحد لسحب ودائعهم من المصرف ، وإنما يأتون على شكل جماعات متفرقة وفي أوقات مختلفة، ومن خلال الحياة العملية تبين أن نسبة المسحوبات إلى أجمالي ودائع المصرف تكاد تكون ثابتة إذا كانت الظروف الاقتصادية العادية هي السائدة في المجتمع. وأن قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود تتوقف بصورة أساسية على كون المصارف التجارية تعمل في إطار الاحتياطي الجزئي أي إنها تحتفظ بنسبة معينة من خصومها الايداعية كاحتياطي وتتصرف في الباقي بالإقراض.

وتمثل هذه العملية عاملاً حيوياً للاقتصاد المحلي إذ يمكن من خلالها:¹

- إعادة التوازن بين الادخار والاستثمار لحماية الاقتصاد المحلي.

- تمويل عملية النمو عن طريق الوسائل التي توفرها.

وإذا قام المقترض بقضاء حاجته عن طريق السحب على هذا القرض، فإن قروض المصرف تزيد بينما لا تتغير الودائع شيئاً، ومن ثم نجد أن الودائع الأولية تؤدي إلى زيادة نسبة النقد إلى مجموع الودائع مما يعزز سيولة المصرف، بينما تقلل الودائع المشتقة من نسبة النقد إلى مجموع الودائع، ويفيد هذا التقسيم في معرفة حجم ما يمكن أن يدخل على المصرف من إيداعات عند كل زيادة يجريها على القروض.

ج - الودائع حسب الأمد: وتنقسم إلى عدة أنواع من الودائع:

1 - الودائع التجارية (تحت الطلب):

وهي تلك الودائع التي يودعها الأفراد والشركات لدى المصارف على شكل حساب جاري، ويحق لصاحب الوديعة سحبها في أي وقت يشاء دون إخطار سابق من الزبون، غالباً لا تعطى فوائد من قبل المصارف على هذا النوع من الودائع، ويقوم الأفراد والشركات بفتح حسابات تجارية لتمويل عمليات البيع والشراء للشركات وتسديد نفقات الأفراد اليومية، ويمثل هذا النوع من الحسابات أكبر نسبة من المعروض النقدي، كما إن الأفراد يفتحون هذا النوع من الحسابات دون تحريكها لأسابيع، أو لأشهر مما يدفع المصرف إلى استثمارها في أوراق مالية ولفترة زمنية قصيرة مثل أذونات الخزينة أو على شكل قروض يومية بين المصارف، إذ تحقق المصارف عائداً مرتفعاً ، ولا سيما إن المصارف لا تدفع فوائد تذكر على هذا النوع من الحسابات، لذا تسعى كل المصارف التجارية الى استقطاب المزيد من هذه الحسابات وبشتى الطرق والوسائل.

خصائص ومزايا الحسابات التجارية:²

2- A.P, Thirlwall , financing Economic Development Loondon; Macmillan press ltd., 1995. P. 45.

٢- جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، جامعة عمان الأهلية، 1999، ص130.

- أقل الحسابات كلفة بالنسبة الى المصارف من حيث الفوائد، وفي بعض الدول المتقدمة تشكل مصدراً لتقاضي عمولات وذلك من خلال العمليات المصرفية التي يجريها العميل وتتعلق بحسابه الجاري.
- يفتح هذا الحساب للأشخاص العاديين والاعتباريين على حد سواء.
- حرية السحب والإيداع خلال ساعات محددة للجمهور، ومن خلال استخدام المدخرات المجمعة فيه، وذلك بعد تحليلها وتقسيمها إلى جزء ثابت ومستقر يستثمر في أصول طويلة الأجل نسبياً، وجزء متقلب أو متغير يستثمر في أصول أكثر سيولة.
- كما أن تسهيلات الجاري المدين الممنوحة من قبل المصارف تعطى في العادة لأصحاب الحسابات الجارية.¹

(2) - الودائع الآجلة:

وهي الأموال التي يودعها الأفراد والشركات لدى المصارف لفترة زمنية محددة ، مقابل فائدة محددة، وغالباً ما تكون فترة الإيداع لهذا النوع من الحسابات (3 أشهر، 6 أشهر، سنة، سنتين، 3 سنوات)، ولا يحق لصاحب الوديعة السحب منها إلا بعد حلول تاريخ استحقاقها، وفي حال قام العميل بسحب الوديعة أو جزء منها قبل انتهاء تاريخ التعاقد فإنه يفقد الفوائد المترتبة عليها. حالياً تقوم المصارف بفتح حسابات جارية مدينة لصاحب الوديعة وذلك بضمان الوديعة وبسعر فائدة أعلى على الحساب المدين من سعر الفائدة على الوديعة الآجلة، وذلك تلافياً (لكسر الوديعة)، وأن قيام المصارف بفتح حسابات مدينة يتيح نوع من استقرار الودائع مما يساعد المصارف على استثمارها بشكل أفضل. كما إنه في حال انقضاء فترة الإيداع ولم يكن هناك اتفاق مسبق بين المصرف والعميل على تجديدها، فإنها تحول إلى حساب جاري مع الفوائد المستحقة لها، وتمنح المصارف على هذا النوع من الودائع فوائد تفوق الفوائد التي تمنح على الأنواع الآخرة من الودائع.

ومن خصائص الودائع لأجل:²

- يحدد مبلغ كحد أدنى لقبول ربط الوديعة.
- تعد من الودائع ذات التكلفة المرتفعة على المصرف مما يجعل المصرف يسعى لاستثمارها في الوضع الذي يراه مناسباً لتغطية تكلفتها وتحقيق الأرباح.
- لا يتمتع صاحب هذا الحساب بخدمة الحصول على دفتر شيكات، أو بطاقات بلاستيكية.

2- N.T. somashekar. Banking. New Age international publisher. 2009, P. 186.

٢- جميل سالم، مرجع سابق، 2009، ص137.

- يتم ربط الحسابات تلقائياً إذا لم يرد من العميل تعليمات تبين رغبته في عدم الربط، كما ويمكن فتح الحساب لأجل بالعملة الأجنبية ويرتبط هنا تحديد سعر الفائدة بالأسعار العالمية السائدة في تاريخ ربط تلك الوديعة.

(3) - الودائع بإخطار:

هي ودائع آجلة يودعها أصحابها من الأفراد والشركات لفترة زمنية طويلة الآجل مقابل فائدة محددة، ويحق للمودع في هذا النوع من الحسابات السحب من الوديعة، بشرط إخطار المصرف قبل السحب بأيام أو أسبوع لذلك سميت الودائع بإخطار (غالباً ما تكون السحوبات من هذه الودائع بمبالغ كبيرة، والغاية من إخطار المصرف بالمبلغ المراد سحبه حتى يتسنى له تجهيز المبلغ من جهة وعدم إحداث خلل في موضوع السيولة لدى المصرف من جهة أخرى)، وغالباً ما يقوم الأفراد والشركات بإيداع الأموال الفائضة عن الحاجة للاستفادة من الفوائد المترتبة عليها مقارنة مع الفوائد المدفوعة على الحسابات الجارية، ويجمع هذا النوع من الحسابات ما بين الحسابات الجارية والودائع الآجلة.

(4) - ودائع التوفير:

هي مبالغ يودعها صغار المدخرين في المصارف بقصد استثمارها والاستفادة من الفوائد المستحقة لها، وبالتالي تحسين الوضع المادي للمدخرين، حيث تستثمر المصارف هذا النوع من الودائع في تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل، كما تقوم المصارف بتحديد الحدود الدنيا لهذا النوع من الودائع، ويترك الحد الأعلى لها مفتوح.

ففي سورية تم رفع السقف للحد الأدنى لها إلى (5) مليون ليرة سورية، وعادة ما يكون السحب من حسابات التوفير أقل من السحب من الحسابات تحت الطلب لضرورة حضور الساحب إلى المصرف عند السحب، وذلك لأنه لا يعطى دفتر شيكات، وهو ما يجعل منها حسابات تتميز بالثبات والاستقرار نسبياً، حيث لا تكون مستقرة أبداً في حالات الأزمات. وغالباً ما يلقي هذا النوع من الودائع تشجيع من قبل المصرف المركزي، حيث يقوم برفع أسعار الفائدة عليها، ويسعى المصرف المركزي من تشجيعه لهذه الودائع إلى تحقيق ما يلي:

1- تجميع الادخار المحلي.

2- استثمار حصيلة هذا الادخار في تمويل شركات كبيرة ذات مشاريع اقتصادية ضخمة تساهم في تحسين البنية التحتية للاقتصاد، مثل بناء المشافي، المطارات، الجامعات، الموانئ، تشييد الجسور، إقامة المدن الصناعية.

١- شيخ عثمان، عمر فهد، إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2009، ص38.

3- الحفاظ على مستوى مستقر من الأسعار، من خلال سحب الفائض النقدي من الأفراد، وبالتالي محاربة التضخم.

د- الودائع حسب حركتها: تصنف الودائع حسب حركتها إلى نوعين:

1- الودائع النشطة: وهي تلك الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع عليها، الأمر الذي يجعل إدارة المصرف تهتم لهذا النوع من الودائع والتي تعود في معظمها لقطاعات مختلفة، حيث أن السحب الذي تقوم به بعض القطاعات يتزامن مع قيام قطاعات أخرى بالإيداع.

2- الودائع المستقرة (غير النشطة): وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبياً، وذات طبيعة ادخارية، بمعنى أن سلوكها لا يتسم بالتقلب الشديد، وإنما يكون الاتجاه العام لسلوكها الثبات، مما يساعد إدارة المصرف على توظيفها في مجالات استثمارية تتلاءم وتوازي استحقاقها. ويفيد هذا التقسيم في الوقوف على توقعات السحب والإيداع لكل نوع من أنواع الودائع، وتجميع هذه الودائع في إحصائيات لتحديد استراتيجية استثمار واستخدامها، وتحديد آجال هذه الاستحقاقات لتتطابق مع استحقاقات الودائع، للوصول إلى الحد الأمثل من السيولة والربحية حتى لا تتم التضحية بأي من العنصرين المذكورين على حساب الآخر، وذلك على نحو ما يتم توضيحه أدناه:

أ- تجميع وإعداد أرقام تاريخية من سجلات المصرف تكون عن فترة تتراوح من (5-10) سنوات بحيث تكون مدة كافية للكشف عن طبيعة وسلوك الودائع بأنواعها المختلفة، وقد تؤخذ المتوسطات الشهرية أو الأسبوعية أو طريقة أرصدة الودائع في يوم معين من أيام الشهر، وفي حال استخدم هذه الطريقة على إدارة المصرف أن تلتزم بمبدأ الثبات في استخدام مثل هذا اليوم في فترة أخرى.

ب- رغم أهمية الكشف عن سلوك الودائع بأنواعها المختلفة إلا أن تحليل الودائع الجارية يجب أن يحظا باهتمام الإدارة، لأنها بشكل عام تتسم بالتقلب والتغير على عكس الودائع لأجل، لذلك تتطلب الدراسة والتحليل بالتركيز على سلوك المودعين أصحابها.

المبحث الثاني

محددات الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها

أولاً- محددات الودائع المصرفية: سيتم البحث فيها على ثلاثة مستويات كل من المصرف وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

1- على مستوى المصرف:

وتتمثل في العوامل التي تسهم في تحديد كتلة الودائع المختلفة التي يستطيع المصرف استقطابها، وهي سعر الفائدة على الودائع، والعائد على الأصول الأخرى المنافسة للودائع المصرفية، بالإضافة إلى مستويات دخل المودعين.

1-1- سعر الفائدة الدائنة:

يمثل سعر الفائدة المعدل الذي يدفعه المصرف لقاء استقطاب أموال المودعين، وهو في الوقت نفسه يمثل العائد الذي يطلبه المودع كمقابل للمخاطرة التي يتعرض لها بسبب تخليه للمصرف عن قوته الشرائية لفترة من الزمن، وعليه نلاحظ أن سعر الفائدة بالنسبة للمصارف يعد تكلفة، وذلك عندما يدفع على الودائع المصرفية.^١

وقد أشارت العديد من الدراسات الاقتصادية لاسيما النقدية على الأثر الذي تتركه أسعار الفائدة في النشاط الاقتصادي ودورها في تحفيز عمليات الإيداع المصرفي وجذب المدخرات.^٢ وقد أفضت هذه الدراسات بمجمها إلى أن الودائع المصرفية تزداد مع زيادة أسعار الفائدة خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية إيجابية، ويقصد بها، أن يتغير سعر الفائدة وفقاً للتغير في معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد. فإذا كان سعر الفائدة أكبر من معدل التضخم السائد فإن سعر الفائدة الحقيقي يكون موجباً، وفي حال تحقق هذا الشرط فإن الودائع ستكون مشجعة رئيسياً للادخار ولتراكم رأس المال داخل الاقتصاد المحلي، أما إذا حصل العكس فإن سعر الفائدة يكون سالباً، وفي مثل هذه الظروف فإن الأفراد يلجؤون إلى التخلص من النقود السائلة لديهم، إذ أن استخدام النقود كمخزون للقيمة يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية لها، نتيجة لارتفاع الأسعار بين تاريخ الاحتفاظ بالنقود وتاريخ صرفها أو إنفاقها والإقبال على المضاربة في العقارات أو اكتنازها في المجوهرات مما يؤثر على المدخرات المالية بشكل عام والودائع المصرفية بشكل خاص.

١- السيد علي، عبد المنعم ونزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، ط4، 2004، ص298.

٢- الحسامي، نائل، السياسة النقدية وسياسة سعر الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، تشرين الأول، 2010، ص12.

وعادة ما تبرز هذه الظاهرة في اقتصاديات الدول النامية عموماً، وذلك لان أسعار الفائدة تكون محددة إدارياً بغض النظر عن ظروف السوق وما يعانيه الاقتصاد من ضغوط تضخمية مما أدى في كثير من الأحيان إلى أسعار فائدة حقيقية شديدة السلبية غير قادرة على جذب المدخرات المحلية (الودائع المصرفية) وتحويلها إلى أموال استثمارية، ويتم تحديد أسعار الفائدة وفق أسلوبين:

أ- **الأسلوب الإداري:** ويتم ذلك من خلال التحديد الثابت لمعدل الفائدة بقرار من المصرف المركزي، وإتاحة المجال أمام المصارف لتعديل معدلات الفائدة على ودائعها ضمن هامش تحدد ضمن هذا القرار أو بدونها.¹ كما هو معمول به في سورية، وفي هذا الإطار تحدد أسعار الفائدة إدارياً من قبل السلطة النقدية من قبيل المتغيرات الخارجية التي تتعامل معها المصارف كمعطيات ثابتة يصعب على إدارة المصرف التحكم فيها عند رسم سياستها لاستقطاب الودائع المصرفية، الأمر الذي يفرض على المصرف اللجوء إلى وسائل أخرى غير سعر الفائدة لاستقطاب الودائع، كتقديم خدمات مصرفية مجانية أو شبه مجانية ترتبط بحسابات الودائع المختلفة، مثل إعفاء الحوالات التي تقل عن حد معين من العملة، أو إعفاء الشيكات المحصلة من العملة، أو منح فوائد على الحسابات الجارية أو الادخارية أو الآجلة أعلى مما تدفعه المصارف الأخرى، وذلك في إطار الهامش المسموح به من قبل السلطات النقدية. وفي دراسة قام بها كل من الباحثين الاقتصاديين أحمد العلي وعبدالرزاق قاسم، وكان الهدف من هذه الدراسة قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على نشاطات المصارف التجارية الرئيسية في الصناعة المصرفية السورية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع المصرفية لأجل وكذلك ودائع التوفير، في حين لم ترصد الدراسة علاقة قوية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع تحت الطلب.²

ب- **الأسلوب الثاني:** نتيجة لقصور نظام التحديد الإداري لأسعار الفائدة والآثار غير المواتية المترتبة على هذه السياسة والمتمثلة في:

1- سوء تخصيص الموارد وفشل محاولات تنمية القطاع المالي وإصلاحه، ذلك أن هذا التحديد عادة ما يجعل سعر الفائدة عند مستويات منخفضة وسالبة لا سيما مع استمراره لفترات طويلة.³

١- وفي هذا السياق سورية من الدول التي تنتهج لمعدلات الفائدة على سبيل المثال القرار 818/م/ن/ب1 تاريخ 2012/2/15 المعدل للقرار 975/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2011/12/14 حيث تم تحديد معدلات الفائدة على الحسابات الجارية الدائنة ب(0-1%) وعلى الودائع الآجلة على النحو التالي: الأجل بين 1-3 أشهر ب7%...لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة القرار المذكور.

٢- العلي، أحمد وعبدالرزاق قاسم، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2013، ص 260.

٣- سلطان، محمد سعيد، إدارة المصارف، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 235.

2- تشجيع عمليات المضاربة بالعقارات والاتجار بالخدمات، نظراً لارتفاع عوائدها وانخفاض سعر الفائدة على الودائع المصرفية.

3- تسرب الودائع خارج النظام المصرفي.

4- ازدياد محاولات تهريب رؤوس الأموال إلى مصارف الدول المجاورة بهدف الحصول على فائدة مرتفعة غير متوفرة في المصارف العاملة في القطر، أو للاحتفاظ بها على شكل ودائع بالقطع الأجنبي للمحافظة على قيمة المدخرات. وعند إتباع سياسة تعويم أسعار الفائدة والسماح باختلاف الفوائد المدفوعة على الودائع بين مصرف وآخر فإن أي تغير في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير في حجم الودائع المعروضة أمام هذا المصرف وذلك بشرط أن يكون تغير سعر الفائدة مؤثراً وليس بسيطاً، وذلك كمحصلة لأثرين هما:

-أثر منشئ: تكون أسعار الفائدة قادرة على استقطاب ودائع جديدة من خارج القطاع المصرفي.

-أثر تحويلي: نظراً لاختلاف أسعار الفائدة فإن الكثير من المودعين يرغبون بتحويل مدخراتهم إلى المصارف ذات سعر الفائدة التشجيعي.

فقيام أحد المصارف برفع سعر الفائدة الدائنة لديه مقارنة بالمصارف الأخرى يؤدي إلى:

1- توجه عدد أكبر من العملاء المحتملين إلى إيداع مدخراتهم في هذا المصرف.

2- تحول بعض عملاء المصارف الأخرى إلى هذا المصرف.

1-2- العائد على الأصول المالية المنافسة للودائع المصرفية:

يقصد بالأصول المالية الأدوات التي يتم تداولها في الأسواق المالية كالأسهم، والسندات والتي أصبحت تتنافس الودائع المصرفية على استقطاب المدخرات. وعند دراسة العلاقة بين أسعار الفائدة على السندات ومقدار الودائع المصرفية من المتوقع وجود علاقة عكسية بينهما ، فارتفاع سعر الفائدة على السندات مثلاً بما يتجاوز معدل الفائدة على الودائع يؤدي إلى سحب الأفراد لودائعهم من المصارف والإقبال على الاستثمار في السندات وبالتالي انخفاض حجم الودائع المصرفية. وكذلك الحال بالنسبة للأسهم فإذا كان عائد السهم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن المستثمر لا يقبل على شراء ذلك السهم، ويقوم بإيداع أمواله لدى المصرف، والحصول على مقابل كل ذلك على سعر فائدة يزيد على عائد الأصل المالي (السهم)، ويحصل العكس في الحالة التي يكون فيها عائد السهم أعلى من سعر الفائدة.¹ وبالتالي نستنتج مما سبق بأن العلاقة بين العائد على الأصول المالية

١- خلف، فليح حسن، الأسواق المالية والنقدية، جدارة للكتاب العالمي، عمان، 2006، ص189.

وحجم الودائع المصرفية هي علاقة عكسية، ويمكن التعرف على درجة حساسية الودائع المصرفية للتغيرات في عوائد الأصول المالية من خلال فكرة المرونة.^١

1-3- تأثير معدل التضخم:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية،^٢ وبالتالي تآكل القوة الشرائية وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، ويمكن للسلطات النقدية أن ترفع سعر صرف العملة المحلية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقابل الودائع بالعملة الأجنبية مما يشجع الطلب على العملة المحلية بهدف الادخار.

ومن ثم فإن ثبات السياسات الاقتصادية وتفاذي معدلات تضخم مرتفعة والمحافظة على معدلات مستقرة لسعر الصرف جميعها يؤدي إلى استقرار المدخرات وتنميتها.^٣

1-4- الأصول العينية:

مثل الذهب والفضة والمجوهرات والعقارات... الخ، فقد لوحظ وجود علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار الذهب وحجم الودائع المصرفية المعروضة، وتبرز هذه الظاهرة في اقتصاديات الدول التي تعاني من ارتفاع في معدلات التضخم بنسبة تفوق معدلات الفائدة الممنوحة على الودائع، مما يعرض الودائع المصرفية إلى انخفاض في قيمته الحقيقية، الأمر الذي يدفع الكثير ممن يحتفظون بمدخراتهم في شكل أوعية ادخارية لدى المصارف إلى تحريرها والتحول إلى شراء الذهب بوصفه أصل ثابت القيمة نسبياً.

وهو ما حدث فعلياً ولاحظناه من خلال الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد السوري نتيجة لأزمة سعر صرف الليرة، إذ ارتفعت معدلات التضخم في سورية إلى مستويات قياسية، جعلت من الليرة السورية مستودع غير مرغوب للقيمة، فقام عدد كبير من أصحاب الودائع بسحب أموالهم من المصارف وتحويلها إلى شراء العقارات من أجل الحفاظ على قيمة مدخراتهم. غير أنه وبشكل عام يتعين الإشارة إلى أن الأثر العكسي لارتفاع أسعار الذهب على عرض الودائع لا يكون كبيراً إلا في الأجل القصير، إذ أنه بمرور الوقت تزداد الودائع مرة أخرى، نتيجة، قيام تجار الذهب (الصاغة)

١- المرونة تعني: النسبة بين مقدارين الأول حدي والثاني متوسط وتستخدم لمعرفة العلاقة الاتجاهية، أي التعرف على مدى استجابة التغير في عرض الودائع إلى التغير في أحد العوامل المحددة لعرض الودائع، لمزيد من التفصيل راجع كتاب مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. خالد الخطيب وآخرون.

٢- صالح، فوزية، انعكاسات تغير الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ماجستير، 2016، ص79.

٣- عبدالوهاب، عصام، أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على معدلات الادخار في السودان، جامعة النيلين كلية التجارة، السودان، 2014، ص14.

بإيداع نسبة هامة من حصيلة مبيعاتهم الذهبية في المصارف، الأمر الذي يعني وجود نسبة تسرب من الإيداعات تتجه إلى التداول.

1-5- الدخل:

لقد لوحظ أن للدخل أثر بالغ الأهمية في الدافع الادخاري عموماً داخل الاقتصاد، فالمنطق يقول أنه كلما زاد دخل الفرد،¹ كلما زادت قدرته على الادخار وزاد إقباله على الإيداع المصرفي، والأفراد ذوي الدخل المرتفع أكثر استجابة للتعامل مع المصارف بشكل خاص من الأفراد ذوي الدخل المنخفض،² ففي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى الدخل وحجم الودائع المصرفية، وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية السائدة، ففي مرحلة الزواج يزداد الإنفاق الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادات جديدة في الدخل تنتقل أصحابها إلى شرائح دخل أعلى تتصف بميل مرتفع للادخار وميل منخفض للاستهلاك، فتزداد الودائع، أما في مرحلة الركود وحيث تتجه الحكومات إلى ضغط الإنفاق ترتفع نسبة البطالة ومن ثم يتجه الأفراد لاسيما العاطل عن العمل إلى السحب من ودائعهم لتغطية نفقاتهم.

2- على مستوى القطاع المصرفي:

يتكون القطاع المصرفي من عدد من المصارف والوحدات المصرفية التي لا يمتلك أيّاً منها سيطرة مطلقة على حجم ودائعها، إلا أنها تسعى لزيادة حصتها في سوق الودائع، وذلك انطلاقاً من فكرة مفادها أنه كلما زاد معدل تركيز المصرف في سوق الودائع كلما زادت سيطرته على هذا السوق، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على باقي وظائف المصرف لاسيما منها منح الائتمان، حيث تزداد قدرته على منح الائتمان لزيادة مصادر أمواله. ولذلك تقوم المصارف بإعداد الأبحاث والدراسات التسويقية، لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الودائع إلى المصرف، آخذةً بعين الاعتبار ظروف المنافسة التي تشهدها السوق المصرفية، والخصائص المرتبطة بكل مصرف التي يمكن اجمالها في العوامل التالية:

١- في إحصائية عن الأسر الأمريكية وجد أن العوائل ذات الدخل المرتفع أكثر امتلاكاً للحسابات المصرفية من العوائل ذات الدخل المنخفض، وذلك بسبب اختلاف الميل الحدي للاستهلاك بين الفئتين، حيث تميل العوائل ذات الدخل المرتفع إلى الأنفاق بنسبة أقل من العوائل التي لديها دخل منخفض، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى كتاب إدارة المصارف، محمود حمزة الزبيدي.

٢ - الأنصاري، أسامة، الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية مدخل إداري كمي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2004، ص124.

- السمات المادية والشخصية للمصرف والخدمات الإضافية التي تقدمها المصارف والسياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف واختلاف طبيعة العملاء وموقع المصرف الأولوية في التعامل مع المصارف العريقة والمألوفة التعامل معها، وأخيراً انتشار الوعي المصرفي.

2-1- السمات المادية والشخصية للمصرف:

وتعدّ من الموارد المعنوية الهامة التي تؤثر في ممارسة المصرف لنشاطه، وتتمثل في الخصائص التي يتمتع بها العاملون بالمصرف من حيث تأدية مهامهم بكفاءة، وتعاملهم بود مع العملاء. بالإضافة إلى التسهيلات المادية التي يوفرها المصرف لعملائه من حيث قرب المصرف، ووجود ساحة للعملاء، وتخفيض فترات الانتظار في الصف... الخ.¹ وقد أدركت المصارف أن الأفراد بصفة عامة يفضلون التعامل مع المصارف التي تقع في الأحياء الراقية، وذات السمعة الحسنة، التي تكون محل ثقة من قبل الجمهور، ولذلك عكفت المصارف على تحسين سمعتها بغية تكوين صورة ذهنية إيجابية عنها لدى العملاء من خلال مجموعة من الإجراءات مثل، السرعة والكفاءة في إنجاز العمل، تحسين نوعية الخدمات المصرفية.

2-2- الخدمات الإضافية التي تقدمها المصارف:

يتعيّن على المصارف تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية، وذلك لمقابلة الاحتياجات المتنوعة والمتباينة لرغبات العملاء، فالمعتاد من العميل المصرفي أن يركز كل معاملاته مع مصرف واحد، يقدم له كل الخدمات المصرفية التي يرغب بالحصول عليها، فإذا لم يجد هذا العميل أن المصرف الذي يتعامل معه يقدم له كل الخدمات التي يحتاج إليها، فإنه قد يتركه ليتحول إلى مصرف آخر، ولعل في هذا يكمن السر في أن المصارف التي تسعى وبشكل دائم إلى التطوير والابتكار ليس فقط من أجل المحافظة على عملائهم بل من أجل جذب عملاء المصارف الأخرى. ومن قبيل الخدمات الهامة التي تسهم في جذب المزيد من العملاء ليصبحوا عملاء دائمين:²

- تقديم نظام السحب من الحسابات الجارية في غير أوقات العمل الرسمية.
- السماح للعميل بإمكانية تنفيذ حركات السحب والإيداع في فروع المصرف.
- تقديم خدمات تسديد المستحقات على العميل بالنيابة عن العميل.
- تقديم الخدمات المصرفية المتطورة مثل خدمات الصراف الآلي (ATM)، ونقاط البيع الإلكترونية (pos)، الحاسب الشخصي المنزلي، الصيرفة عبر الهاتف، الصرفة عبر الأنترنت.

١- الجاعد، محمد، استراتيجيات استقطاب الودائع، ماجستير، جامعة دمشق، 2013، ص32.

٢ - الجاعد، محمد، استراتيجيات استقطاب الودائع، مرجع سابق، 2013، ص31.

2-3- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف:

تتعلق هذه السياسات بالقروض، والاستثمارات والنواحي الأخرى التي يمارس فيها المصرف نشاطاته، فهذه الجوانب تعطي للمتعاملين مع المصرف وغيرهم أمكانية الحكم على كفاءة ومهارة الإدارة.

فالمصرف الذي يتوافر لديه سيولة مناسبة، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، يعني أن هذا المصرف لديه خبرة وتجارب أكثر، وهذه جوانب هامة تهم المودعين. فالتنظيم الجيد والمستقر يعتبر مؤشراً على أن المعاملات تتم بطريقة مرتبة وبدقة، فالثقة هي رد فعل لما يجري، وهو ما يعني ثقة المودعين في إدارة المصرف، وكذلك الحال لوجود أفراد خارج المصرف كأعضاء في مجلس الإدارة، وموظفين وإداريين على مستوى عال من الكفاءة، وسجلات يستدل منها على كفاءة الأداء للخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، والتشكيل الجيد لمحفظه الاستثمارات والقروض، وهيكل قوي لرأس المال - كل هذه الجوانب- تدل على إدارة جيدة، فقد يحدث أن مصرف يسمح بنظام السحب على المكشوف، بينما مصرف آخر ليس لديه هذه الخدمة المصرفية، وهذا يعني أن العميل يفضل المصرف الأول على الثاني، وبالتالي تتجه ودائعهم إلى هذا المصرف.¹ وبالتالي نجد أن ثقة العملاء في المصرف، بالإضافة إلى التنوع في تشكيلة الاستثمارات والقروض تساعد على جذب المزيد من العملاء.

2-4- اختلاف طبيعة العملاء:

أكدت الدراسات أن عملاء القطاع العائلي يختارون المصرف وفقاً لمجموعة من العوامل في مقدمتها قرب المصرف من المسكن أو أماكن التسوق الرئيسية، وبالتالي يلجأ هذا الصنف من العملاء إلى المصرف الذي يوفر أقصى راحة للعميل، وتحدد درجة ولاء هذا النوع من العملاء وفقاً لدرجة الصلة الشخصية بينهم وبين العاملين في المصرف، بينما تسعى مؤسسات الأعمال إلى البحث عن جودة الخدمات كأساس للتعامل مع المصرف والتي تعتبر من أهم الدوافع التي تؤثر المؤسسات في مفاضلتها بين المصارف، حيث تختلف مرونة المصارف من حيث كسر الودائع الآجلة أو إعادة جدولة القروض، وشروط التأمين... الخ، إلى جانب ما يتمتع به المصرف من خبرة فيما يقومون به من أعمال يوممكن جذبهم بالاتصالات الشخصية، وكلما كبر حجم المنشأة كلما كان من الضروري أن تتعامل مع مصرف أكبر، حيث تتقارب المراكز الرئيسية لهذه الشركات مع المراكز الرئيسية للمصارف الكبرى. كما أن التعامل مع القطاع العائلي يوفر للمصرف صورة قريبة عن الفئات التي تتعامل

١- الصيرفي، محمد، ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص42.

وأوقات السحب والإيداع، كما يتيح له فرصة تحديد مواسم النشاط للمؤسسات المتعاملة وإمكانية قيام المصرف بتقديم النصح في شأن السيولة الفائضة للمنشأة وكيفية استثمارها.¹

2-5- الأولوية في التعامل مع المصارف العربية والمألوفة التعامل:

تحظى المصارف التي تبدأ نشاطها مبكراً في قطاع معين بميزة السيطرة في ذلك القطاع، وذلك لأن العلاقة المصرفية علاقة مستمرة، فالعميل يفضل التعامل مع المصرف الذي تعامل معه أول مرة، وقد يفضل الأبناء التعامل مع المصارف التي تعامل معها الآباء، وكذلك الحال بالنسبة لشركات الأعمال فقد تفضل التعامل مع المصرف الذي حصلت منه على أول قرض، وقد دلت الدراسات أن المصرف الذي تم تكوينه منذ فترة طويلة له ميزة الأولوية عن المصارف الأخرى،² وهذا حقيقي في الواقع، حيث لا تزداد فيها الأنشطة والودائع بوتيرة الزيادة التي تحدث في المصارف التي تبدأ نشاطها مبكراً، وقد يكون ذلك راجعاً لعاملين اثنين:

- عامل البداية: الرغبة في التعامل مع المصرف الذي تم التعامل معه أول مرة.
- عامل الثقة: حيث يزداد التعامل مع المصارف كلما زاد الأفراد والقطاعات الاقتصادية من ثقتهم بالمصرف الذي يودعون فيه أموالهم، لأن الثقة تجسّد لرغبتهم في ترك أموالهم لدى المصرف، ومن ثم نجد أن وجود مثل هذه الارتباطات والتي يصعب تغييرها قد تؤثر على قدرة المصرف على جذب الودائع.

2-6- موقع المصرف:

بما أن المصرف يقع في مكان ثابت فيجب الاعتناء باختيار موقعه بشكل جيد، بحيث يكون مناسباً لخدمة عملائه الحاليين والمرتقبين، وأن تتوفر فيه كافة التسهيلات والخدمات العامة في هذا الموقع، وأن يعمل المصرف على تجهيز فرعه من الداخل بحيث يوفر الراحة والطمأنينة سواءً للموظفين العاملين أو العملاء، وذلك لأن موقع المصرف أصبح من العوامل المهمة في الحفاظ على العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد وكذلك تأثيره الهام على جذب واستقطاب الودائع، فقد دلت الدراسات أن رجال الأعمال لديهم رغبة في الانتقال لمسافات كبيرة للحصول على القروض، وهو على عكس رغبة المستهلكين، فالفرد الذي يرغب في الاستفادة من نظام البيع بالنقسيط لشراء سيارة أو تلفاز لا يميل إلى تحمل عناء الانتقال إذا كان هناك بديل آخر، وكذلك الحالة بالنسبة إلى المشتري نقداً فهو يتأثر بالموقع عند اختيار المصرف³ الذي يتعامل معه، من خلال مدى قربهِ ومدى توفر موقف للسيارات

1- PAUL Jessup, Modern Bank Management, New York .west publishing, P.380.

٢ - الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، مرجع سابق، 2007، ص 44.

٣ - الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص 42. .

فيه، ومن الجدير بالذكر أن على إدارة المصرف عند اختيارها للموقع أن تقوم بدراسة عدة عوامل تتعلق بالمنطقة التي سيقام فيها الفرع مثل:

- أ- خصائص السكان ومستويات دخولهم وتوزيعات الدخل على مختلف جوانب الإنفاق.
 - ب- هيكل التجارة: أي عدد المؤسسات التجارية في المنطقة وتصنيفها وحجم المبيعات ومناطق التسوق الرئيسية.
 - ج- هيكل الصناعة: ويتضمن عدد الشركات الصناعية الهامة وحجم المبيعات والعمالة ونوع المنتج وساعات العمل اليومي.
 - د- هيكل المصارف المنافسة.
- وعند اختيار الموقع يجب أن يراعى في الموقع الجديد عدة اعتبارات:

- إمكانية الوصول إلى الموقع بسهولة.
- كثافة الحركة في الموقع ومدى إمكانية توفر مواقف للسيارات فيه.
- الوضوح: وتعني إمكانية رؤية مبنى الفرع واللوحات الخاصة فيه.
- مواقع الفروع المصارف المنافسة.
- المسافة بين الموقع والمواصلات العامة.

2-7- انتشار الوعي المصرفي:

يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في تسوية معاملاتهم الاقتصادية.¹

وتعمل المصارف عموماً على نشر ثقافة الشيكات بين أفراد المجتمع، وذلك أن قدرة المصرف أو الجهاز المصرفي على استقطاب الودائع تتعاظم كلما انتشرت ثقافة الشيكات، ومما يدل على ذلك من أن نمو الوعي المصرفي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى استخدام الشيكات في سداد أكثر من 85% من المعاملات.² في حين يسبب تخلف الوعي المصرفي إلى تحول جزء كبير من الفوائض النقدية إلى أشكال أخرى من الموجودات أو الاكتناز، وينبغي الإشارة إلى أن المصارف مسؤولة بشكل مباشر عن نشر الوعي المصرفي من خلال العمل الجاد بالاتصال الواسع مع الأفراد وإطلاعهم على المزيد من الخدمات التي يمكن أن تؤدي بواسطة المصرف، والقيام بالحملة

١- الحداد، سليم عمر، دور الجهاز في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء، ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 27.

٩٨- رمضان زياد، جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصرف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006، ص 85.

الإعلانية بغية خلق انطباع لدى جمهور العملاء عن فوائد التعامل مع المصرف، وإعلامهم بالخدمات التي يقدمها المصرف والأهداف العامة للمصرف، بالإضافة إلى إقناع العملاء المستهدفين والمرتبين منهم خصوصاً في التعامل مع المصرف بهدف حثهم على شراء منتجات المصرف، علاوة على إرشادهم إلى كيفية الاستفادة من خدمات المصرف.^١

3- في مستوى الاقتصاد الكلي:

يتأثر عرض الودائع بمجموعة من المتغيرات الخارجية التي يعمل في ظلها المصرف، ولا يمكن أن يعزل نفسه عن تأثيرها، وهذه المتغيرات ماهي إلا عوامل تعكس طبيعة الاقتصاد المحلي، وتوجهات سياسته العامة، ودرجة تطوره، وهي عوامل لا يستطيع المصرف أن ينشأ بنفسه عن تأثيرها، ألا أنه يتوجب عليه تحليلها بعناية والتكيف معها لاكتشاف الفرص التسويقية لاستغلالها، أو من أجل ضمان استمرارية المصرف في السوق، ويأتي في مقدمة هذه العوامل، مستوى النشاط الاقتصادي، السياسات الاقتصادية العامة، وأثرها على حجم الودائع المصرفية، درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع وفيما يلي البحث في هذه العوامل.

3-1- مستوى النشاط الاقتصادي:

هناك علاقة واضحة بين حجم الودائع المصرفية وأوجه الدورة الاقتصادية، ففي مرحلة الركود الاقتصادي يتباطأ الطلب الاستهلاكي مما يقلل من قدرة أرباب العمل على رفع الأسعار ويقلل من تضخم الأسعار، وفي مرحلة لاحقة يقلل أرباب العمل من إنتاجهم وهو ما يستتد بانخفاض الأجور ومن ثم انخفاض الادخار، فضلاً عن قيامهم بسحب جزء من ودائعهم المصرفية لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية، وكذلك الحال بالنسبة للشركات حيث تقلل من حجم استثماراتهم الجديدة نتيجة انخفاض الطلب الكلي على المنتجات، وهذا يؤدي إلى انخفاض عوائدها وبالتالي الحد من قدرتها على الإيداع في المصارف. ومن جهة أخرى فإن المصرف المركزي يزداد نشاطاً في فترات الركود من خلال قيامه بشراء سندات وأذون الخزنة التي تحتفظ بها المصارف، ويترتب على هذا الإجراء أثران:

الأول: يصبح لدى المصارف سيولة فائضة ناتجة عن بيعها لسندات وأذون الخزنة مما يزيد من الأموال المتاحة لديها للإقراض، مما يجعلها على استعداد للقيام بعمليات إقراض بسعر فائدة منخفض.

الثاني: يؤدي شراء المصرف المركزي للسندات إلى ارتفاع أسعارها، الأمر الذي ينعكس على أسعار الفائدة،^٢ ويكون الأثر النهائي لنشاط المصرف المركزي انخفاض أسعار الفائدة، فيزداد سحب الودائع ويقل عرضها.

١ - العلي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، 2010، ص9.

٢ - برغام، أمين، الإدارة المالية، دار الشاع للنشر، ترجمة فتوح، محمود وعمر عبدالكريم، 2010، ص74.

وفي أوقات الرواج من الدورة الاقتصادية تزداد المبيعات، مما يؤدي إلى زيادة الإيداعات، فالزيادة في الطلب على بعض السلع يعني زيادة في الأسعار، مما يعني أيضاً زيادة في الودائع، فمثلاً ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة الودائع لدى المصارف التي تقع في مناطق إنتاج البترول أو التي تتعامل معها الشركات المنتجة.

3-2 - السياسات الاقتصادية العامة وأثرها في حجم الودائع:

إن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تحقيقاً لأهدافها أثراً هامة على حجم الودائع في المصارف التجارية.

3-2-1 - السياسات المالية:

يقصد بالسياسات المالية استخدام الحكومة لمجموعة من الأدوات مثل الضرائب والإنفاق لتحقيق أهدافها في رفع مستويات التشغيل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بمحاربة التضخم والانكماش، فضلاً عن رفع مستويات النمو، ولهذه السياسات انعكاسات على معروض الودائع المصرفية تتضح من خلال ما يلي:

أ- **الأنفاق العام:** كلما زاد الإنفاق العام زاد حجم الودائع المصرفية لعدة اعتبارات منها:

- ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخلاً غير عادية.
- زيادة الاتفاق العام على المشروعات يزيد من دخول الفئات المستفيدة منها والتي تتعامل معها، فتزداد قدرتها على الإيداع.

ومن جهة ثانية عندما تتفق الحكومة أكثر مما تحصل عليه من عائدات الضرائب، فإنها تحقق بذلك عجزاً يتوجب عليها تغطية هذا العجز، أما عن طريق الاقتراض أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد، فإذا قامت بالاقتراض فهذا يعني زيادة الطلب على مصادر التمويل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وفي حال قامت بتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي فهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم مستقبلاً، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى جذب ودائع جديدة وزيادة الودائع لدى المصارف.

ب- السياسة الضريبية:

لزيادة الضرائب العامة تأثير سلبي في الادخار ومن ثم على نمو الودائع المصرفية، فالضرائب المباشرة مثلاً يؤدي فرضها إلى تخفيض حجم الدخل المعد للاستهلاك والادخار لدى الأفراد، ومن ثم الحد من الاستهلاك وانخفاض الادخار، ويتعين في هذه الحالة على الفرد إعادة توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، بل بين حاجاته الاستهلاكية الضرورية والكمالية، وعلى اعتبار أن العلاقة بين

الاستهلاك والادخار تتميز بانعدام المرونة، وهذا يعني أن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة^١، ومن ثم تتخفف الودائع المصرفية. وكذلك الأمر بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تسهم في رفع أسعار المواد والخدمات التي تفرض عليها، وهذا يؤدي إلى زيادة الأفراد لإنفاقهم النقدي ونسبة كبيرة، وبالتالي انخفاض في الادخار والذي يؤثر بدوره على الودائع المصرفية.

3-2-2- سياسة القروض العامة:

يقصد بالقروض العامة، الأموال التي تقتريها الحكومة من إحدى الهيئات العامة أو الخاصة المحلية أو الأجنبية، أو من الأفراد، أو من المؤسسات الدولية، مقابل تعهداتها برد المبالغ المقرضة وبدفع الفوائد المترتبة على القروض وذلك طبقاً لشروط الاتفاق في العقد^٢. ويكون للقروض العامة آثار في عرض النقود، وفي حجم الودائع المصرفية، ويتوقف الأمر على الجهة التي يتم الاقتراض منها، فقد تقتري الحكومة أما من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية أو من الجمهور.

فإذا لجأت الحكومة إلى الاقتراض من المصرف المركزي فإن ذلك لن يؤثر على المعروض النقدي وعلى خلق الودائع المصرفية، لأن هذا الاقتراض لن يؤثر على احتياطات المصارف التجارية. أما في حال الاقتراض تم عن طريق المصارف التجارية، فهناك وضعان محتملان:

الأول: أن تكون حالة الاحتياطي النقدي لدى المصارف يسمح في سد حاجة الحكومة إلى الأموال، دون الحاجة إلى تقليص قروضها إلى القطاع الخاص، وذلك نتيجة توفر احتياطات فائضة لديها، ومن ثم فإن الاستثمارات في القطاع الخاص لن تتأثر بالضرورة بالاقتراض الحكومي، أما عرض النقود في الاقتصاد سوف يزداد نتيجة التوسع في الائتمان المصرفي وزيادة الدخل وبالتالي ستزداد الودائع المصرفية.

الثاني: أن لا يكون لدى المصارف التجارية احتياطات فائضة، فعند أذن يمكن أن يكون تجاوب المصارف إلى طلب الحكومة بإحدى طريقتين أو كليهما:

أ- تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية، أو قيام المصرف المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، مما يزيد من الاحتياطات الفائضة التي تسمح للمصارف في التوسع في منح الائتمان، مما يزيد من خلق الودائع المصرفية.

ب- قيام المصارف التجارية بتخفيض قروضها إلى الأفراد والمشاريع، وفي هذه الحالة سيقبل حجم الائتمان وتتنخفض عمليات خلق الودائع المصرفية.

١- كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا للنشر، دمشق، ص 71.

٢- عمارة، رانيا محمود، المالية العامة- الإيرادات العامة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات العربية، 2018، ص 56.

ت- أما إذا اقترضت الحكومة من الجمهور، فإن الودائع المصرفية سوف تقل عندما يبتاع الأفراد السندات الحكومية، وتخفض الاحتياطات المصرفية، إلا أنه ستزداد بنفس المقدار عندما يستلم الأفراد مدفوعات تمثل دخولاً إضافية لهم.^١

3-2-3- السياسات النقدية والائتمانية:

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية (المصرف المركزي)، في سبيل التحكم بالعرض النقدي أو مكوناته، وذلك بغرض التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية رئيسية،^٢ متمثلة في القضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار،^٣ ولتحقيق هذه الأهداف فإنها تستخدم أدوات لها تأثير على عرض الودائع وكذلك في خلق الودائع المصرفية لدى المصارف، ويأتي في مقدمة هذه الأدوات ما يلي:

أ- سعر الفائدة قصير الأجل:

وهو السعر الذي يتم التعامل به في السوق النقدية، الذي يؤدي دوره في عمليات الإقراض والاقتراض، ويمثل سعر الفائدة الذي تدفعه المصارف التجارية على الودائع لديها، وذلك لأن هذه الودائع ترتبط في معظمها بالأجل القصير والذي هو غالباً سنة فأقل، ويمكن للمصرف المركزي من خلال سياسته النقدية أن يترك سعر الفائدة يتحدد من خلال عمليات العرض، والطلب على استخدام النقود في الأجل القصير، كما يمكن للمصرف المركزي أن يتدخل في تحديد سعر الفائدة سواءً بالتحديد المباشر له، أو من خلال الإجراءات التي تحقق أهداف السياسة النقدية، أما أثر سعر الفائدة قصير الأجل في عرض الودائع وخلق الودائع المصرفية فيتضح من خلال الآتي:

في حالة الركود الاقتصادي فإن المصرف المركزي يؤثر على سعر الفائدة قصيرة الأجل باتجاه تخفيضه، أو تحديده بمستوى منخفض، ومن ثم فإنه يؤثر على سعر الفائدة للأجل المتوسط والطويل كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة في الأجل القصير الذي يؤدي بدوره الى تخفيض تكلفة الاقتراض التي يمثلها سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع في الأجل القصير، ثم تزداد فيما بعد نتيجة زيادة الدخول الناتجة عن المشاريع التي تم تمويلها بالقروض ذات التكلفة المنخفضة، وبالتالي نجد أثر تخفيض سعر الفائدة هو انخفاض عرض الودائع في الأجل القصير، ومن ثم زيادة عرض الودائع في الأجل المتوسط والطويل، أما في حالة التضخم وارتفاع الأسعار فإن المصرف

١- السيد علي، عبدالمنعم و نزار سعدالدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق، عمان، ط1، 2004، ص386.

٢- حساني، عبدالرزاق، الحوراني، أكرم، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص217.

٣- عبد المجيد، ضياء، اقتصاديات النقود والمصارف، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص173.

المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية، حيث يرفع من سعر الفائدة ويجعل الفرصة البديلة للاستهلاك عالية وهذا الأمر يشجع الأفراد على الادخار وبالمقابل يجعل من تكلفة الاقتراض مرتفعة ويحد من قدرة الأفراد والمؤسسات من الحصول على الأموال بطريقة يسرة، الأمر الذي يخفض من العرض النقدي.

ب- تحديد سعر إعادة الخصم:

وهو السعر الذي يقوم من خلاله المصرف المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى المصارف التجارية التي قامت بخصمها من العملاء سواء كانوا أفراد أم شركات. ويتضح تأثير سعر إعادة الخصم على عرض الودائع من خلال العلاقة الوثيقة بين سعر الفائدة، وسعر إعادة الخصم، فتحديد سعر إعادة الخصم منخفض من قبل المصرف المركزي، يقود بالضرورة إلى سعر خصم منخفض تمنحه المصارف التجارية على الأوراق التجارية المقدمة من قبل الأفراد والشركات، وبالتالي ينعكس هذا الأثر على مستوى الفائدة والذي يكون منخفض بدوره، فهذا يعني إيدان من المصرف المركزي بالتوسع في منح الائتمان وزيادة عرض النقود وبالتالي زيادة عرض الودائع.

في حين أن رفع سعر إعادة الخصم يرافقه رفع سعر الخصم على الأوراق التجارية، ومن ثم ينعكس هذا الأثر على سعر الفائدة وبالتالي رفع سعر تكلفة التمويل، وبالتالي يدفع المصارف إلى التقنين في طلب الحصول على التمويل ، وبالتالي تقليل العرض النقدي، والذي يستتبع بتقليص في خلق الودائع المصرفية.

ت- عمليات السوق المفتوحة:^١

وتعني دخول المصرف المركزي للأسواق المالية والنقدية بائعاً ومشترياً للأوراق المالية، وذلك بغرض التأثير في السيولة النقدية من خلال استخدامه سعر الفائدة، أما تأثير عمليات السوق المفتوحة في عرض الودائع فيتم من خلال الآلية الآتية:

- عند ظهور بوادر تضخمية في الاقتصاد فإن المصرف المركزي يدخل السوق المالي والنقدي بائع للأوراق المالية الحكومية بسعر فائدة مرتفع، يجعل من الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، حيث يقوم الأفراد والمصارف بالتخلي عن الأموال مقابل الحصول على سعر فائدة مرتفع ويكون بذلك المصرف المركزي قام بسحب السيولة من أيادي الأفراد وقلص احتياطات المصارف من الأموال المعدة للاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي لدى المصارف وبالتالي انخفاض عرض الودائع.

١- الجاعد، محمد، استراتيجيات استقطاب الودائع، 2013، ص39.

- على العكس من ذلك وفي حال كان الاقتصاد يعاني من الركود والانكماش يدخل المصرف المركزي السوق المالي والنقدي مشترى للأوراق المالية الحكومية، فتزداد السيولة النقدية لدى الأفراد والمصارف، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، وبالتالي تزداد الأموال لدى المصارف تتيح لها الفرصة بالقيام بعمليات منح الائتمان والتوسع فيه.

3-2-4- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

يؤدي الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي إلى زيادة الثقة بالجهاز المصرفي، والسياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات، ومن ثمَّ زيادة الإقبال والتعامل المصرفي. وهو أمر ينعكس إيجابياً على عرض الودائع، إذ يؤثر هذا العامل تأثيراً كبيراً في دفع الجمهور إلى الإيداع، أو الامتناع، عن إيداع أموالهم لدى المصارف، إذ تؤدي الاضطرابات الأمنية والاقتصادية إلى زعزعة ثقة العامة من افراد ومؤسسات بالعملة المحلية وبالجهاز المصرفي ولا سيما في فترة الأزمات، حيث يقوم الأفراد وقطاع الأعمال بسحب ودائعهم والبحث عن ملاذ آمن يودعون فيه أموالهم، وهو ما حصل خلال الأزمة الراهنة والتي عصفت بالاقتصاد السوري وبسعر صرف الليرة، إذ أدت الاضطرابات الراهنة إلى تدمير كبير في المرافق العامة وتدهور حاد في القاعدة الاقتصادية وتدمير مقومات القطاع الاقتصادي، متمثلة في قطاع الصناعة والتجارة والزراعة وكذلك الخدمات. وكل ذلك ساهم الى حد كبير في الهروب من الادخار بالليرة السورية نتيجة التقلبات الحاصلة في سعر صرفها وبوتيرة متسارعة، مما جعل أعداد كبيرة من المودعين بسحب ودائعهم وتحويلها إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً وغيرها من الأصول الحقيقية، ويكمن تحديد اثر عدم استقرار الحالة الأمنية والاقتصادية في الودائع المصرفية من خلال النقاط التالية:

1- الارتباك والتناقض في إجراءات السلطة النقدية، وهو ما حدث فعلاً ووضح من خلال القرارات والإجراءات التي اتخذت إذ كانت أغلب هذه القرارات ارتجالية ولا ترتقي لمستوى الحدث إلاّ إعلامياً، بل وإن أكثر هذه القرارات لم يتم تطبيقها على أرض الواقع الأمر الذي فقد الجمهور الثقة بالسياسات النقدية التي كانت السلطات النقدية تتحدث عنها، إذ قامت السلطات النقدية على سبيل المثال برفع معدلات الفائدة على الودائع بغية تحقيق الاستقرار فيها والتخفيف من معدلات سحبها بغية المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي. لكن هذا الإجراء وفي ظل تفاقم معدل التضخم الذي يعد آفة الاقتصاد وأدى الى إضعاف القوة الشرائية لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. إذ لم يؤد رفع سعر الفائدة الحقيقي إلى تحقيق الهدف المنشود وهو منع تسرب الودائع إلى خارج الجهاز المصرفي، وذلك لأن سعر الفائدة لم يكن كاف لتعويض المودعين عن الخسائر التي تلحق بأموالهم نتيجة تآكل القوة الشرائية لها. وهو ما دفع الكثير من المودعين إلى سحب أموالهم، كما أن رفع أسعار الفائدة أدى بالتبعية إلى ارتفاع كلفة القروض والتسهيلات المصرفية، والتي تزامنت مع انخفاض في الطلب الكلي،

فضلاً عن خروج المدن الصناعية عن دائرة الإنتاج، وهذا ما جعل العديد من المعامل تغلق أو تعلن إفلاسها، وهو ما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين وتقشي ظاهرة البطالة، وانخفضت الدخول وارتفعت الأسعار نتيجة انخفاض السلع المعروضة في السوق والاعتماد على الاستيراد لسد حاجة السوق المحلية، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض عمليات الإيداع فضلاً عن زيادة السحوبات.

2- انخفاض ثقة العملاء والمصارف المراسلة في الخارج في المصارف المحلية، الأمر الذي أثر سلباً في حجم ودائع المصارف المحلية بالعمليتين المحلية والأجنبية.

3- قامت المصارف بتقييد القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل كبير جداً، ومع تنامي حدة الأزمة توقفت المصارف عن منح القروض خوفاً من حالات الاحتيايل وعدم السداد، فتراجعت أرباحها على الودائع بالعملة المحلية، ناهيك عن إمكانية تحول أرباحها إلى خسائر. وهكذا أصبح الاستثمار في القطاع المصرفي غير مجدٍ وسلبى المردود، فانخفضت أسعار أسهم المصارف في السوق المالية، والتي هي بالأساس سوق تتصف بضعف التداول وانخفاض حجم الصفقات وقلة الشركات المساهمة وتنوعها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإيداعات في المصارف خوفاً من تعرض هذه المصارف للإفلاس والانهيال نتيجة لتراجع رساميلها وملاءتها المالية، بسبب عمليات السحب وهروب رساميل قطاع الأعمال إلى مصارف دول الجوار.

4- إن عدم قدرة السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في هذه الأزمة الراهنة أدى إلى عدم قدرة المصارف على إحداث توازن بين مصادر أموالها وتوظيفها نتيجة توقف الاستثمار بسبب الحرب الدائرة، مما جعل المصارف خزائن لحفظ هذه الأموال المودعة لديها، تدفع عليها فوائد دون قدرتها على توظيفها وهذا الأمر أدى إلى تحمل المصارف خسائر، دفعت المودعين إلى سحب ودائعهم وهو ما حدث وبشكل ملحوظ خلال الأعوام الثلاثة الأولى من أزمة الصرف وعندما هددت الولايات المتحدة بشن ضربة عسكرية على سورية في تموز من عام 2013، إذ شاع الذعر المالي بين مختلف الأوساط إلى درجة هدد الاستقرار الاقتصادي بأكمله. ومنه نستنتج أن الأحداث الراهنة والتي كانت لها تبعات اقتصادية لعبت دوراً سلبياً بالغ الأثر على الاقتصاد عموماً، وعلى حجم الودائع المصرفية بشكل خاص، والذي انعكس بدوره على استقرار الجهاز المصرفي إجمالاً.

ثانياً: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع المصرفية:

-مقدمة:

للودائع النقدية المصرفية أهمية خاصة في مجال النشاط المصرفي، وذلك لدورها الكبير والفعال في تغذية المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من الأنشطة المصرفية كمنح القروض والائتمان وفتح الاعتمادات لمختلف الجهات المستفيدة من أفراد ومؤسسات ومشاريع وليدة، حيث تعد الودائع من

حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في البنك والركيزة الأساسية لتحديد مدى قدرته على التجاوب مع متطلبات العملاء وتلبية احتياجاتهم المتنوعة والمتجددة، ومن هذا المنطلق لابد من العمل على تنمية هذه الودائع وإدارتها والعمل على استقطابها وتحقيق استقرارها وكيفية المحافظة عليها بغية الاستفادة منها، توجد عدة عوامل تؤثر في تقلب الودائع المصرفية وعدم استقرارها، ويقصد بتقلب الودائع، هي تلك الودائع التي تخضع للسحب والإيداع المتكرر خلال فترة زمنية معينة في الحالات الطبيعية، أو تخضع للسحب وبكميات كبيرة وبطريقة مفاجئة نتيجة لأحداث معينة خلال فترة زمنية قصيرة، تجعل المصارف في حالة تعجز عن تلبية الطلب المتزايد نتيجة عمليات نقص السيولة، مما يضطر المصارف إلى إغلاق نوافذها كما تقوم بتحديد كميات السحب التي يحق للزبون السحب من حسابه خلال اليوم الواحد، ويحدث ذلك سواءً على مستوى المصرف الواحد أو على مستوى الجهاز المصرفي ككل، ويطلق عليها معدل دوران الودائع ومن أهم هذه العوامل هي:

1- المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع:

تعد المنافسة بين المصارف من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف الواحد، فعند ما تكون المنافسة على الودائع لا تضمن إلا تحويل الودائع من مصرف إلى آخر^١، فإن النظام المصرفي ككل لا يكسب ودائع جديدة، بل يتعرض لعملية توزيع الودائع بين المصارف المكونة له، أما إذا كانت هذه المنافسة تتعدى حدود التوزيع إلى تشجيع إيداعات جديدة كانت محفوظة في السابق خارج النظام المصرفي، فإن الأخير يكسب ودائع جديدة.

2- التقلبات الموسمية:

تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية، خاصة المصارف التي تتركز فروعها في مناطق يعتمد نشاطها على قطاع معين، أو مجالات محدودة غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد، أو المناطق التي تعتمد على صناعة معينة أو على مجموعة من الصناعات المرتبطة موسمياً، إذ يلحظ أنه مع بداية الشروع لاتباع سلعة موسمية معينة كزراعة القمح في فصل الشتاء مثلاً، فإن الطلب على سحب الودائع من المصرف سيزداد نتيجة طلبات الاقتراض لتمويل الموسم الزراعي، ويحدث العكس في نهاية الموسم وجني المحاصيل، حيث ترتفع الودائع لدى المصرف كما يتم تسديد طلبات الاقتراض منه.

١- أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل إدارة الخصوم، الجامعة الإسلامية- غزة، ماجستير، كلية التجارة، 2007، ص102.

3- التقلبات الدورية أو الاقتصادية:

تتغير الودائع في فترات الانتعاش والركود، ويكاد نمط تبدلها يماثل التقلبات الموسمية، كما أن البنك المركزي يستطيع التأثير في حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية بصورة مباشرة، فهو يستطيع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، يقرض أو يعيد خصم الأوراق التجارية لصالح المصارف، أو يشتري الدين العام من الجمهور، أو من المصارف مباشرة، إضافة لفرضه قيود متعددة على أنواع معينة من القروض والاستثمارات، وبذلك يستطيع معاكسة التقلبات الاقتصادية، وبعبارة أخرى فإنه يحرر الاحتياطات النقدية وقت الكساد، ويفرض عليها القيود عند بلوغ الانتعاش الحدود العليا أو عند حصول التضخم.¹

4- التقلبات طويلة الأمد:

ترتبط ودائع المصرف الواحد والنظام المصرفي بعدد سكان المنطقة التي يعمل فيها ومستوى ثرواتهم، وتتفاوت مناطق البلاد في درجات نموها، فتزدهر مناطق وتتدهور أخرى على مر الزمن، وتتبع الودائع لدرجة ملحوظة هجرة السكان من منطقة لأخرى، فهي تتجه حيث يتوجه السكان، كما أن ازدهار مناطق معينة في الأمد الطويل من حيث استغلال الثروات الطبيعية وقيام منشآت أعمال جديدة، يستدعي كل ذلك جذب الأموال من المناطق التي تتواجد فيها إذا كانت الودائع لا تكفي لسد حاجات التطور السريع والمتلاحق، وتتصف هذه التقلبات بالبطء وباستطاعة المصرف مراقبتها وتقليص عملياته في المناطق المتدهورة مقابل زيادتها في المناطق الجديدة.

5- نشاطات الحكومة في المنطقة:

يقل حجم الودائع في المصرف التجاري الواحد في تلك المناطق، أو المحافظات التي تقل فيها فعاليات الحكومة، وينخفض فيها حجم الإنفاق العام، وتزداد هذه الودائع في تلك المناطق تتوسع فيها نشاطات الحكومة ويرتفع فيها حجم الإنفاق العام، إذ تزداد الودائع في المناطق التي توجد فيها دوائر الحكومة وأجهزتها بالقياس مع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو من هذه المنشآت.

١- أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل إدارة الخصوم، ماجستير، 2007، ص103.

المبحث الثالث

القطاع المصرفي في سورية

أولاً- هيكلية القطاع المصرفي في سورية:

يعدّ القطاع المصرفي العام الذي رسم له سياسة مصرفية تقوم على التخصص المصرفي انطلاقاً من فكرة مفادها، أن هذا التخصص سينقل مؤسسات القطاع المصرفي من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين، إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة، وتقسم مؤسسات القطاع المصرفي إلى ثلاثة فئات: مصارف حكومية ومصارف خاصة تقليدية ومصارف خاصة إسلامية.

- مصرف سورية المركزي:

يتكون القطاع المذكور من مصرف سورية المركزي باعتباره مسؤولاً عن تنفيذ السياسات التي ترسمها السلطة النقدية متمثلة بمجلس النقد والتسليف، وقد أحدث المصرف المركزي بموجب المرسوم التشريعي رقم 87 تاريخ 1953/3/28 الذي تضمن نظام النقد الأساسي في سورية وياشر نشاطه في الأول من آب 1956، وقد عرّف المرسوم المذكور مصرف سورية المركزي، بأنه مؤسسة عامة مستقلة، يعمل تحت رقابة وإشراف الدولة، وبضمانتها، وضمن التوجيهات والتعليمات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء، ويمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية، وإدارة الصندوق النقدي، ويتولى إدارة مكتب القطع، كما إنه يقوم بدور عميل الحكومة المالي، يعمل المصرف المركزي على تنسيق فعاليات مؤسسات النقد والتسليف في حدود صلاحياته، والتوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء، بما يحقق أهداف السياسات المالية، والنقدية، والمصرفية للدولة، كما يمارس الرقابة على الجهاز المصرفي والسهر على حسن تنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي وما يتفرع عنه من أنظمة، وتعليمات وضوابط نقدية، ومصرفية.¹

1- المصارف الحكومية:

هي التي تتبع للحكومة ويشرف عليها المصرف المركزي السوري، وتتكون من ستة مصارف، كانت تسيطر على السوق المصرفية في سورية حتى عام 2003، حيث بدأت المصارف الخاصة الدخول إلى السوق المصرفي السوري، إذ كانت المصارف الحكومية تعمل بمبدأ التخصص في النشاط، لكن مع دخول المصارف الخاصة سوق النشاط المصرفي في سورية بدأت بعض المصارف الحكومية تأخذ بمبدأ الشمولية في النشاط، أسوةً في المصارف الخاصة.

1 - <http://www.banquecentrale.gov.sy/>

1-1- المصرف التجاري:

يعدّ المصرف التجاري من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية، وقد أحدث بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم 913 عام 1966، وبلغ رأس ماله مائة وخمسون مليون ليرة سورية، وصدر المرسوم 35 لعام 2005، الذي عدّ المصرف التجاري السوري، مؤسسة مستقلة برأس مال قدره 70 مليار ليرة سورية.

ويستأثر المصرف التجاري بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي، إذ تقدر حصته من الميزانية العمومية للقطاع المصرفي الحكومي بنحو 80%، ويستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع، والإقراض في السوق المحلية.¹

1-2- المصرف العقاري:

يعدّ المصرف العقاري إحدى أكبر المؤسسات المصرفية النشطة في سورية، التي تقوم بتزويد عملائها بخدمات مصرفية متنوعة، ويتجلى نشاط المصرف في دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد، إضافة إلى تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية، وجميع الخدمات المصرفية، إذ أحدث المصرف العقاري بموجب المرسوم 29 لعام 1966، ورأسمال قدره 15 مليون ليرة سورية، في حين تم رفع رأس ماله في العام 2005 بموجب مرسوم رقم 31، الذي عدّه مؤسسة مستقلة برأس مال قدره مليار ونصف المليار ليرة سورية.²

1-3- المصرف الصناعي:

أحدث المصرف الصناعي 1958، برأسمال قدره (12,5) مليون ليرة سورية، وبأشر أعماله في آذار 1959، وفي العام 2010 صدر القانون 28 الذي عدّه مؤسسة مستقلة برأسمال (10) مليار ليرة سورية، وأهم غاياته تقديم تسهيلات للقطاع الصناعي (العام والمشارك والتعاوني والحرفي) عن طريق القروض القصيرة، والمتوسطة، والطويلة الأجل، إضافة إلى تقديم المعلومات، والاستشارات الفنية للصناعيين، والراغبين في الاستثمار في سورية.³

1-4- المصرف الزراعي:

يعدّ المصرف الزراعي التعاوني أقدم المصارف السورية العاملة، فقد تأسس عام 1888، إذ حدد رأس مال المصرف بـ(150) مليون ليرة سورية بموجب القانون 141 لعام 1970، وفي العام 2005 تم رفع رأس مال المصرف 10 مليار ليرة سورية، ويقوم عمله منذ تأسيسه بالالتئام الزراعي، وقد أدى أثراً

1 - <http://www.cbs-bank.sy/>

2 - <http://www.reb.sy/>

3 - <http://www.industrialbank.gov.sy/>

حيوياً في عملية تنمية القطاع الزراعي السوري عبر تاريخه الطويل، وساهم بشكل كبير وفاعل في تنمية الريف السوري، يعد من أهم وظائفه القيام بجميع عمليات الإقراض والتسليف الزراعي، والنقدي لجميع قطاعاته الاقتصادية، والمساهمة في دعم القطاع الزراعي في سورية.¹

1-5- التسليف الشعبي:

أسس بموجب المرسوم ذي الرقم 64 لعام 1966، برأسمال 3 مليون ليرة ويهدف المصرف إلى تقديم التسهيلات للفئات الآتية: ذو الدخل المحدود، القطاعات الإنتاجية، الأطباء والمهندسين، وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، ومن مهامه قبول الودائع، إضافة إلى إصدار شهادات الاستثمار (أ- ب- ج)، وقد صدر المرسوم رقم 32 لعام 2005، والذي عدّ مصرف التسليف الشعبي شخصية اعتبارية مستقلة برأسمال مليار ونصف المليار ليرة سورية.²

1-6- مصرف التوفير:

يعدّ مصرف التوفير مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي، والإداري، وتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، أسس بموجب المرسوم رقم 119، وأصبح مصرفاً في العام 2000، هدفها قبول الودائع لأصحاب الدخل المحدود، والمؤسسات التجارية المتوسطة، والصغيرة. وفي العام 2005 تم رفع رأس مال المصرف إلى مليار ونصف المليار ليرة سورية.³

2- المصارف الخاصة التقليدية:

مع تنامي القطاع الخاص السوري، وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي، فإن الحاجة أصبحت ملحة لوجود خدمات جديدة تتماشى وحاجة الخدمات التي يحتاجها القطاع الخاص، وهذه الخدمات لا يمكن أن يتم توفيرها إلا عن طريق مصارف الخاصة، كما أن تطوير القطاع المصرفي يتطلب دخول مصارف خاصة من أجل منافسة المصارف العامة الحكومية من أجل الارتقاء بعملها في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة، إضافة إلى وجود سوق مالي في سورية، الأمر الذي يتطلب الترويج والاكتمال لأسهم، وسندات الشركات المساهمة الجديدة، ففي العام 2001 صدر المرسوم 28 الذي سمح بتأسيس مصارف خاصة على شكل شركات مساهمة مغفلة، يساهم فيه القطاع العام، والمؤسسة السورية للتأمين، ومؤسسات الادخار الأخرى، برأسمال قدره مليار ونصف المليار ليرة، ولكن المباشرة

1 - <http://agrobank.gov.sy/>

2 - <http://www.pcb-bank.sy/>

3 - <https://www.sana.sy>

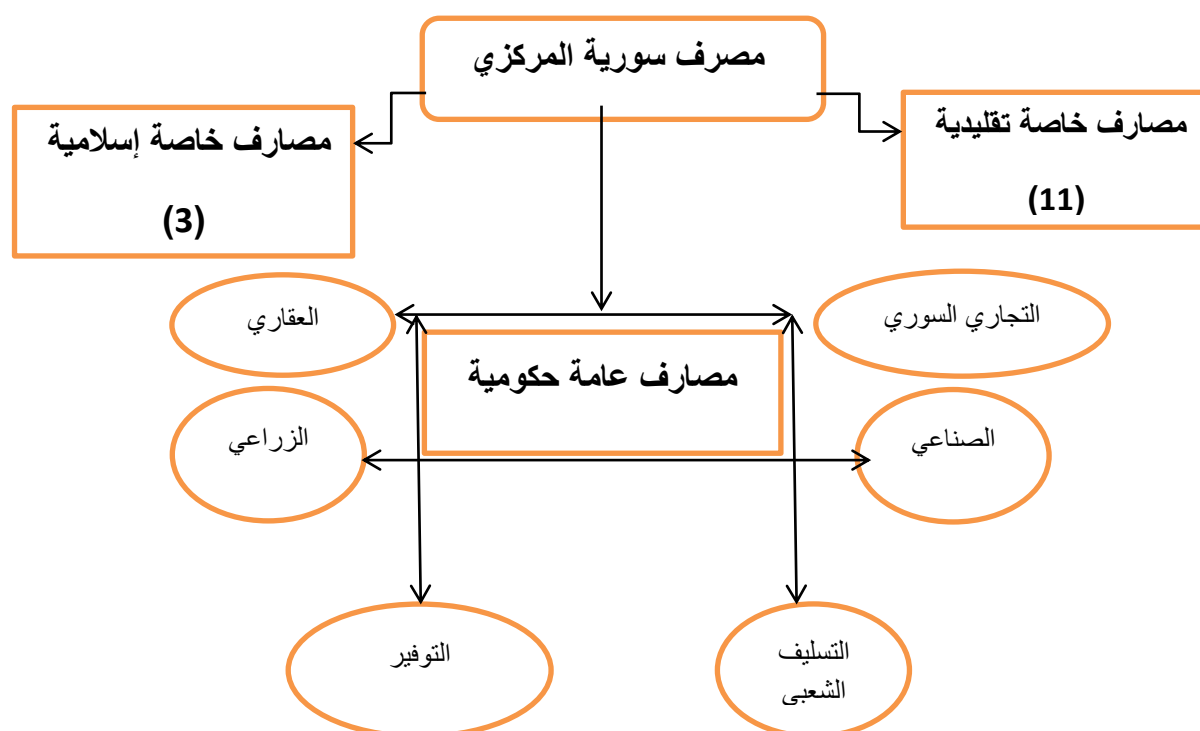
الفعلية لهذه المصارف لم تتم إلا في بداية 2004، وفي العام 2010 صدر القانون رقم 3 القاضي بتعديل رساميل المصارف الخاصة، وحدد بـ (10) مليار ليرة سورية.

وقد بلغ عدد المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية أحد عشر مصرفاً، وهي تشكل محور الدراسة.

3- المصارف الخاصة الإسلامية^١:

تم تأسيس المصارف الإسلامية بموجب المرسوم ذي الرقم (35) لعام 2005، إذ عرف المرسوم المصرف الإسلامي: بأنه المصرف الذي يتضمن عند تأسيسه، ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على أساس غير الفائدة، وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواءً في مجال قبول الودائع، وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، أو في مجال التمويل، والاستثمار. في العام 2010 تم رفع رساميل المصارف الخاصة الإسلامية بموجب القرار رقم 3، بمقدار (15) مليار ليرة سورية.

وقد بلغ عدد المصارف الخاصة الإسلامية حتى أيلول 2009، مصرفين هما، مصرف الشام، ومصرف سورية الدولي الإسلامي، وفي العام 2010 تم تأسيس مصرف البركة.



١- (<http://cb.gov.sy/ar/publications/category?id=f085ff18c6>) دليل المصارف العاملة في سورية).

ثانياً- تطور الودائع لدى القطاع المصرفي السوري بالليرة السورية:

1- دور السلطة النقدية في استقرار الجهاز المصرفي في سورية

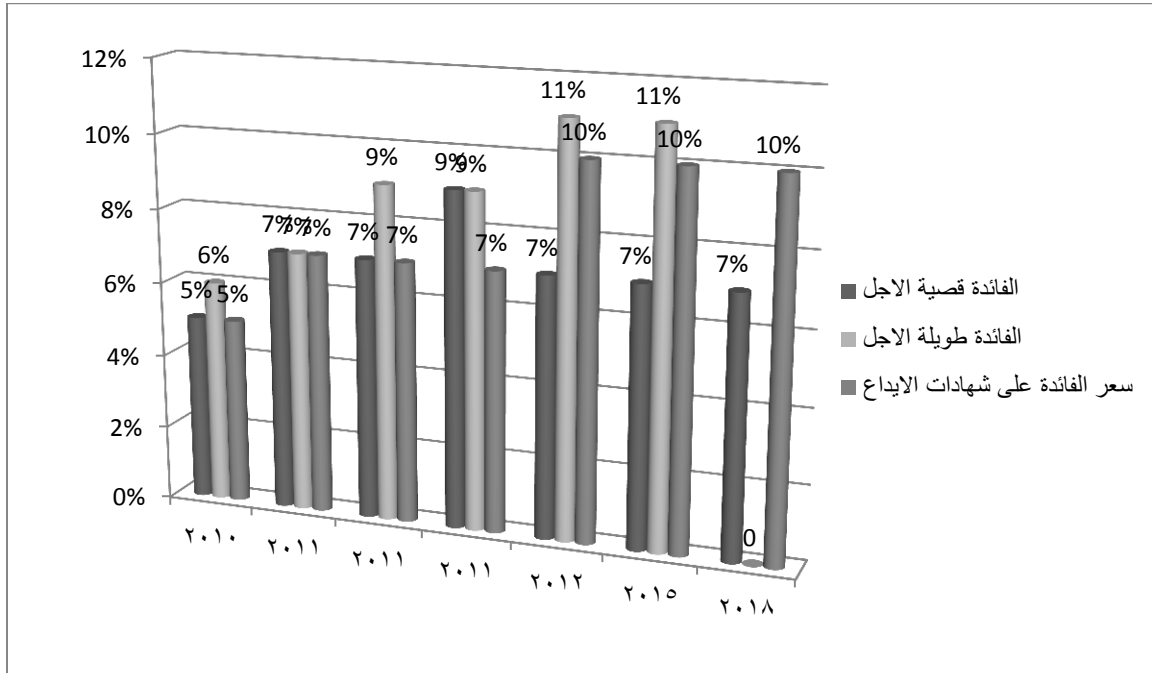
تعدّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسة للسياسة النقدية، نظراً لكون الهدف الرئيس من هذه القرارات هو دعم قيمة العملة المحلية، وتشجيع الادخار، وثبني القرارات المتعلقة بسعر الفائدة على ودائع الليرة السورية لدى المصارف في مصرف سورية المركزي، بالاعتماد على معطيات القطاع المصرفي بما ينسجم مع سياسات تشجيع الادخار الوطني، والاستثمار المحلي، والأجنبي. ويعتمد مصرف سورية المركزي في إدارة سياسة سعر الفائدة في تحريك سعر الفائدة على الودائع، بما يمكن التحكم بإدارة الأموال المعدّة للإقراض لدى المصارف، وجذب الموارد المالية التي تعزز الادخار، ومن ثمّ تخصيصها لتمويل الاستثمار. خلال فترة الأزمة اتبع المصرف المركزي سياسة رفع أسعار الفائدة، ولعدة مرات متتالية، وعلى فترات زمنية متلاحقة، بقصد تحقيق الاستقرار في حجم الودائع المصرفية، ومنع تسربها إلى خارج الجهاز المصرفي بغية السيطرة على السيولة السوقية، ومن ثمّ منع المضاربة على الليرة السورية في سوق الصرف بما يؤدي إلى استقرار سعر صرف الليرة السورية، إذ تم رفع الحد الأعلى للفائدة الدائنة على الودائع التي لأجل شهر لتصل إلى سقف 7%، و 10% على شهادات الاستثمار، و 7% كحد أدنى على بقية الأنواع الأخرى من الودائع الآجلة، بموجب آخر قرار صادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 4651 تاريخ 2018/6/27 وذلك في سبيل تعزيز الإيداع طويل الأجل .

الجدول (١١) يوضح تطور معدلات الفائدة الدائنة على الودائع خلال فترة (2010 - 2018).

القرار	السنة	سعر الفائدة قصير الأجل	سعر الفائدة طويل الأجل	سعر الفائدة على شهادات الاستثمار
728	2010/10/28	5%	7%	5%
5937	2011/5/2	7%	9%	7%
747	2011/7/18	7%	9%	7%
795	2011/12/14	9%	11%	7%
818	2012/2/15	7%	11%	10%
1266	2015/5/31	7%	10%	10%
4651	2018/6/27	7%		10%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة مصرف سورية المركزي للأعوام (2010-2018).

الشكل البياني (١١): تطور معدلات الفائدة الاسمية الدائنة على الودائع لأجل خلال الفترة (2010-2018).



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات اسعار الفائدة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

كان هدف مصرف سورية المركزي من رفع اسعار الفائدة الدائنة على الودائع المحافظة على وجودها في الجهاز المصرفي ومنع تسربها خارج الجهاز المصرفي، كي لا يتم المضاربة على الليرة السورية في سوق الصرف الأجنبي من جهة، وسحب فائض الليرة من التداول من أجل معالجة مشكلة التضخم النقدي من جهة أخرى، إلا أن هذه السياسة لم توتي فوائدها، وذلك لان الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأموال لدى المصارف كانت عالية، إذ كان الأفراد يضاربون على الليرة السورية من اجل جني أرباح من عملية المضاربة تعويضهم الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، كما أن اسعار الفائدة الدائنة كانت سالبة، فهي لم تستطع تعويض المودعين عن تلك الخسارة في قيمة الليرة، لذلك عمد المودعون الى سحب وداائعهم وخاصة في بداية الأزمة لعدم جدوى سعر الفائدة المعروض عليها.

2- تطور بنية الودائع المصرفية ككل في سورية:

تفترض النظريات المالية التقليدية عقلانية المستثمر عند اتخاذ القرار، وأن المستثمر يقارن دوماً بين العائد والمخاطرة، وهدف المستثمر هو تعظيم الربح إلى أعلى حد وتقليل المخاطرة إلى أدنى مستوى، في حين أثبتت الأزمات المالية، والاقتصادية عدم صحة الافتراض، إذ إن للسلوك غير الرشيد للعملاء

دوراً في اتخاذ القرارات، وتتدرج هذه السلوكيات غير الرشيدة في عدة عوامل، منها الخوف، والطمع، أو ما يعرف بغريزة سلوك القطيع (تقليد الآخرين).

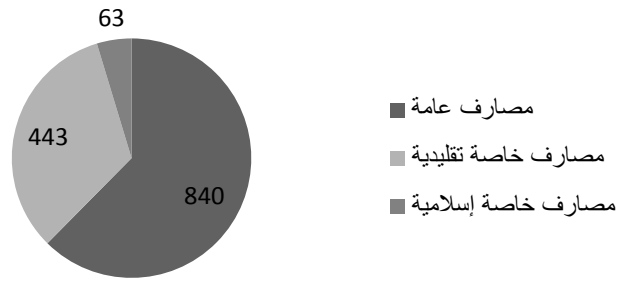
وقد تأثر القطاع المصرفي السوري بشقيه العام، والخاص بشكل مباشر وسريع، بالأزمة منذ اندلاعها كما سبقت الإشارة، لكون إحدى الخصائص المميزة للقطاع المصرفي شدة حساسيته للاستقرار السياسي، والاقتصادي، كما اسهمت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي من قدرة النظام المصرفي الرسمي في تمويل التجارة الخارجية، فضلاً عن أثر الأزمة في تعثر الكثير من الديون. كما أن انخفاضت معدلات الدخل عمومًا، وسادت حالة عدم اليقين، الأمر الذي زادا من المخاطر الائتمانية، ومخاطر التشغيل، وانخفضت عمليات الإيداع والتمويل. سنحاول من هذه الناحية توضيح مدى تأثير تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل القطع الأجنبي (دولار أمريكي) في حجم الودائع المصرفية بالليرة السورية، والدولار الأمريكي، ورصد أداء القطاع المصرفي في سورية على نحو عام، وعلى عينة البحث التي تمثلت بكامل المجتمع الإحصائي للمصارف الخاصة التقليدية على نحو خاص.

الجدول (١٢) يبين توزيع إجمالي الودائع للقطاع المصرفي السوري (القيمة: مليار ل.س.).

البيان	مصارف عامة حكومية		مصارف خاصة تقليدية		مصارف خاصة إسلامية		إجمالي حجم الودائع
	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	
2010	840	62.3	439.8	32.7	62.5	4.6	1342
2011	704	65.8	328.5	30.7	36.7	3.4	1069
2012	598.7	60.4	264.4	28.4	110.7	11.1	974
2013	531	47.1	392.4	29	267.4	23.4	1191
2014	622	48	437.6	33.8	309.5	23.9	1369
2015	475.4	39	505	41.5	235.6	19.3	1216
2016	869	46.9	673.5	30.4	328	17.7	1870
2017	1304	51	1972	27.5	517	20.5	3793

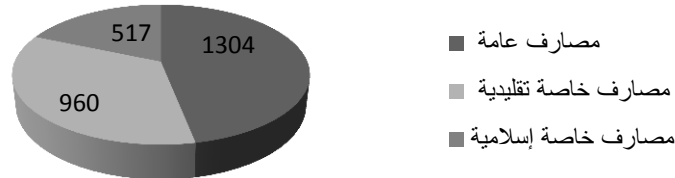
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الخاصة بالودائع المصرفية للقطاع المصرفي السوري.

تطورات الحصة السوقية للعام 2010



من إعداد الباحث استناداً الى البيانات المتوفرة

تطورات الحصة السوقية للعام 2017



الشكل البياني (12): الحصة السوقية بين المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية والعامة من حيث إجمالي حجم الودائع.

- في 2010، كان القطاع العام المصرفي يسيطر على (62,7%) من إجمالي حجم الودائع المصرفية للقطاع المصرفي السوري والبالغة (1317) مليار ليرة سورية، وذلك لانتشارها الأوسع مقارنة بالمصارف الخاصة، إضافة إلى اعتماد المؤسسات العامة عليها في تسوية تعاملاتها بدلاً من المصارف الخاصة، بينما تراجعت حصة القطاع العام الحكومي الى نسبة (61,4%) في العام 2012 مقارنة بالعام السابق، والتي كانت (65,8%)، ويرجع السبب في تراجع حصة القطاع العام من إجمالي الودائع المصرفية إلى الخسائر التي مُني بها القطاع المصرفي الحكومي، إذ تعرض عدد كبير من فروعِهِ إلى التدمير والسرقة نتيجة للأحداث، كما حصة المصارف العامة في العام 2013 بشكل ملحوظ لتصل الى قيمة (531) مليار ليرة مقارنة مع العام السابق، فيما طرأ تحسن على الايداعات بالليرة السورية لدى المصارف العامة الحكومية في العام 2014 لتبلغ إجمالي ودائعه (622) مليار ليرة، لتعود الى التراجع والانخفاض في العام 2015 لتبلغ إجمالي قيمة الودائع (457) مليار ليرة، والسبب الارتفاعات المستمرة في سعر الصرف، خاصة بعد التدخل الروسي على خط الأزمة في سورية، فقد قفز سعر صرف الليرة الى عتبة 510 ليرة لكل دولار، إذ قام عدد كبير من المدخرين بسحب ودائعهم والمضاربة فيها في سوق الصرف من أجل جنبي الأرباح من

فروقات الأسعار بين السوق الرسمي والسوق الموازي. ففي عامي (2017-2016)، بدأ حجم الودائع المصرفية يتحسن، خاصة بعد الاستقرار النسبي في سعر الصرف، إذ بلغ إجمالي حجم ايداعات المصارف العامة للعامين على التوالي (869) مليار ليرة و (1304) مليار ليرة.

- بينما حازت المصارف الخاصة التقليدية على المرتبة الثانية من حيث إجمالي الودائع، ووفقاً للبيانات الإحصائية المتوفرة، فقد بلغت الحصة السوقية للمصارف الخاصة التقليدية نسبة (32,7%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي السوري في العام 2010، أي ما قيمته (440) مليار ليرة سورية، كما تراجعت حصة هذه المصارف مع بداية أزمة صرف الليرة من (30,7%) في العام 2011، إلى (27,1%)، للعام 2012، ويرجع ذلك إلى التقلبات الحادة في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وقيام عدد من العملاء بسحب جزء من ودائعهم، إذ تراجع إجمالي الإيداع المصرفي للمصارف الخاصة التقليدية من (440) مليار ليرة سورية في العام 2010، إلى (281) مليار في العام 2012، بينما طرأ تحسن على حجم الودائع خلال عامي (2013 2013)، فقد ارتفعت إجمالي القيم للودائع من (392) مليار ليرة للعام 2013 إلى (438) مليار ليرة، وهذا يدل على عودة جزء من الأموال المتسربة إلى المصارف، فيما تراجع إجمالي حجم الودائع للعام 2015 والسبب الارتفاعات الكبيرة في سعر صرف الليرة السورية في السوق، مما دفع الأمر المودعين إلى سحب ودائعهم للمضاربة فيها في سوق الصرف، أما خلال عامي 2017-2016، فقد تسحن حجم الودائع المصرفية لتبلغ (653) و (690) مليار ليرة على التوالي، ويرجع تحسن إجمالي حجم الودائع المصرفية إلى تحسن الحالة الأمنية في البلاد، وميلان الأوضاع نحو التهدئة، وتراجع المضاربة على الليرة السورية، وضيق مساحة السوق السوداء، وإلغاء دور شركات ومكاتب الصرافة من عملية تمويل المستوردات وإسناد المهمة إلى المصارف التجارية العاملة والمسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي.

- بينما بلغت نسبة المصارف الإسلامية (4,6%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في سورية وذلك للعام 2010، أما في العام 2011، فقد انخفضت حصة المصارف الإسلامية من إجمالي حجم الإيداع المصرفي، فقد انخفضت قيم الودائع لدى المصارف الإسلامية من (62.5) مليار ليرة سورية للعام 2010 إلى (37) مليار للعام 2011، لكن في العام 2012، طرأ تحسن كبير في حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية ليقفز إجمالي رقم الودائع من (110) مليار للعام 2012 ليصل إلى (267) مليار ليرة سورية، ثم توالى الارتفاعات في إجمالي حجم الودائع المصرفية لدى المصارف الإسلامية ليبلغ إجمالي حجم الودائع للعام 2014 (309) مليار، فيما انخفض هذا الرقم في العام 2015 والسبب كما أسلفنا الارتفاعات

الكبيرة في سعر صرف الليرة واتجاه المودعين للمضاربة في سوق الصرف، وقيام عدد آخر من المودعين بسحب ودائعهم بالليرة وتحويلها الى قطع أجنبي لتمويل رحلة السفر خارج البلاد نتيجة للأوضاع الراهنة، فقد انخفضت الودائع من (309) مليار للعام 2014 الى (236) مليار للعام 2015، أما خلال عامي 2016-2017، فقد طرأ تحسن كبير وواضح في حجم الودائع المصرفية لدى المصارف الاسلامية لتبلغ اجمالي تلك الودائع (328) و (517) مليار ليرة وعلى التوالي.

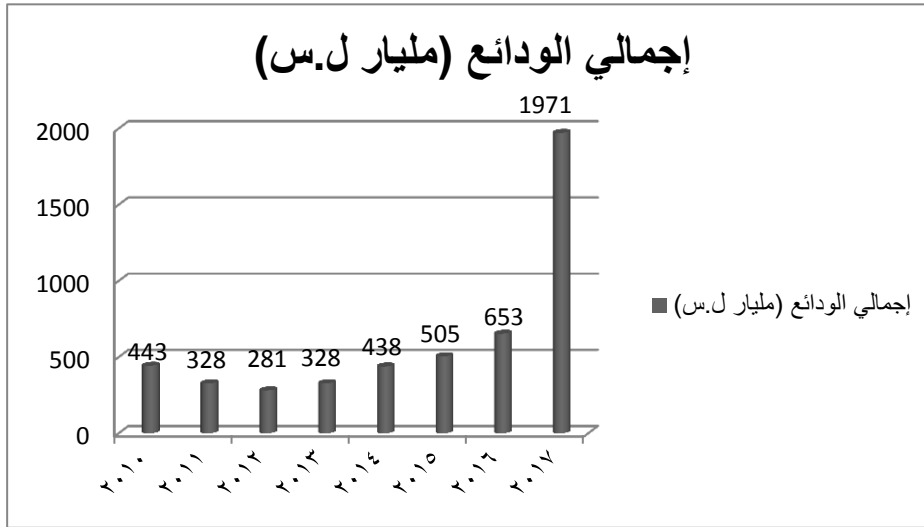
وعليه يُعزى السبب في ارتفاع إجمالي حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي السوري، الى مجموعة من العوامل:

- تراجع عمليات المضاربة على الليرة السورية، خاصة بعد السماح للمصارف الخاصة التجارية المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي القيام بدورها الأساسي، والمتمثل في تمويل المستوردات، وانتهاء التعامل مع شركات ومكاتب الصرافة التي كان لها دور سلبي في استقرار سعر صرف الليرة السورية.
- اقتراب سعر صرف الحوالات من سعر الصرف الرسمي، ورفع القيود عن الحوالات الواردة بالقطع الأجنبي.
- تحسن الحالة الأمنية في البلاد، وميول الأوضاع العامة في البلاد نحو التهدئة.
- إضافة الى انعدام الفرص الاستثمارية لهذه الودائع، مما جعلها مجمعة في خزائن المصارف دون ابتكار فرص استثمارية لهذه الأموال تتناسب والظروف الراهنة.

3- الجدول (١٣) تطور حجم الودائع في المصارف الخاصة التقليدية بالليرة السورية خلال فترة الفترة (2010-2017) القيمة (مليار ل.س):

المصرف	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية	القيمة	الحصة السوقية
المصرف العربي سورية	35,2	8%	27,4	8,3%	28, 8	10,9%	34	8,6%	33	7,5%	37,9	10%	44,4	6,6%	138	7%
مصرف بيلوس سورية	33,6	7,6%	35,6	10,8%	25,6	9,6%	29	7,4%	41,3	9,4%	31	8,1%	36	5,3%	114,6	5,8%
مصرف عودة سورية	82	18,6%	49,9	15,2%	38,6	14,6%	42	10,7%	49	11,2%	44,9	11,8%	50,6	7,5%	160,1	8,1%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	103	23,4%	61,7	18,7%	70	26,5%	98,9	25,2%	118	26,9%	138	3,6%	185,6	27,5%	572,5	29%
مصرف الأردن سورية	8,9	2%	10,8	3,3%	11,2	4,2%	13	3,3%	11,7	2,6%	9,6	2,5%	10,6	1,6%	36,3	1,8%
مصرف سورية والمهجر	83,4	19%	58,6	17,8%	48,5	18,3%	61	15,5%	70	16%	84	22%	108,8	16,2%	335,7	17%
مصرف فرنسبنك سورية	13	3%	13	3,9%	16, 3	6,2%	21	5,3%	22,4	5,1%	32,8	8,6%	81,8	12,1%	140,4	7,1%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	59,3	13,5%	41	12,8%	3,8	1,4%	48,6	12,4%	51,5	11,7%	58	15,2%	77,7	11,5%	254	12,8%
مصرف قطر الوطني سورية	3,9	0.008	5, 3	1,6%	4,9	1,8%	6	1,5%	8,8	2%	10,3	2,7%	20,6	3%	51	2,5%
مصرف سورية والخليج	11,8	2,6%	15,4	4,6%	5,7	2,1%	25,4	6,4%	12,4	2,8%	35,9	9,4%	40,6	6%	106,8	5,4%
مصرف الشرق	5,7	1,4%	9,8	3%	11	4,2%	13,5	6,5%	19,5	4,4%	22,5	5,9%	16,8	2,5%	62,5	3,1%
مجموع الودائع	439,9		328,5		264,4		328		437,6		505		673,5		1972	

الشكل البياني (١٣) تطور إجمالي حجم الودائع المصرفية خلال الفترة الممتدة (2010-2017).



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عن المصارف مجتمع الدراسة المنشورة من على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

في دراسة لتطور حجم الودائع للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، تظهر الأرقام الواردة في الجدول (13) إن إجمالي حجم الودائع المصرفية للعام 2010، (443) مليار ليرة، إذ بلغت حصة مصرف بيمو السعودي الفرنسي كأعلى قيمة له من بين المصارف فقد كانت حصته تمثل (24%) أي ما قيمته (103) مليار، بينما حل مصرف سورية والمهجر في المرتبة الثانية من ناحية الاستحواذ على الودائع إذ بلغت نسبة حيازته (19%) وما قيمته (84) مليار ليرة من إجمالي حجم الودائع، فيما حل مصرف عودة سورية في المرتبة الثالثة وبنسبة (18.5%)، وما قيمته (82) مليار ليرة من إجمالي حجم الودائع للعام 2010، والسبب الرئيس لحيازة هذه المصارف على أعلى الحصص السوقية كونها من أوائل المصارف التي دخلت السوق المصرفي السوري من ناحية، واستطاعة كسب ثقة المتعاملين من ناحية أخرى. فيما جاء بنك قطر الوطني بأدنى حصة سوقية وبنسبة (0.008) وهي نسبة متواضعة جداً وبقية (3.9) مليار ليرة، كما أن مصرف الشرق اكتنت نسبته منخفضة من حيث الحيازة إذ بلغت (1.3%) وما قيمته 5.7 مليار ليرة، كما كانت حصة مصرف الأردن سورية منخفضة إذ كانت حصته (2%) وما قيمته (9) مليار ليرة سورية، ويرجع السبب في انخفاض الحصص السوقية لهذه المصارف الثلاثة كونها كانت حديثة في السوق المصرفي السوري.

كما بلغت قيمة الودائع كأعلى قيمة لها في العام 2017 (1971) مليار ليرة سورية، وكان لمصرف بيمو السعودي الفرنسي الحظ الوافر منها ونسبة (26.7%) وبقية 572 مليار ليرة، فيما حلّ مصرف سورية والمهجر بالمرتبة الثانية وبحصة سوقية (17%)، وبقية 336 مليار ليرة من مجموع (1971) مليار ليرة، كما جاء مصرف الاردن سورية في اقل حصة سوقية في هذا العام ونسبة (1.8%) ، أي ما قيمته 36.4، مليار ليرة سورية، بينما جاء مصرف قطر الوطني بحصة أعلى ونسبة (2.5%)، وما قيمته 51 مليار ليرة من اجمالي قيمة الودائع للعام 2017، والبالغة (1971) مليار ليرة.

هذه الزيادة في حجم الودائع الكلي يعود إلى فترة استقرار نسبي شهدتها سعر صرف الليرة السورية، والذي يعكس تنامي ثقة المتعاملين بالليرة السورية، ويُعزى ذلك إلى قيام مصرف سورية المركزي بإنهاء التعامل مع شركات ومكاتب الصرافة، وتحويل عمليات تمويل الاستيراد إلى المصارف الخاصة العاملة المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي، وكذلك تراجع المضاربة على الليرة السورية، مع تحسن في الحالة الأمنية في البلاد.

وذلك مقارنةً مع أدنى قيمة لها (281) مليار ليرة سورية في العام 2012، نتيجة تقلبات سعر صرف الليرة السورية بسبب الاضطرابات الأمنية والاقتصادية في البلاد.

وعلى صعيد الحصص النسبية بين المصارف الخاصة التقليدية، فقد استحوذ مصرف بيمو السعودي الفرنسي المرتبة الأولى من حيث قيمة الودائع المصرفية في العام 2010، إذ بلغت قيمة هذه الإيداعات (103) مليار ليرة سورية، أي ما نسبته (23,4%) من مجموع الودائع للمصارف الخاصة التقليدية ، ثم يليه مصرف سورية - والمهجر إذ بلغت نسبة الحيازة (19%)، أي ما قيمته (84) مليار ليرة سورية، وذلك لكون هذين المصرفين أول مصرفين عملاً في القطاع المصرفي في سورية، مما جعلهما يكتسبان حصة سوقية أكبر مقارنةً مع المصارف الأخرى. بينما جاء بنك قطر الوطني - سورية، بأقل حصة سوقية من الودائع المصرفية، لكونه من المصارف المتأخرة التي دخلت السوق المصرفي السوري، إذ بلغت إجمالي ودائعه في العام 2010 (4) مليار ليرة سورية، أي بنسبة متواضعة جداً (0,008%) من مجموع الودائع في العام 2010، البالغة (440) مليار ليرة سورية.

أما في العام 2011، ومع بداية الأزمة في سورية، فقد انخفض إجمالي الإيداع المصرفي للقطاع الخاص التقليدي إلى (329) مليار ليرة سورية، نتيجة تقلب سعر صرف الليرة السورية، إذ أصبح الأفراد، والشركات يفضلون البنكنوت على الإيداع من جهة، كما قام عدد من هؤلاء العملاء بتحويل مدخراتهم من الليرة السورية إلى أنواع أخرى من الأصول كحيازة العملات الأجنبية والذهب والعقارات. وهكذا انخفضت الحصة السوقية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي إلى ما نسبته (18.7%) من مجموع الودائع، أي ما قيمته (61,7) مليار ليرة سورية، وذلك على مستوى المصارف الخاصة التقليدية، يليه مصرف سورية والمهجر من حيث الاستحواذ، إذ بلغت نسبة حيازته (17.8%)، منخفضاً عن السنة الماضية لعام 2010 بمقدار (1,2%)، وبقيمة (58,6) مليار ليرة سورية من مجموع الودائع البالغة (329) مليار ليرة سورية، أما مصرف قطر الوطني - سورية جاء في المرتبة الأخيرة وبلغت الحصة السوقية (1,6 %) من إجمالي الحصص السوقية للمصارف الخاصة التقليدية للعام 2011، إذ بلغ إجمالي حجم الودائع لديه (5,3) مليار ليرة سورية.

أما في العام 2014، فقد طرأ تحسن في إجمالي الحصص السوقية لأغلب المصارف التقليدية الخاصة، إذ ارتفعت الحصة السوقية لمصرف بيبيلوس سورية إلى (41) مليار ليرة سورية مقارنةً بالعام 2013، التي كانت حصته السوقية (29) مليار ليرة من قيمة الودائع البالغة (329) مليار ليرة سورية. كما ارتفعت الحصة السوقية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من (49) مليار ليرة سورية للعام 2013، إلى (52) مليار ليرة سورية للعام 2014، من مجموع الودائع المصرفية البالغة (438) مليار ليرة. في حين بلغت الحصة السوقية لمصرف الشرق (20) مليار ليرة للعام 2014، مقارنةً بالعام 2013، إذ كانت حصته السوقية (14) مليار ليرة سورية من مجموع الودائع لنفس العام 2013، التي كانت (392) مليار ليرة. ويرجع ارتفاع إجمالي حجم الودائع في العام 2014، إلى عودة جزء من المدخرات إلى الجهاز المصرفي، خاصة بعد قدرة المصارف على تلبية طلبات السحب في السنوات الثلاثة الأولى من الأزمة، الأمر الذي عزز من ثقة المتعاملين بالجهاز المصرفي من جهة، وتوقف المصارف عن منح القروض نتيجة الظروف من جهة أخرى.

أ- تطور حجم الودائع المصرفية حسب الأجل للمصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2010-2017):

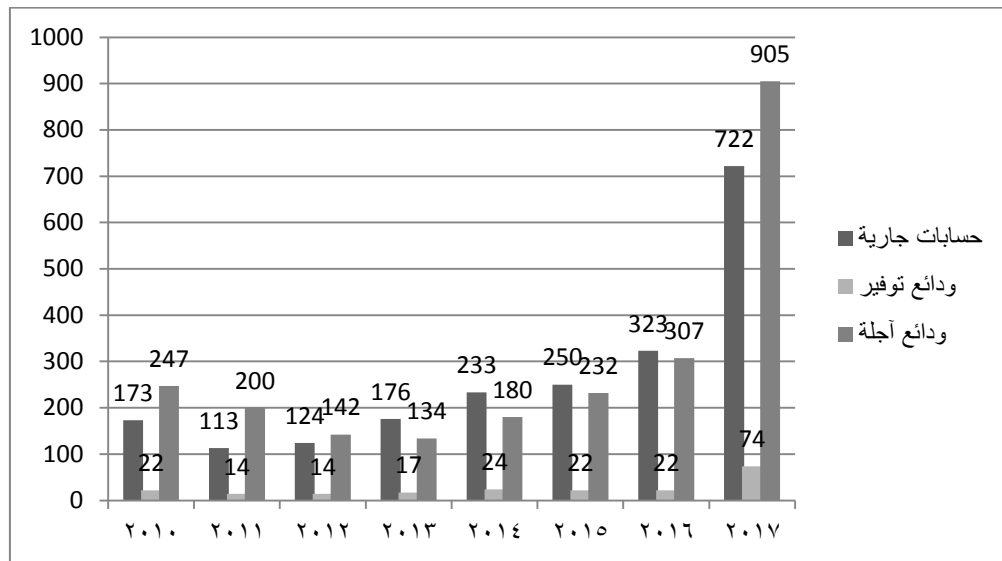
تقوم المصارف التجارية بالعديد من الوظائف، غير من أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية، التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى هي قيامها على وجه التخصص بالتوسط بين الوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات) التي تفيض لديها الأموال، والوحدات الاقتصادية التي تعاني من شح في سيولتها النقدية، والتي تكون بحاجة إلى من يمدّها بالأموال اللازمة لإقامة أو اتمام مشروعاتها على الوجه الذي خطط لها. وتعتبر الودائع الآجلة وودائع التوفير من أهم الودائع التي تستلمها المصارف، والتي تمكنها من القيام بالوظيفة المشار إليها بسبب طبيعة هذه الودائع، والخصائص التي تمتاز بها، من حيث الاستقرار، على عكس الحسابات الجارية والتي تتميز بأنها وودائع غير مستقرة ومعرضة للسحب بأي وقت وبدون إخطار مسبق على عكس الحسابات الآتفة الذكر (ودائع توفير، وودائع آجلة).

الجدول (١٤) تطور بنية الودائع المصرفية بمصارف الدراسة خلال الفترة (2010-2017) (القيمة: مليار ل.س).

البيان	حسابات جارية	ودائع توفير	ودائع آجلة	المجموع	
السنوات	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	السنوي %
2009	80.7	13.6	107	201.3	
2010	173.5	22.2	247.9	439.8	120
2011	113	14.8	201	328.5	(25.8)
2012	124	14.4	142.7	264.4	(14.5)
2013	176	17.6	134	392.4	16,4
2014	233.3	24.5	180.4	437.6	34
2015	250.4	22.6	232	505	15,3
2016	323.5	22.8	307	673.5	29,3
2017	722.3	74	905.6	1972	160
المجموع	2116	213	2351	4679	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف مجتمع الدراسة المنشورة من على موقع سوق دمشق للأوراق المالية^١.

الشكل (١٤): تطور حجم الودائع المصرفية حسب الأمد للمصارف الخاصة التقليدية للفترة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الباحث استنادا على بيانات الجدول السابق.

أ-الودائع الجارية:

تشير الأرقام الواردة في الجدول (14) إلى تراجع في إجمالي حجم الودائع للحسابات الجارية، وتحت الطلب من إجمالي حسابات الجارية بين عامي (2010-2011)، إذ انخفضت إلى 113 مليار ليرة للعام 2011، مقارنةً بالعام 2010، التي كانت (174) مليار ليرة سورية، إذ تراجع إجمالي حجم الودائع المصرفية، نتيجة تقلبات سعر صرف الليرة السورية في بداية الأزمة، ورغبة الأفراد والشركات الاحتفاظ بسيولة نقدية لديهم، لكن ما لبثت هذه الودائع من الحسابات الجارية أن عاودت إلى الارتفاع في العام 2013، لتصل إلى إجمالي ودائع (176) مليار ليرة سورية، مقارنة مع العام 2013، التي كانت (124) مليار ليرة سورية، وهذا مؤشر لعودة جزء جيد من الأموال المسحوبة إلى المصارف الخاصة التقليدية على شكل حسابات جارية لتكون جاهزة للسحب من قبل العملاء عند الحاجة إليها، نتيجة تفضيل المودعين للسيولة، والرغبة في تحويل أموالهم إلى أوعية ادخارية أخرى أكثر استقراراً مثل الدولار، والذهب، والعقارات، ومع استمرار الأزمة أخذت هذه الحسابات تتكيف مع الأوضاع الراهنة في البلاد، إذ أصبح الكثير من العملاء يودعون أموالهم في المصارف بقصد الحفظ، والأمان عليها من السرقة، وتمويل عمليات الأنفاق الجاري، كما تشير الأرقام الواردة من الجدول (13) ارتفاع متواتر في إجمالي حجم الودائع الجارية خلال فترة الدراسة، ويرجع جزء من ذلك إلى ازدياد ثقة

المودعين بالجهاز المصرفي السوري، خاصةً بعد قدرته على تلبية طلبات السحب الكبيرة التي ترافقت مع السنوات الثلاثة الأولى من الأزمة إذ ارتفعت إجمالي هذه الودائع من (234) مليار ليرة للعام 2014، إلى (250) مليار ليرة سورية للعام 2015، أي بزيادة قدرها (7%) من إجمالي حجم الودائع الجارية، أما في العام 2017 بلغ إجمالي الحسابات للودائع الجارية أعلى قيمة لها إذ قفزت من (324) مليار ليرة سورية في العام 2016 إلى إجمالي ما قيمته (723) مليار ليرة، وهي بمثابة أموال طائلة جاهزة للسحب في أي لحظة، الأمر الذي أنعكس سلباً على قدرة القطاع المصرفي في تقديم القروض الطويلة الأجل التي تحتاجها الشركات لتمويل عمليات الاستثمار.

ب- حسابات التوفير:

أما إجمالي حجم ودائع التوفير، فقد اتسمت بالاستقرار النسبي خلال الفترة، وهي ذات قيمة حسابات متواضعة، مقارنةً بكل من الودائع الجارية، والودائع الآجلة، إذ انخفضت في العام 2010 من (22) مليار ليرة سورية مقارنة مع 2011 إلى (15) مليار ليرة، ثم عادة لترتفع في العام 2013 لتصل إلى (18) مليار، كما اخذ هذا النوع من الحسابات بالارتفاع مقارنة ببقية الأعوام السابقة، لتصل في نهاية العام 2017 إلى (74) مليار ليرة سورية، إذ تعتبر هذه الارتفاعات في إجمالي حجم الودائع لحسابات التوفير متواضعة، وبنسب متقاربة، ويرجع ذلك الى كون هذه الحسابات تعود لصغار المدخرين الذين لا يجدون ملاذ يستطيعون منه الحفاظ على قيمة مدخراتهم، وذلك لأن البدائل المتاحة لهم المتمثلة في العملات الأجنبية تفرض عليها السلطات رقابة شديدة، وأسعار كل من الذهب والعقارات مرتفعة، لذلك فضل اصحاب هاذ النوع من الحسابات الاحتفاظ بودائعهم لدى المصارف مع الاستفادة من الفائدة الدائنة الممنوحة عليها، كما ان المصارف لا تشجع هذا النوع من الودائع، إذ تعتبرها كالحسابات الجارية، إذ انها غير مستقرة وترتفع عمليات السحب لديها، بالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في الائتمان طويل الأجل.

ت- الحسابات الآجلة:

تشير الأرقام الواردة من الجدول (14)، الى انخفاض في اجمالي حجم الودائع للحسابات الآجلة الى (201) مليار ليرة سورية للعام 2011، مقارنة مع العام 2010، إذ كانت اجمالي حجم هذه الودائع لهذا النوع من الحسابات (248) مليار ليرة ، أي ما نسبته (18%)، ويرجع السبب في انخفاض هذه الودائع لهذا النوع من الحسابات الى زعزعة ثقة المدخرين بالليرة السورية بعد انخفاض سعر صرفها في سوق الصرف الأجنبي، كما انخفض حجم هذا النوع من الحسابات بصورة أكبر في العام 2013، إذ بلغ اجمالي حجم الودائع (134) مليار ليرة سورية، مقارنة مع العام 2012، التي كان فيها إجمالي حجم الودائع المصرفية (143) مليار ليرة وبنسبة انخفاض (6.3%)، وكل ذلك يرجع الى خوف المودعين من الانخفاضات السريعة والغير مبررة في سعر الصرف لليرة السورية، التي كان جزء منها

يرجع الى عوامل غير اقتصادية كالخوف والإشاعات، واتباع الكثير من المدخرين سلوك القطيع الأمر الذي دفع غالبيتهم الى سحب جزء كبير من ودائعهم، خاصة وإن أسعار الفائدة الدائنة على الودائع الآجلة غير قادرة على تعويض المودعين للخسائر الناتجة عن تدهور القيمة الشرائية لوحدة النقد، مما دفعهم البحث عن ملاذ آمن يستطيعون من خلاله الحفاظ على قيمة مدخراتهم.

ومع بداية العام 2014 عاودت الودائع الآجلة إلى الارتفاع، لتبلغ (180) مليار ليرة سورية، نتيجة التأقلم مع الوضع الراهن من جهة، واكتساب المصارف ثقة المتعاملين، من خلال قدرته على تلبية طلبات السحب الهائلة التي كانت مع بداية انخفاض سعر صرف الليرة السورية، كما أن إجمالي حجم هذه الحسابات أخذت بالارتفاع مع استمرار الأزمة لتصل في نهاية العام 2016 ما قيمته (307) مليار ليرة سورية، مقارنة مع العام 2015، إذ كان إجمالي حجم الودائع المصرفية للحسابات الآجلة (232) مليار ليرة سورية، ويرجع السبب في تحسن قيمة إجمالي الودائع لهذا النوع من الحسابات الى الاستقرار النسبي في سعر صرف الليرة السورية، نتيجة تراجع عمليات المضاربة على الليرة السورية، وإعادة الوظيفة الأساسية في تمويل المستوردات للمصارف التجارية، وارتفاع حجم الحوالات الخارجية الغير رسمية للأفراد المقيمين خارج الحدود نحو الداخل، إذ تشكل هذه الحوالات إحدى محددات الطلب على الليرة السورية في سوق الصرف الأجنبي.

اما في العام 2017، فقد ارتفع إجمالي حجم الودائع المصرفية للحسابات الآجلة لتصل الى (906) مليار ليرة سورية، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة الحسابات الآجلة، إلى عدم وجود فرص استثمارية تقوم بها المصارف لتوظيف هذه الأموال، وإحجام عدد كبير من المصارف عن منح القروض للمستثمرين، بسبب الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تعيشها البلاد، وخوف المصارف من ضياع أموال المودعين لديها، كما ان استقرار سعر صرف الليرة في الآونة الأخيرة ساعد على عودة جزء كبير من الأموال السائلة الى خزائن المصارف إذ قام عدد من الأفراد ببيع مدخراتهم من الذهب والعملات الأجنبية بالليرة السورية وإيداعها في المصارف على شكل ودائع آجلة، خاصة بعد ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والتي يمكنها تعويض جزء من قيمة الوديعة بعد ارتفاع معدل التضخم وتآكل القوة الشرائية.

ثالثاً- تطور الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي):

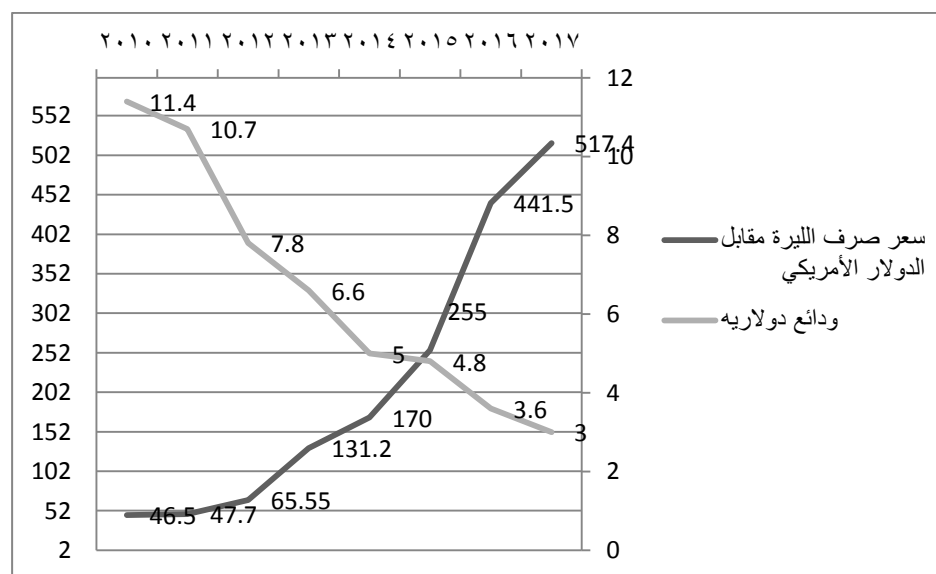
يلعب القطع الأجنبي دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية، كما تسعى المصارف دوماً إلى الاستحواذ على أكبر حصة سوقية من القطع الأجنبي، من اجل تمويل العمليات التجارية المتعلقة بالاستيراد، والقيام بعمليات الاستثمار في الأسواق العالمية. ويعد القطع الأجنبي إحدى الأدوات الادخارية الآمنة نسبياً التي يسعى الأفراد والشركات الاستحواذ عليها عندما تسود حالة من عدم التأكد حول مستقبل سعر العملة المحلية، نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية وعندما

تزداد وحدة مخاطر الاحتفاظ بالعملة المحلية. يسعى كل من المصرف المركزي، والمصارف التجارية إلى المحافظة على القطع الأجنبي لديها، والعمل على استقراره، وزيادة موارده، ومن أجل ذلك سيقوم الباحث بدراسة حجم الودائع المصرفية في القطع الأجنبي (دولار أمريكي)، وتقييمها، وإمكانية المحافظة على استقرارها، وتطويرها في ظل فترة يشهد فيها السوق السوري طلباً متزايداً على القطع الأجنبي، لغايات كثيرة، منها دافع الطلب على الاستيراد، ومخزن للقيمة، وأداة للدخار.

الجدول رقم (١٥): تطور حجم الودائع المصرفية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي) مقومة بالليرة السورية للفترة (2010-2017).

السنوات/البيان	وسطي سعر الصرف الرسمي	ودائع دولاريه مقومة بالليرة (مليون ل.س)	معدل النمو %	ودائع دولاريه (مليون \$)	معدل النمو %
2010	46.7	530.736		11346	
2011	48.9	512.025	(3.5)	10470	(7.7)
2012	67.9	510.289	(0.34)	7515	(28.2)
2013	173.8	875.535	71	5037	(32.9)
2014	185	859.202	(1.8)	4644	(7.8)
2015	316.5	1.237.510	44	3909	(15.8)
2016	517	1.609.752	30	3113	(20.3)
2017	498	1.591.985	(1.1)	3196	2.6

المصدر: بيانات ربعية محتفظ بها لدى المصرف المركزي



يتضح من الجدول (١٥)، أنه خلال عامي الأزمة (2011-2012)، بدأ انخفاض في حجم الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي)، مقارنة مع العام 2010، إذ بلغت إجمالي هذه الودائع المصرفية للعام 2011 (10470) مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام 2010 التي كان إجمالي الودائع الدولارية (11364) مليون دولار، إن هذا الانخفاض في إجمالي حجم الودائع ناتج عن تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، نتيجة للأزمة الراهنة التي تشهدها البلاد.

في العام 2013، ومع استمرار الأزمة، وتخوف المودعين لما ستؤول عليه الأوضاع في المستقبل، بدا هناك انخفاض في إجمالي حجم الودائع الأجنبية (دولار أمريكي)، إذ انخفضت هذه الودائع الى (5037) مليون دولار للعام 2013 مقارنة مع العام 2012، التي كانت إجمالي هذه الإيداعات (7515) مليون دولار أمريكي، وذلك نتيجة الانخفاضات السريعة والغير مبررة في سعر صرف الليرة السورية، إذ قام عدد كبير من عملاء المصارف بتحويل جزء من إيداعاتهم بالقطع الأجنبي (دولار) إلى مصارف دول الجوار بحثاً عن الاستقرار الاقتصادي.

كما انخفض إجمالي حجم الودائع المصرفية للعام 2015، إذ انخفض إجمالي الإيداعات الأجنبية (دولار أمريكي) من (4644) مليون دولار أمريكي في العام 2014، الى (3909) مليون دولار للعام 2015، على الرغم من قيام مصرف سورية المركزي رفع سعر الفائدة الدائنة على الودائع الأجنبية بين $(+2\% \text{ Libor} - \text{Libor})$ سنوياً، حسب الآجال على الودائع.

في العام 2017، وعند تتبع حجم الودائع الأجنبية (دولار أمريكي) للمصارف الخاصة التقليدية العاملة، نجد هناك ارتفاع في حجم الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار)، وذلك نتيجة للاستقرار النسبي الذي حققه سعر صرف الليرة، فضلاً عن قيام عدد من العملاء بإيداعاتهم من العملات الأجنبية في المصارف الخاصة التقليدية.

١ - يتم تحديد معدل libor على الدولار الأمريكي بما يتوافق مع أجل الوديعة - الليبور - هو سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن - وهو عبارة عن متوسط سعر الفائدة على المدى القصير والذي تقوم عنده البنوك بإقراض واقتراض الأموال من بعضها البعض لتخفيف مراكزها التي تؤثر على السعر لأمر أخرى.

اختبار أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية

(دراسة تحليلية)

مقدمة

النتائج الإحصائية

- النموذج الأول: اختبار أثر سعر الصرف في إجمالي حجم الودائع المصرفية
 - النموذج الثاني: اختبار أثر سعر الصرف في حجم الودائع للحسابات الجارية
 - النموذج الثالث: اختبار أثر سعر الصرف في حجم الودائع للحسابات الآجلة
 - النموذج الرابع: اختبار أثر سعر الصرف في حجم الودائع لحسابات التوفير
 - النموذج الخامس: اختبار أثر سعر الصرف في حجم الودائع بالدولار الأمريكي
- النتائج

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية على الودائع المصرفية، تستخدم الدراسة أولاً اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن أم لا، وتستخدم اختبار انجل-جرانجر (Engle-Granger) للتكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، وتستخدم الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما تستخدم الدراسة أداتان رئيستان للتحليل هما: دالة الاستجابة لردة الفعل، ومكونات التباين.

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الكمي في تقدير نموذج الودائع خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي، وتعتمد الدراسة على سلسلة زمنية ربعية لمتغيرات الدراسة تبدأ بالربع الأول لعام 2010 ولغاية الربع الرابع لعام 2017، ومصادر هذه البيانات هي مصرف سورية المركزي، حيث أن متغيرات الدراسة هي:

D: إجمالي حجم الودائع المصرفية.

D_D: حجم الودائع للحسابات الجارية.

T_D: حجم الودائع للحسابات الآجلة.

S_D: حجم الودائع لحسابات التوفير.

D_\$: حجم الودائع بالدولار الأمريكي.

EX: سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

سيتم الاعتماد في التحليل على البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وسيتم التعامل مع المتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية.

الدراسة الإحصائية:

١- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

يعد التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis) أول مراحل التحليل الإحصائي، حيث يهدف هذا التحليل لمعرفة مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، كما يوضح هذا التحليل أهم خصائص توزيع بيانات المتغير محل الدراسة باستخدام مقياسي الالتواء والتفلطح والذي يجمعهما اختبار Jarque-Bera والتي تعد أكثر دقة في التعرف على خصائص توزيع قيم المتغير المدروس.

تم حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews وإدراج النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) يبين الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	D	D_D	T_D	S_D	D_\$	EX
Mean	457099.4	209415.7	227831.8	19851.97	1537.719	220.3744
Median	434450.5	196961.0	214961.5	20181.50	1312.500	168.9200
Maximum	698359.0	346547.0	325110.0	31322.00	2936.000	517.4300
Minimum	307813.0	111451.0	171144.0	13779.00	766.0000	46.10000
Std. Dev.	116956.1	78134.98	39116.51	4452.871	747.2073	178.5359
Skewness	0.624015	0.447422	0.808876	0.330083	0.691815	0.647042
Kurtosis	2.210409	1.826795	2.923547	2.526636	2.004979	1.870331
Jarque-Bera	2.908040	2.902877	3.497291	0.879858	3.872666	3.934403
Probability	0.233629	0.234233	0.174009	0.644082	0.144232	0.139848
Observations	32	32	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

أ- إجمالي الودائع:

يبين الجدول رقم (١٧) أن إجمالي الودائع قد بلغت 307813 مليون ليرة سورية في الربع الأول لعام 2013 كأدنى قيمة لها، وبلغت 698359 مليون ليرة سورية في الربع الثالث من عام 2017 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 457099 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5% وبالتالي فإن بيانات إجمالي الودائع تخضع للتوزيع الطبيعي.

ب- الودائع الجارية:

بلغت الودائع الجارية 111451 مليون ليرة سورية في الربع الرابع لعام 2011 كأدنى قيمة لها، لتصبح 346547 مليون ليرة سورية في الربع الثالث لعام 2017 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 209416 مليون ليرة سورية، ونلاحظ

أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5% وبالتالي فإن بيانات الودائع الجارية تخضع للتوزيع الطبيعي

ت- الودائع الآجلة:

بلغت الودائع الآجلة 171144 مليون ليرة سورية في الربع الأول لعام 2013 كأدنى قيمة لها، وبلغت 325110 مليون ليرة سورية في الربع الثالث من عام 2017 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 227832 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5% وبالتالي فإن بيانات الودائع الآجلة تخضع للتوزيع الطبيعي.

ث- ودائع التوفير:

بلغت ودائع التوفير 13779 مليون ليرة سورية في الربع الأول لعام 2012 كأدنى قيمة لها، وبلغت 31322 مليون ليرة سورية في الربع الرابع من عام 2017 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 19852 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5% وبالتالي فإن بيانات ودائع التوفير تخضع للتوزيع الطبيعي.

ج- الودائع بالدولار:

بلغت الودائع بالدولار 766 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث لعام 2017 كأدنى قيمة لها، وبلغت 2936 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2010 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 1538 مليون دولار أمريكي، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5% وبالتالي فإن بيانات الودائع بالدولار تخضع للتوزيع الطبيعي.

ح- سعر الصرف:

بالنسبة لمتغير سعر الصرف فهي سلسلة متزايدة ابتدأت بأدنى قيمة لها 46 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي في الربع الأول من عام 2010، وأخذت بالتزايد لتبلغ 517 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي في الربع الثالث من عام 2017، وبمتوسط قدره 220 ليرة سورية خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5% وبالتالي فإن بيانات سعر الصرف تخضع للتوزيع الطبيعي.

٢- تحليل الارتباط Correlation Analysis:

يُستخدم تحليل الارتباط لدراسة وجود علاقة ارتباط خطية بين متغيرين واتجاه هذه العلاقة، تم حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١٨) يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary					
Sample: 2010Q1 2017Q4					
Included observations: 32					
Correlation	D	D_D	T_D	S_D	D_\$
EX	0.947139	0.970466	0.814094	0.696624	-0.821670
t-Statistic	16.17001	22.03401	7.678178	5.318341	-7.896078
Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

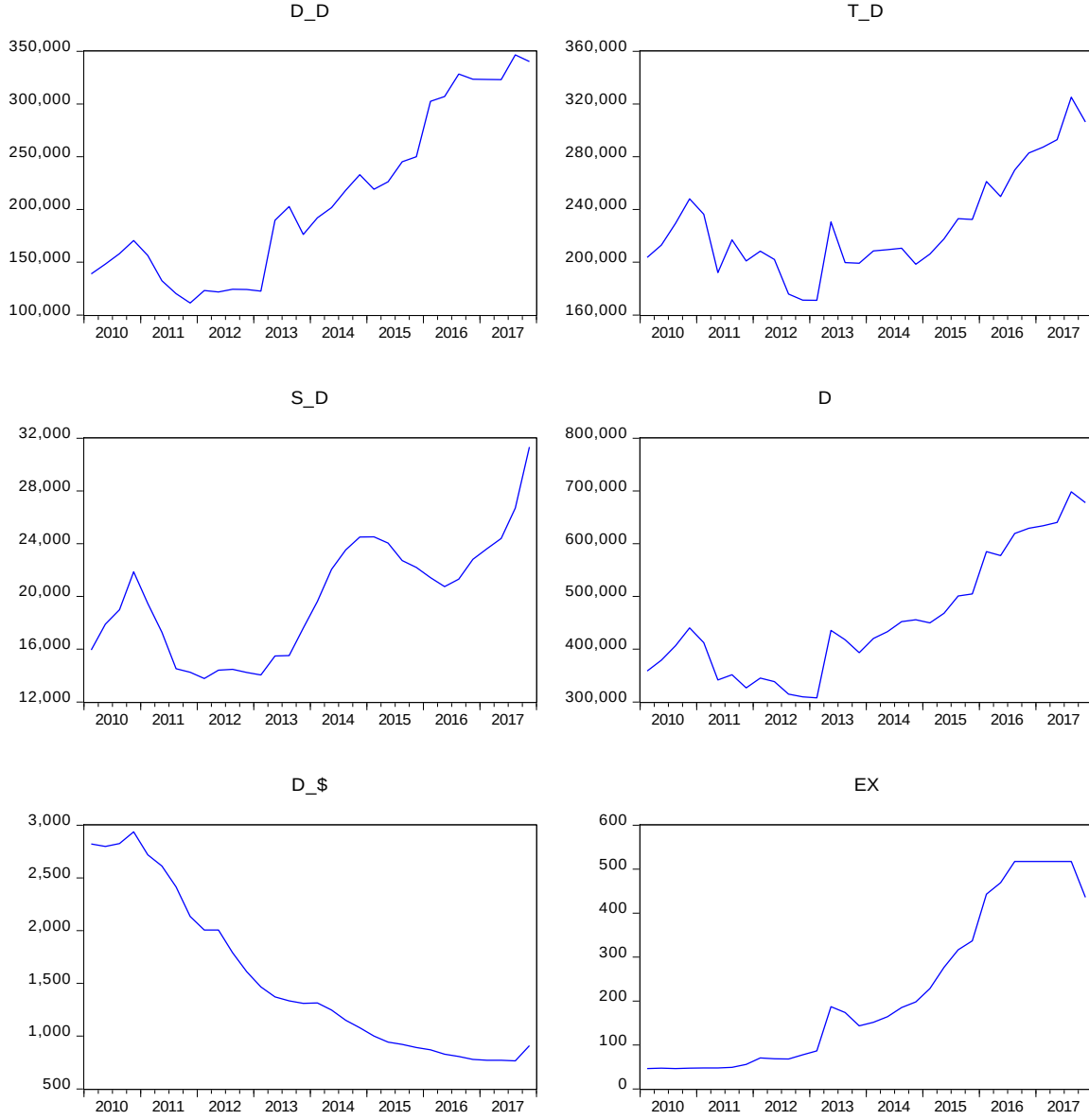
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين الجدول رقم (١٨) أنه يوجد ارتباط بين سعر الصرف وبين متغيرات الدراسة (المتمثلة بالودائع بأنواعها)، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار t-Statistic أصغر من مستوى المعنوية 5% لجميع العلاقات الثنائية، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية علاقة الارتباط.

٣- اختبار الاستقرار بيانياً:

تعتبر استقرارية المتغيرات كل منها على حدا شرط لازم من أجل إجراء الدراسة القياسية، حيث أن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في معادلات الانحدار تعطينا نتائج مضللة وغير حقيقية، ومن أجل ذلك سيتم أولاً التخلص من مظاهر عدم السكون في السلاسل، وذلك بإتباع المنهجية التالية:

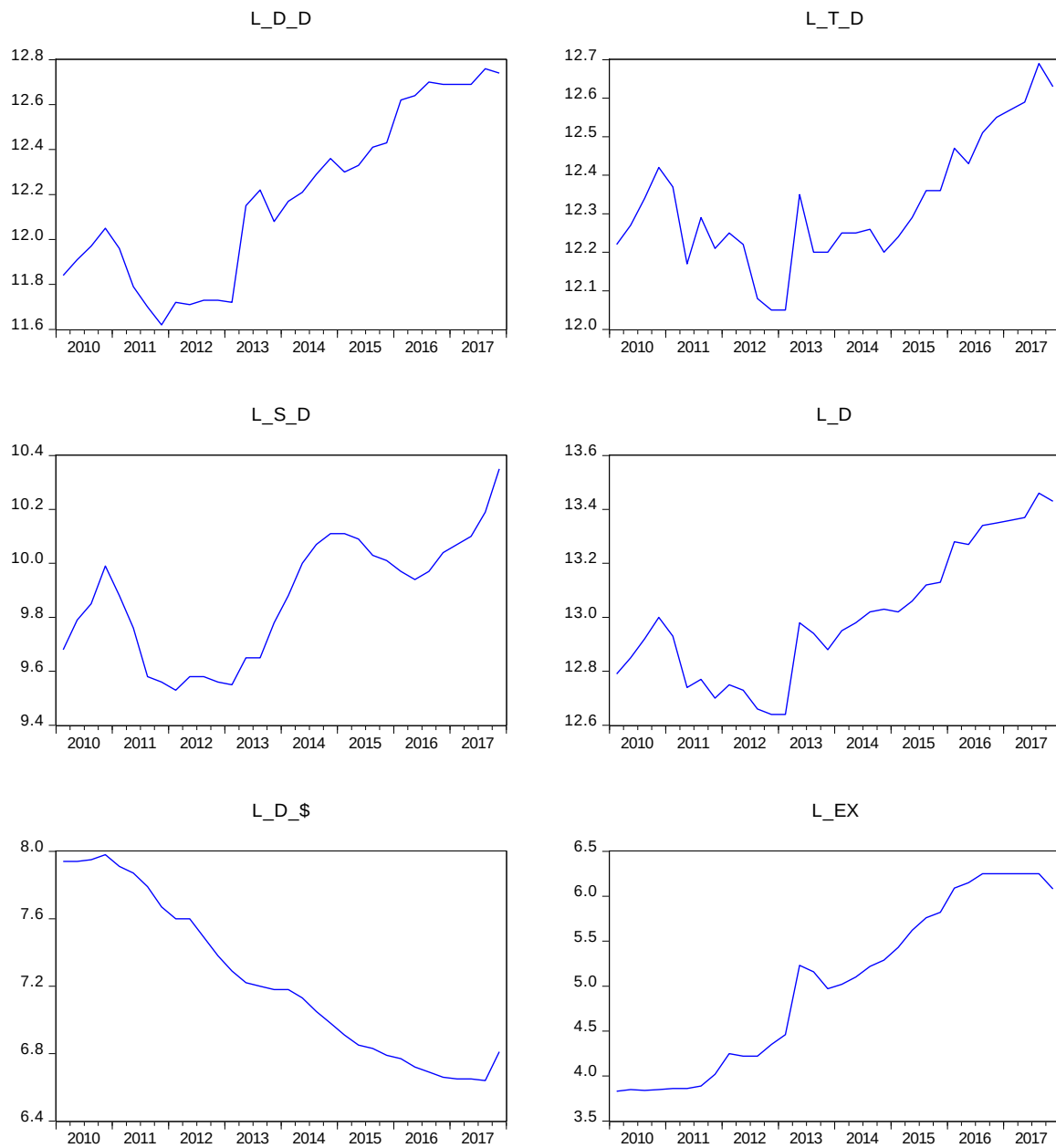
شكل رقم (١) يوضح رسماً بيانياً لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

تظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة عدم استقرار معظم السلاسل زمنياً، حيث أنها تعاني من مشكلة الاتجاه العام، لذلك نقوم أولاً بأخذ اللوغاريتم من أجل علاج مشكلة عدم ثبات التباين.

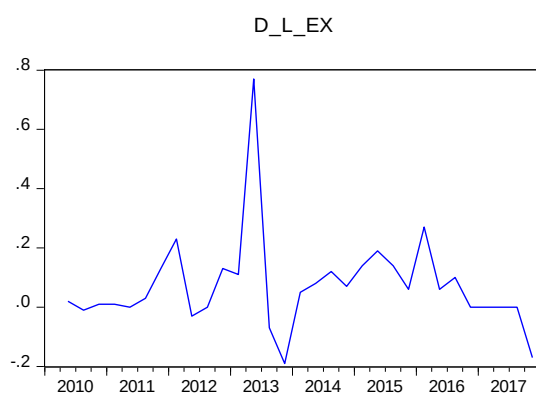
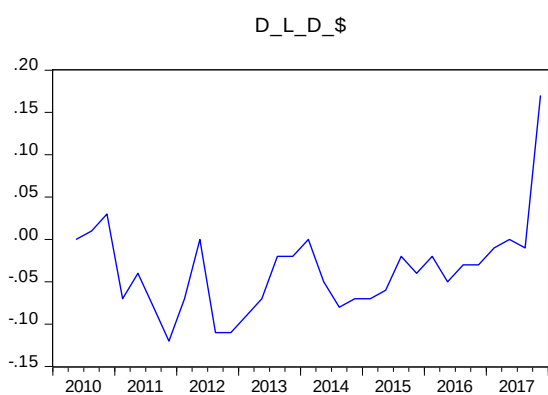
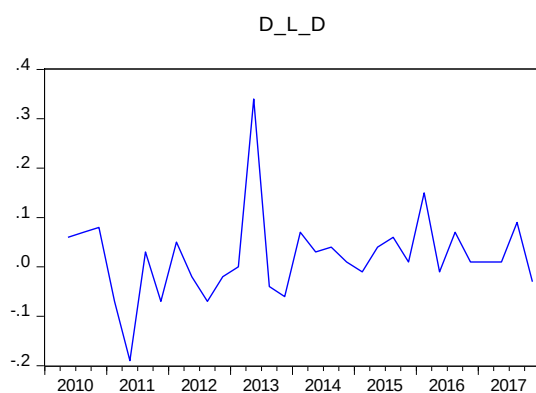
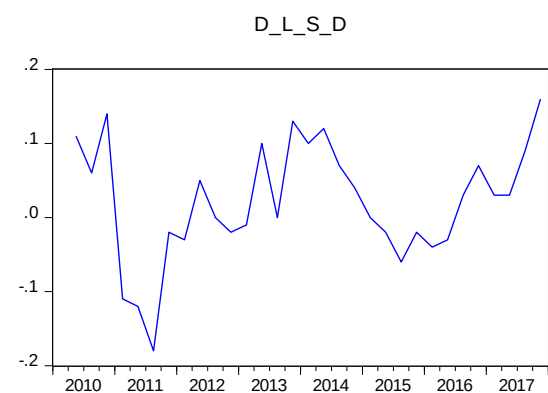
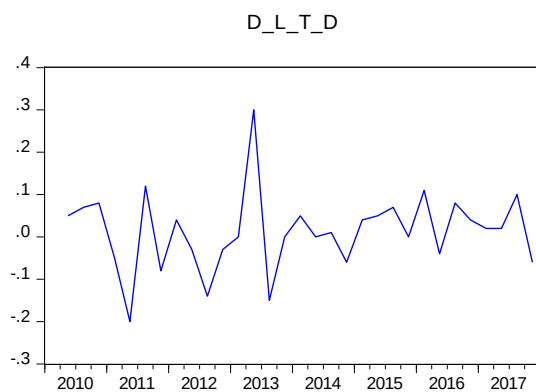
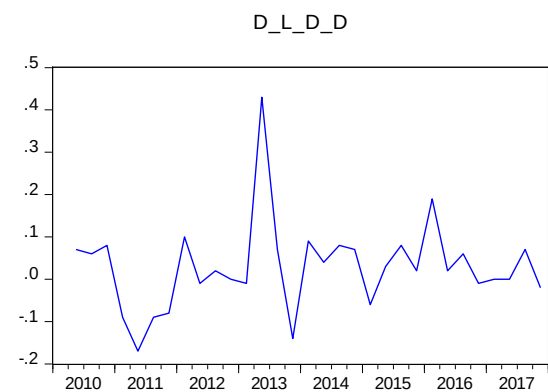
شكل رقم (١٦) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه المتغيرات زمنياً بصيغتها اللوغاريتمية



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

تظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة عدم استقرار معظم السلاسل زمنياً، فهي ما زالت تعاني من مشكلة الاتجاه العام، لذلك نقوم بأخذ الفرق الأول للسلاسل.

شكل رقم (١٧) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه المتغيرات زمنياً بعد أخذ الفرق الأولى



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)
تظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة أن السلاسل استقرت بعد أخذ الفرق الأول.

٤- التحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit

:(root tests

سيتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، حيث يوضح الجداول التالية نتائج اختبار ADF باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (١٩) يبين نتائج اختبار السكونية ADF لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Null Hypothesis: variable has a unit root				
Test for unit root in Level				
Exogenous	Constant, Linear Trend	Constant	None	حالة التكامل
Variable	t-Statistic			I(d)
L_D	-1.916499	-0.369382	1.313476	
Prob.*	0.6219	0.9026	0.9489	
L_D_D	-2.033924	-0.331337	1.511254	
Prob.*	0.5606	0.9089	0.9647	
L_T_D	-1.974897	-1.080352	0.779454	
Prob.*	0.5917	0.7108	0.8766	
L_S_D	-3.217171	-0.588691	0.739888	
Prob.*	0.1009	0.8588	0.8690	
L_D_\$	١.١٣٢٣٤٧	-١.٥٧٣٠١٦	-0.9818360	
Prob.*	٠.٩٩٩٩	٠.٤٨٤٠	٠.٢٨٤٧	
L_EX	-2.226296	-0.671899	٢.٢٩٤٧٥٨	
Prob.*	٠.٤٥٩٤	٠.٨٣٩٤	٠.٩٩٣٤	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين الجدول رقم (١٩) نتائج تطبيق اختبار ADF على كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى العام وباستخدام الصيغ الثلاثة المبينة بالجدول، ويظهر أن جميع سلاسل المتغيرات لم تستقر عند المستوى العام وبمستوى معنوية 5%، وذلك باستخدام فترات إبطاء تم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الإحصائي بناءً على معيار (SIC)، لذلك نقوم باختبار الاستقرار عند الفروق الأولى، فنحصل على الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠) يبين نتائج اختبار السكونية ADF لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Null Hypothesis: variable has a unit root				
Test for unit root in 1st difference				
Exogenous	Constant, Linear Trend	Constant	None	حالة التكامل
Variable	t-Statistic			I(d)
L_D	-5.766670	-5.663447	-5.479473	I(1)
Prob.*	0.0003	0.0001	0.0000	
L_D_D	-4.905577	-4.897411	-4.706199	I(1)
Prob.*	0.0023	0.0004	0.0000	
L_T_D	-7.111556	-6.964228	-6.911824	I(1)

Prob.*	0.0000	0.0000	0.0000	
L_S_D	-3.054104	-2.838676	-2.760877	I(1)
Prob.*	0.1352	0.0649	0.0075	
L_D_\$	-1.984684	-1.637252	-1.557336	I(1)
Prob.*	٠.٢٨٥٨	٠.٠٩١٨	٠.٠٤٩٥	
L_EX	-4.811355	-4.906263	-4.223357	I(1)
Prob.*	٠.٠٠٢٩	٠.٠٠٠٤	٠.٠٠٠١	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يظهر الجدول رقم (٢٠) أن جميع متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول

وبمستوى معنوية 5% أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى I(1).

بما أن تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التقليدية (OLS) على متغيرات اقتصادية سلاسلها الزمنية غير مستقرة يقود لنتائج زائفة ومضللة، لذلك سيتم اللجوء إلى استخدام منهجية أخرى.

٥- اختبار فترة الإبطاء Lag Intervals:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (٢١) معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria				
Exogenous variables: C				
Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 29				
Lag	LogL	AIC	SC	HQ
Endogenous variables: L_D L_EX				
0	-14.16391	1.114753	1.209049	1.144285
1	61.59100	-3.833862*	-3.550973*	-3.745265*
2	62.24620	-3.603186	-3.131705	-3.455524
3	63.95079	-3.444882	-2.784808	-3.238155
Endogenous variables: L_D_D L_EX				
0	-16.28159	1.260799	1.355095	1.290331
1	56.69798	-3.496412*	-3.213524*	-3.407815*
2	60.56094	-3.486961	-3.015480	-3.339299
3	62.08807	-3.316419	-2.656345	-3.109692
Endogenous variables: L_T_D L_EX				
0	-16.53108	1.278006	1.372302	1.307538
1	52.92959	-3.236523*	-2.953634*	-3.147926*
2	56.42201	-3.201518	-2.730037	-3.053856
3	58.02675	-3.036328	-2.376254	-2.829601
Endogenous variables: L_S_D L_EX				
0	-24.69222	1.840843	1.935139	1.870375
1	48.01453	-2.897554	-2.614665	-2.808956
2	55.45743	-3.134995*	-2.663514*	-2.987333*
3	59.17040	-3.115200	-2.455126	-2.908473
Endogenous variables: L_D_\$ L_EX				
0	-7.692864	0.668473	0.762770	0.698006
1	69.02598	-4.346620*	-4.063731*	-4.258022*

2	69.52015	-4.104838	-3.633357	-3.957176
3	69.96984	-3.859989	-3.199915	-3.653262
* indicates lag order selected by the criterion				
AIC: Akaike information criterion				
SC: Schwarz information criterion				
HQ: Hannan-Quinn information criterion				

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الجدول رقم (٢١) أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة إبطاء واحدة (Lag=1) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (AIC, SC, H-Q)، وذلك لجميع متغيرات الدراسة ماعدا متغير حجم ودائع التوفير حيث يظهر الجدول أن فترة الإبطاء المثلى هي فترتي إبطاء (Lag=2) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (AIC, SC, H-Q).

٦- التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (Co Integration) باستخدام طريقة انجل-

جرانجر (Engle-Granger)

يوضح الجدول التالي نتائج استخدام طريقة انجل-جرانجر في إطار فترة إبطاء واحدة طبقاً لبرنامج Eviews:

جدول رقم (٢٢) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل-جرانجر

Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 32				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=2)				
Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
Series: L_D L_EX				
L_D	-1.228052	0.8521	-3.755303	0.8193
L_EX	-1.414307	0.7952	-3.458546	0.8424
Series: L_D_D L_EX				
L_D_D	-2.311505	0.3849	-10.94893	0.2423
L_EX	-2.551797	0.2817	-10.87259	0.2465
Series: L_T_D L_EX				
L_T_D	-1.667004	0.6951	-6.197265	0.6023
L_EX	-1.449529	0.7828	-3.177678	0.8629
Series: L_S_D L_EX				
L_S_D	-2.992144	0.1427	-69.17051	0.0000
L_EX	-2.639481	0.2485	-13.36675	0.1358
Series: L_D_\$ L_EX				
L_D_\$	-2.398717	0.3449	-9.917530	0.3057
L_EX	-2.295463	0.3918	-9.781366	0.3145
*MacKinnon (1996) p-values.				

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (٢٢) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ولجميع المتغيرات، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

٧- اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السببية لمتغيرات النموذج، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (٢٣) يبين نتائج اختبار السببية لمتغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2010Q1 2017Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
L_EX does not Granger Cause L_D	31	5.02105	0.0332
L_D does not Granger Cause L_EX		9.75343	0.0041
L_EX does not Granger Cause L_D_D	31	6.86927	0.0140
L_D_D does not Granger Cause L_EX		7.86472	0.0091
L_EX does not Granger Cause L_T_D	31	3.20458	0.0843
L_T_D does not Granger Cause L_EX		9.65978	0.0043
L_EX does not Granger Cause L_S_D	30	5.72755	0.0090
L_S_D does not Granger Cause L_EX		0.58970	0.5620
L_EX does not Granger Cause L_D_\$	31	8.90396	0.0058
L_D_\$ does not Granger Cause L_EX		20.1695	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وإجمالي حجم الودائع عند مستوى معنوية 5%، وتوجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وحجم الودائع للحسابات الجارية عند مستوى معنوية 5%، وعلاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وحجم الودائع للحسابات الآجلة عند مستوى معنوية 10%، وتوجد علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من سعر الصرف إلى حجم الودائع لحسابات التوفير عند مستوى معنوية 5%، كما توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وحجم الودائع بالدولار الأمريكي عند مستوى معنوية 5%.

٨- تقدير نموذج Vector Autoregression (VAR)

يعتبر نموذج VAR من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وكل ما علينا في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وعدد فترات التباطؤ الزمني فقط.

لدينا في دراستنا خمسة نماذج انحدر هي:

١- النموذج الأول يدرس العلاقة بين إجمالي حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف.

- ٢- النموذج الثاني يدرس العلاقة بين حجم الودائع للحسابات الجارية وسعر الصرف.
- ٣- النموذج الثالث يدرس العلاقة بين حجم الودائع للحسابات الآجلة وسعر الصرف.
- ٤- النموذج الرابع يدرس العلاقة بين حجم الودائع لحسابات التوفير وسعر الصرف.
- ٥- النموذج الخامس يدرس العلاقة بين حجم الودائع بالدولار الأمريكي وسعر الصرف.
- اعتماداً على نتائج اختبار قيم معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني نختار فجوة زمنية واحدة لجميع النماذج، ما عدا النموذج الرابع نختار فجوتين زمنيتين، وذلك عند تقدير نموذج (VAR) وفق المعادلة التالية:

$$y_t = c + \sum_{i=1}^p \alpha_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_i x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \gamma_i x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=1}^{q_k} \phi_i x_{kt-i} + \varepsilon_t.$$

حيث أن:

$P, q_1, q_2, \dots, q_k$: تمثل فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

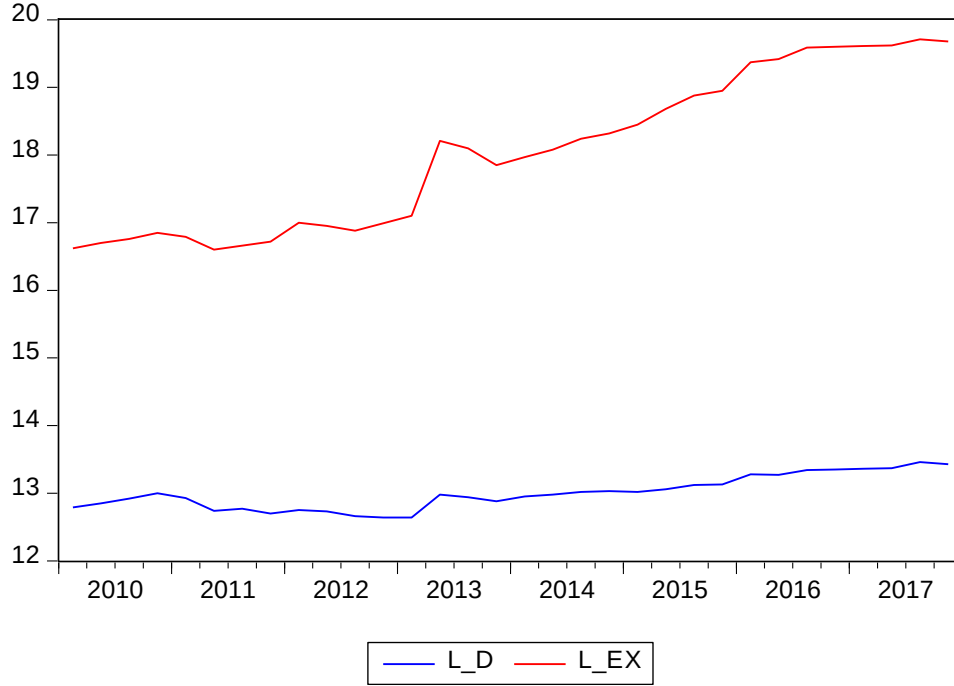
وبتطبيق المعادلة السابقة على متغيرات النماذج وهي خمسة متغيرات تابعة $L_D, L_D_D, L_T_D, L_S_D, L_D_\$$ ومتغير مستقل واحد L_EX وتكتب النماذج بالصورة التالية:

- 1- $L_D_t = c + \alpha_1 L_D_{t-1} + \beta_1 L_EX_{t-1} + \varepsilon_t.$
- 2- $L_D_D_t = c + \alpha_1 L_D_D_{t-1} + \beta_1 L_EX_{t-1} + \varepsilon_t.$
- 3- $L_T_D_t = c + \alpha_1 L_T_D_{t-1} + \beta_1 L_EX_{t-1} + \varepsilon_t.$
- 4- $L_S_D_t = c + \alpha_1 L_S_D_{t-1} + \alpha_2 L_S_D_{t-2} + \beta_1 L_EX_{t-1} + \beta_2 L_EX_{t-2} + \varepsilon_t.$
- 5- $L_D_\$t = c + \alpha_1 L_D_\$_{t-1} + \beta_1 L_EX_{t-1} + \varepsilon_t.$

النموذج الأول: اختبار أثر سعر الصرف على إجمالي الودائع المصرفية

يبين الشكل التالي العلاقة الإيجابية بين إجمالي الودائع المصرفية وسعر الصرف؛

شكل رقم (19) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار VAR على متغيرات النموذج الأول، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (٢٤) يبين نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الأول

Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 2010Q2 2017Q4		
Included observations: 31 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	L_D	L_EX
L_D(-1)	0.720742 (0.12988) [5.54923]	-0.629552 (0.22481) [-2.80036]
L_EX(-1)	0.076337 (0.03407) [2.24077]	1.130853 (0.05897) [19.1778]
C	3.267213 (1.54081) [2.12046]	7.602724 (2.66697) [2.85070]
R-squared	0.897019	0.977086
Adj. R-squared	0.889663	0.975449

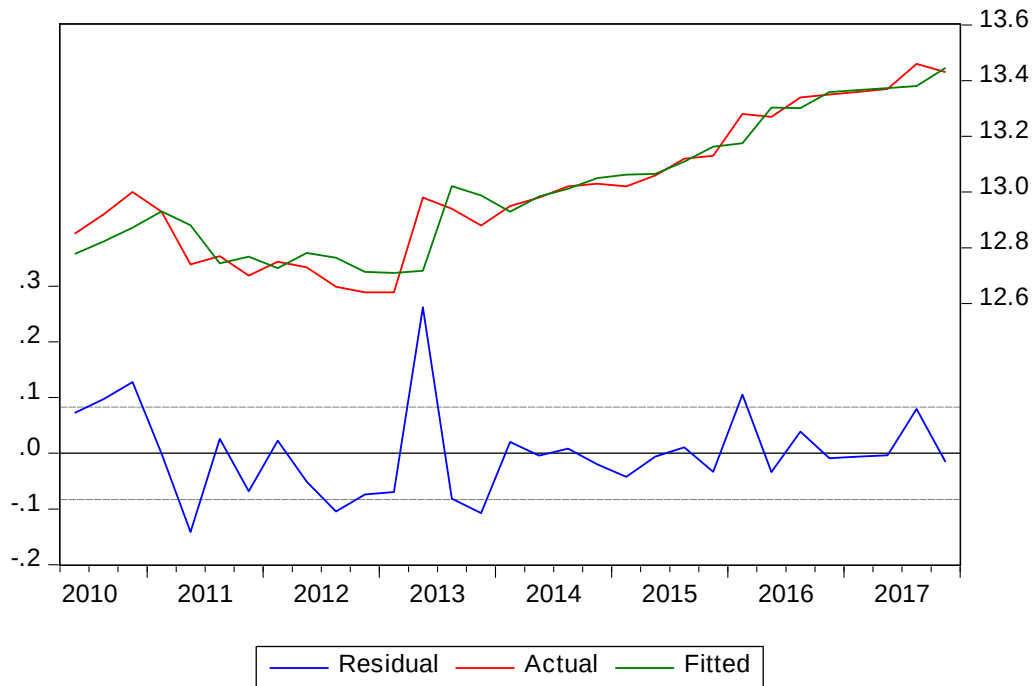
Sum sq. resids	0.191740	0.574450
S.E. equation	0.082752	0.143234
F-statistic	121.9476	596.9837
Log likelihood	34.83976	17.83201
Akaike AIC	-2.054178	-0.956904
Schwarz SC	-1.915405	-0.818131
Mean dependent	13.00968	5.065484
S.D. dependent	0.249125	0.914147
Determinant resid covariance (dof adj.)	7.05E-05	
Determinant resid covariance	5.75E-05	
Log likelihood	63.35596	
Akaike information criterion	-3.700385	
Schwarz criterion	-3.422839	
Number of coefficients	6	

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$L_D_t = 3.27 + 0.721 L_D_{t-1} + 0.076 L_EX_{t-1}.$$

شكل رقم (٢٠) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الشكل رقم (٥) استقرار سلسلة بواقي انحدار النموذج زمنياً، كما يظهر الجدول تقارب السلسلة المتنبأ بها من السلسلة الأصلية.

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=90\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في سعر الصرف وإجمالي الودائع المصرفية السابقة من المحتمل أن تفسر 90% من التغيرات في إجمالي الودائع المصرفية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=121.95$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وإجمالي الودائع المصرفية، وبحساب قيمة دورين واطسون نجد أنها ($DW=2.11$) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع سعر الصرف في الفترة السابقة على الفترة الحالية لإجمالي الودائع المصرفية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لإجمالي الودائع المصرفية (0.076) وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 0.76% في الأجل الطويل.

اختبار الارتباط الذاتي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2010Q1 2017Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	1.547940	---	1.599538	---	---
2	4.026982	0.4024	4.249549	0.3733	4
3	5.007205	0.7568	5.334795	0.7213	8
4	8.201304	0.7692	9.002094	0.7028	12
5	12.05622	0.7401	13.59834	0.6286	16
6	13.43539	0.8579	15.30851	0.7585	20
7	16.53773	0.8677	19.31570	0.7350	24
8	21.14220	0.8194	25.52172	0.5993	28
9	22.60204	0.8905	27.57877	0.6900	32
10	27.67332	0.8386	35.06494	0.5129	36
11	30.00445	0.8751	38.67820	0.5297	40
12	30.58064	0.9377	39.61829	0.6598	44
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

جدول رقم (٢٦) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

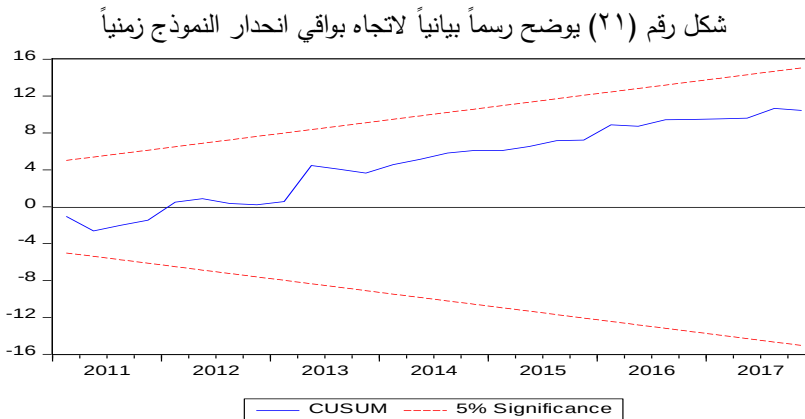
VAR Residual Serial Correlation LM Test				
Null Hypothesis: No serial correlation at lag h				
Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 31				
Lag	LRE*Stat	Prob.	Rao F-stat	Prob.
1	1.416679	0.8413	0.352093	0.8413
2	2.181656	0.7024	0.546321	0.7025
3	0.928172	0.9205	0.229576	0.9205
4	3.386970	0.4953	0.858325	0.4954
5	3.638462	0.4571	0.924361	0.4573
6	1.282469	0.8643	0.318316	0.8644
7	2.847716	0.5836	0.717824	0.5838
8	4.805718	0.3078	1.235152	0.3080
9	1.448026	0.8358	0.359995	0.8359
10	5.816856	0.2132	1.510186	0.2134
11	2.298753	0.6810	0.576311	0.6811
12	0.533880	0.9701	0.131540	0.9701
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.				

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من ٠.٠٥ أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

عند إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس الذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حصلنا على الشكل التالي:

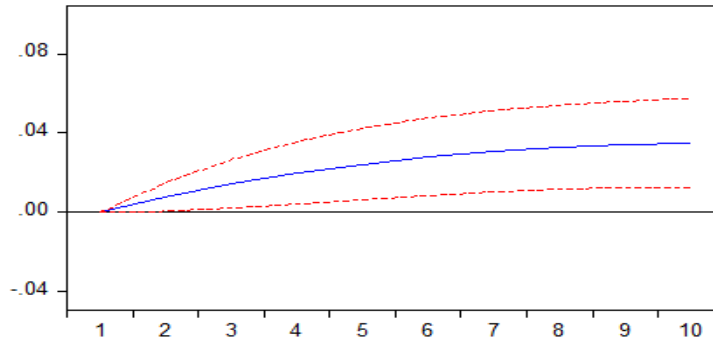


ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف على إجمالي حجم الودائع المصرفية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (٢٢) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم الودائع المصرفية
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2
Response of L_D to L_EX



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على إجمالي حجم الودائع المصرفية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي حجم الودائع المصرفية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في سعر الصرف وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (٢٧) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of L_D			
Period	S.E.	L_D	L_EX
1	0.082752	100.0000	0.000000
2	0.106982	99.47570	0.524304
3	0.120381	98.16627	1.833733
4	0.128571	96.00361	3.996395
5	0.134060	93.00744	6.992565
6	0.138254	89.30749	10.69251
7	0.141997	85.13652	14.86348
8	0.145782	80.78951	19.21049
9	0.149860	76.56290	23.43710
10	0.154319	72.69832	27.30168
Cholesky Ordering: L_D L_EX			

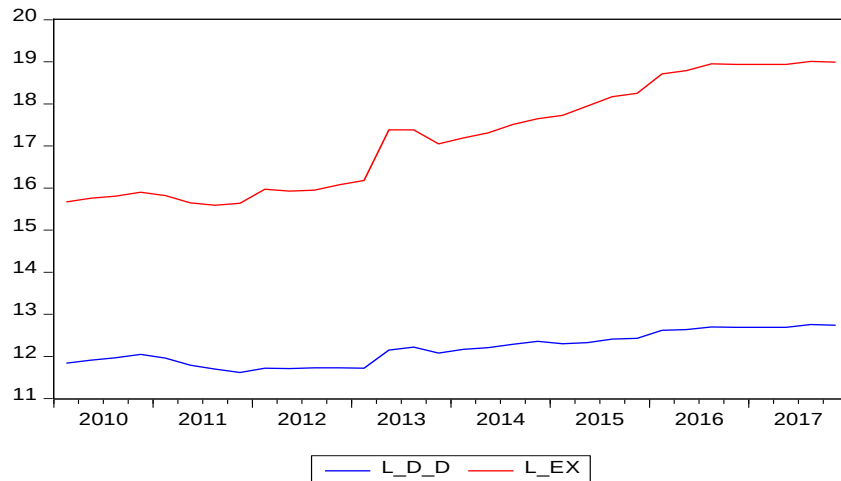
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لإجمالي حجم الودائع المصرفية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي حجم الودائع المصرفية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما القوة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير خطأ تباين إجمالي حجم الودائع المصرفية ازدادت لتصل إلى 27.3% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الثاني: دراسة أثر سعر الصرف على حجم الودائع للحسابات الجارية

يبين الشكل التالي العلاقة الإيجابية بين حجم الودائع للحسابات الجارية وسعر الصرف؛

شكل رقم (٢٣) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار VAR على متغيرات النموذج الثاني، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (٢٨) يبين نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الثاني

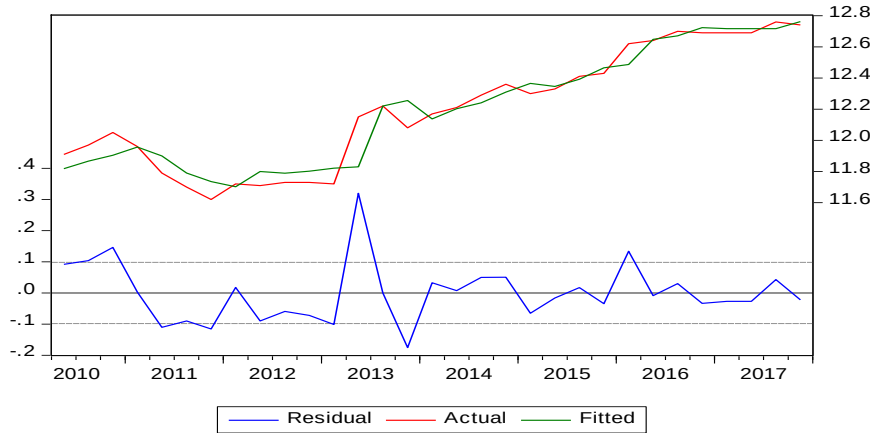
Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 2010Q2 2017Q4		
Included observations: 31 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	L_D_D	L_EX
L_D_D(-1)	0.649777 (0.13594) [4.77973]	-0.534186 (0.20014) [-2.66901]
L_EX(-1)	0.143232 (0.05465) [2.62093]	1.186890 (0.08046) [14.7517]
C	3.575988 (1.40330) [2.54826]	5.645628 (2.06602) [2.73262]
R-squared	0.936145	0.976617
Adj. R-squared	0.931584	0.974947
Sum sq. resids	0.270447	0.586200
S.E. equation	0.098279	0.144692
F-statistic	205.2457	584.7371
Log likelihood	29.50874	17.51818
Akaike AIC	-1.710241	-0.936656
Schwarz SC	-1.571468	-0.797884
Mean dependent	12.19645	5.065484
S.D. dependent	0.375735	0.914147
Determinant resid covariance (dof adj.)	9.57E-05	
Determinant resid covariance	7.81E-05	
Log likelihood	58.62112	
Akaike information criterion	-3.394911	
Schwarz criterion	-3.117365	
Number of coefficients	6	

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبّر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$L_D_D_t = 3.58 + 0.65 L_D_D_{t-1} + 0.14 L_EX_{t-1}.$$

شكل رقم (٢٤) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الشكل رقم (٢٤) استقرار سلسلة بواقي انحدار النموذج زمنياً، كما يظهر الجدول تقارب السلسلة المتنبأ بها من السلسلة الأصلية.

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=93\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في سعر الصرف وحجم الودائع للحسابات الجارية السابقة من المحتمل أن تفسر 93% من التغيرات في حجم الودائع للحسابات الجارية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=205.25$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وحجم الودائع للحسابات الجارية، وبحساب قيمة دورين واطسون نجد أنها ($DW=1.87$) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع سعر الصرف في الفترة السابقة على الفترة الحالية لحجم الودائع للحسابات الجارية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لحجم الودائع للحسابات الجارية (0.14) وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع للحسابات الجارية بمقدار 1.4% في الأجل الطويل.

اختبار الارتباط الذاتي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٩) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2010Q1 2017Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	4.965702	---	5.131225	---	---
2	7.209583	0.1252	7.529857	0.1104	4
3	11.41392	0.1793	12.18465	0.1432	8
4	16.68455	0.1619	18.23612	0.1087	12
5	18.65730	0.2868	20.58824	0.1949	16
6	23.43514	0.2679	26.51277	0.1495	20
7	27.56711	0.2787	31.84990	0.1308	24
8	29.04690	0.4102	33.84440	0.2060	28
9	30.47160	0.5440	35.85192	0.2925	32
10	37.39223	0.4050	46.06810	0.1214	36
11	40.39495	0.4528	50.72231	0.1192	40
12	40.68561	0.6145	51.19655	0.2121	44
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

جدول رقم (٣٠) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

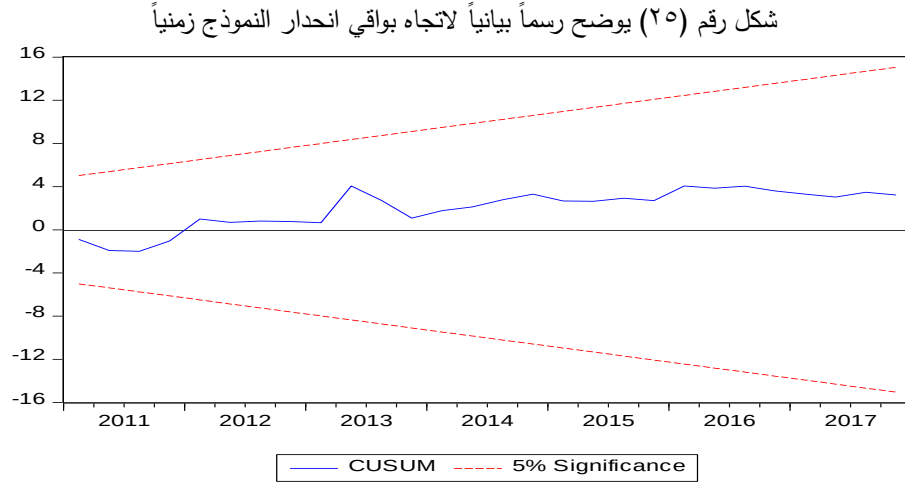
VAR Residual Serial Correlation LM Tests				
Null Hypothesis: No serial correlation at lag h				
Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 31				
Lag	LRE*Stat	Prob.	Rao F-stat	Prob.
1	6.373838	0.1729	1.664033	0.1731
2	2.007762	0.7343	0.501913	0.7344
3	4.842235	0.3039	1.244991	0.3041
4	5.324684	0.2556	1.375632	0.2558
5	1.707962	0.7893	0.425707	0.7893
6	4.277436	0.3698	1.093612	0.3699
7	3.826452	0.4300	0.973935	0.4302
8	1.330842	0.8561	0.330480	0.8562
9	1.342223	0.8542	0.333343	0.8542
10	7.365704	0.1178	1.942196	0.1179
11	2.864617	0.5807	0.722205	0.5809
12	0.270788	0.9916	0.066546	0.9916
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.				

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

عند إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج المدروس الذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حصلنا على الشكل التالي:



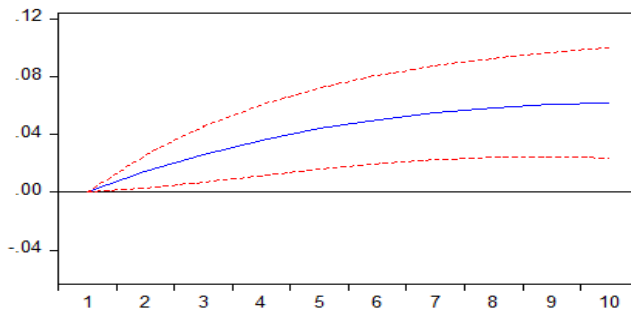
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعلومات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف على حجم الودائع للحسابات الجارية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (٢٦) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع للحسابات الجارية
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.
Response of L_D_D to L_EX



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على حجم الودائع للحسابات الجارية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لحجم الودائع للحسابات الجارية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في سعر الصرف وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (٣١) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of L_D_D			
Period	S.E.	L_D_D	L_EX
1	0.098279	100.0000	0.000000
2	0.126836	98.73635	1.263650
3	0.143414	95.67743	4.322566
4	0.154931	90.89397	9.106033
5	0.164333	84.75710	15.24290
6	0.173089	77.85740	22.14260
7	0.181901	70.83967	29.16033
8	0.191027	64.24204	35.75796
9	0.200473	58.40999	41.59001
10	0.210116	53.49468	46.50532
Cholesky Ordering: L_D_D L_EX			

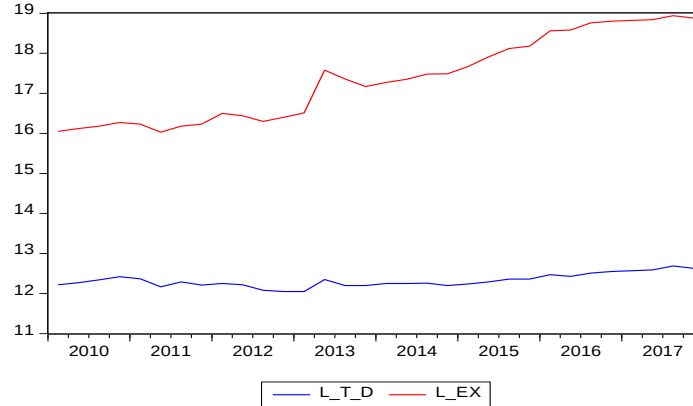
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لحجم الودائع للحسابات الجارية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الودائع للحسابات الجارية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما القوة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير خطأ تباين حجم الودائع للحسابات الجارية ازدادت لتصل إلى 46.5% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الثالث: دراسة أثر سعر الصرف على حجم الودائع للحسابات الآجلة

يبين الشكل التالي العلاقة الإيجابية بين حجم الودائع للحسابات الآجلة وسعر الصرف.

شكل رقم (٢٧) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار VAR على متغيرات النموذج الثالث، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (٣٢) يبين نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الثالث

Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 2010Q2 2017Q4		
Included observations: 31 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	L_T_D	L_EX
L_T_D(-1)	0.725111 (0.13639) [5.31642]	-0.591159 (0.22107) [-2.67409]
L_EX(-1)	0.042050 (0.02349) [1.79013]	1.052723 (0.03807) [27.6495]
C	3.188270 (1.60578) [1.98550]	7.094186 (2.60272) [2.72568]
R-squared	0.730696	0.976636
Adj. R-squared	0.711460	0.974967
Sum sq. resids	0.222959	0.585747
S.E. equation	0.089235	0.144636
F-statistic	37.98584	585.2001
Log likelihood	32.50157	17.53016
Akaike AIC	-1.903327	-0.937429
Schwarz SC	-1.764554	-0.798656
Mean dependent	12.32645	5.065484
S.D. dependent	0.166123	0.914147
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000114	
Determinant resid covariance	9.28E-05	

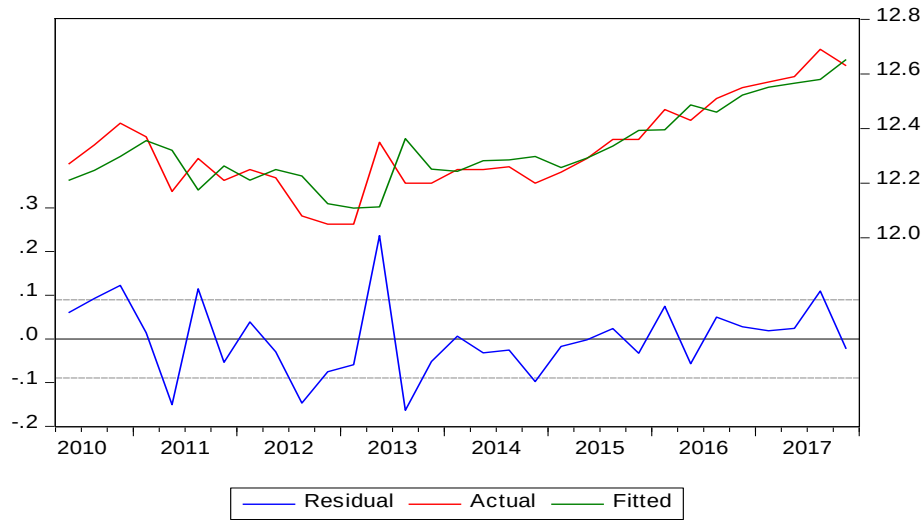
Log likelihood	55.93864
Akaike information criterion	-3.221848
Schwarz criterion	-2.944302
Number of coefficients	6

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$L_T_D_t = 3.19 + 0.73 L_T_D_{t-1} + 0.042 L_EX_{t-1}$$

شكل رقم (٢٨) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الشكل رقم (٢٨) استقرارية سلسلة بواقي انحدار النموذج زمنياً، كما يظهر الجدول تقارب السلسلة المتنبأ بها من السلسلة الأصلية.

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=73\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في سعر الصرف وحجم الودائع للحسابات الآجلة السابقة من المحتمل أن تفسر 73% من التغيرات في حجم الودائع للحسابات الآجلة الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=37.99$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وحجم الودائع للحسابات الآجلة، وبحساب قيمة دورين واطسون نجد أنها ($DW=2.32$) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع سعر الصرف في الفترة السابقة على الفترة الحالية لحجم الودائع للحسابات الآجلة في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لحجم

الودائع للحسابات الآجلة (0.042) وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع للحسابات الآجلة بمقدار 0.42% في الأجل الطويل.

اختبار الارتباط الذاتي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣٣) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2010Q1 2017Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	3.916211	---	4.046751	---	---
2	8.760757	0.0674	9.225404	0.0557	4
3	11.85415	0.1578	12.65023	0.1245	8
4	13.27488	0.3494	14.28144	0.2831	12
5	16.57372	0.4137	18.21468	0.3115	16
6	17.62292	0.6122	19.51568	0.4886	20
7	21.82864	0.5895	24.94807	0.4086	24
8	27.72545	0.4791	32.89594	0.2396	28
9	28.39828	0.6495	33.84402	0.3786	32
10	30.78507	0.7148	37.36738	0.4061	36
11	32.01373	0.8118	39.27180	0.5029	40
12	33.37171	0.8784	41.48746	0.5799	44
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

جدول رقم (٣٤) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Test				
Null Hypothesis: No serial correlation at lag h				
Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 31				
Lag	LRE*Stat	Prob.	Rao F-stat	Prob.
1	4.855711	0.3024	1.248623	0.3026
2	4.434450	0.3504	1.135527	0.3506
3	3.321342	0.5056	0.841147	0.5057
4	1.395231	0.8450	0.346689	0.8451
5	3.208580	0.5235	0.811682	0.5237
6	0.972442	0.9139	0.240630	0.9140
7	4.407887	0.3536	1.128427	0.3538
8	6.745161	0.1500	1.767535	0.1501
9	0.662086	0.9559	0.163334	0.9559
10	2.576737	0.6309	0.647780	0.6311
11	1.274915	0.8656	0.316418	0.8657
12	1.267340	0.8669	0.314514	0.8669
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.				

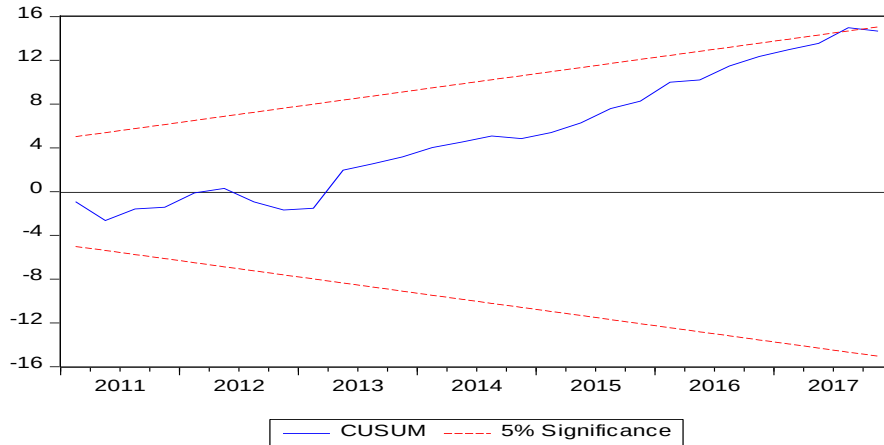
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من ٠.٠٥ أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

عند إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس الذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حصلنا على الشكل التالي:

شكل رقم (٢٩) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



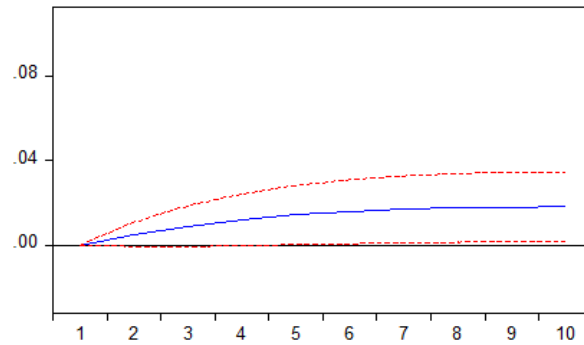
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية :Impulse Response Function

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف على حجم الودائع للحسابات الآجلة والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (٣٠) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع للحسابات الآجلة
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.
Response of L_T_D to L_EX



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على حجم الودائع للحسابات الآجلة، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين :Variance Decomposition

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ حجم الودائع للحسابات الآجلة الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في سعر الصرف وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (٣٥) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of L_T_D			
Period	S.E.	L_T_D	L_EX
1	0.089235	100.0000	0.000000
2	0.112382	99.79992	0.200076
3	0.123648	99.31233	0.687667
4	0.129499	98.52494	1.475062
5	0.132652	97.45500	2.544996
6	0.134500	96.14944	3.850561
7	0.135796	94.67759	5.322412
8	0.136945	93.11897	6.881026
9	0.138142	91.55019	8.449809
10	0.139466	90.03491	9.965090
Cholesky Ordering: L_T_D L_EX			

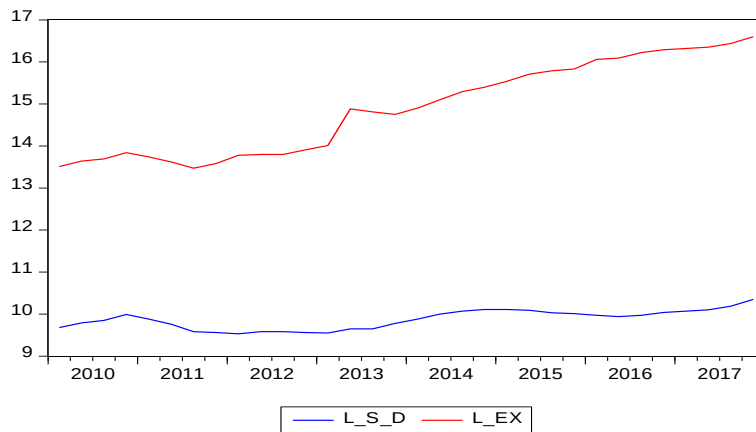
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لحجم الودائع للحسابات الآجلة أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الودائع للحسابات الآجلة يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما القوة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير خطأ تباين حجم الودائع للحسابات الآجلة ازدادت لتصل إلى 9.9% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الرابع: دراسة أثر سعر الصرف على حجم الودائع لحسابات التوفير

يبين الشكل التالي العلاقة الإيجابية بين حجم الودائع لحسابات التوفير وسعر الصرف.

شكل رقم (٣١) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار VAR على متغيرات النموذج الرابع، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (٣٦) يبين نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الرابع

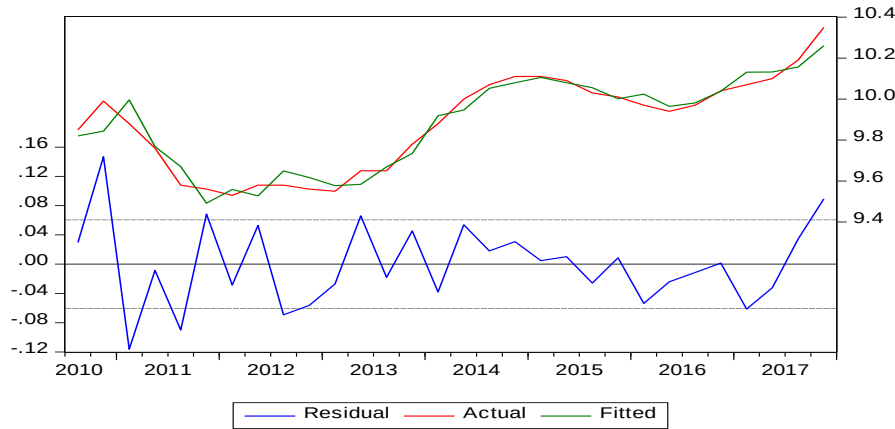
Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 2010Q٣ 2017Q4		
Included observations: 3٠ after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	L_S_D	L_EX
L_S_D(-1)	1.353173 (0.15553) [8.70044]	-0.404523 (0.43027) [-0.94017]
L_S_D(-2)	-0.566378 (0.15261) [-3.71123]	0.324003 (0.42220) [0.76742]
L_EX(-1)	-0.095430 (0.07133) [-1.33790]	1.004556 (0.19733) [5.09077]
L_EX(-2)	0.151236 (0.07409) [2.04115]	-0.004375 (0.20498) [-0.02134]
C	1.843458 (0.69886) [2.63782]	0.878365 (1.93337) [0.45432]
R-squared	0.940163	0.970121
Adj. R-squared	0.930589	0.965340
Sum sq. resid	0.091914	0.703451
S.E. equation	0.060635	0.167744
F-statistic	98.20034	202.9269
Log likelihood	44.25335	13.72615
Akaike AIC	-2.616890	-0.581744
Schwarz SC	-2.383357	-0.348211
Mean dependent	9.881000	5.106000
S.D. dependent	0.230148	0.901021
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000103	
Determinant resid covariance	7.14E-05	
Log likelihood	58.07642	
Akaike information criterion	-3.205095	
Schwarz criterion	-2.738029	
Number of coefficients	10	

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبّر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$L_S_D_t = 1.84 + 1.35 L_S_D_{t-1} - 0.57 L_{SD_{t-2}} - 0.095 L_{EX_{t-1}} + 0.15 L_{EX_{t-2}}.$$

شكل رقم (٣٢) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الشكل رقم (٣٢) استقرارية سلسلة بواقي انحدار النموذج زمنياً، كما يظهر الجدول تقارب السلسلة المتنبأ بها من السلسلة الأصلية.

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات ما عدا متغير $L_EX(-1)$ ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=94\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في سعر الصرف وحجم الودائع لحسابات التوفير السابقة من المحتمل أن تفسر 94% من التغيرات في حجم الودائع لحسابات التوفير الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=98.2$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وحجم الودائع لحسابات التوفير، وبحساب قيمة دورين واطسون نجد أنها ($DW=2.34$) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع سعر الصرف قبل فترتين على الفترة الحالية لحجم الودائع لحسابات التوفير في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لحجم الودائع لحسابات التوفير (0.15) وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع لحسابات التوفير بمقدار 1.5% في الأجل الطويل.

اختبار الارتباط الذاتي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣٧) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2010Q1 2017Q4					
Included observations: 30					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	1.814632	---	1.877205	---	---
2	6.216037	---	6.592997	---	---
3	13.79305	0.0080	15.01190	0.0047	4
4	17.66666	0.0239	19.48144	0.0125	8
5	20.52548	0.0578	22.91204	0.0285	12
6	22.95543	0.1149	25.94947	0.0547	16
7	27.93579	0.1109	32.44559	0.0388	20
8	28.35164	0.2455	33.01266	0.1038	24
9	32.45719	0.2563	38.87773	0.0829	28
10	37.38271	0.2355	46.26602	0.0493	32
11	39.55968	0.3140	49.70334	0.0639	36
12	43.00062	0.3440	55.43824	0.0530	40
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية
العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

جدول رقم (٣٨) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

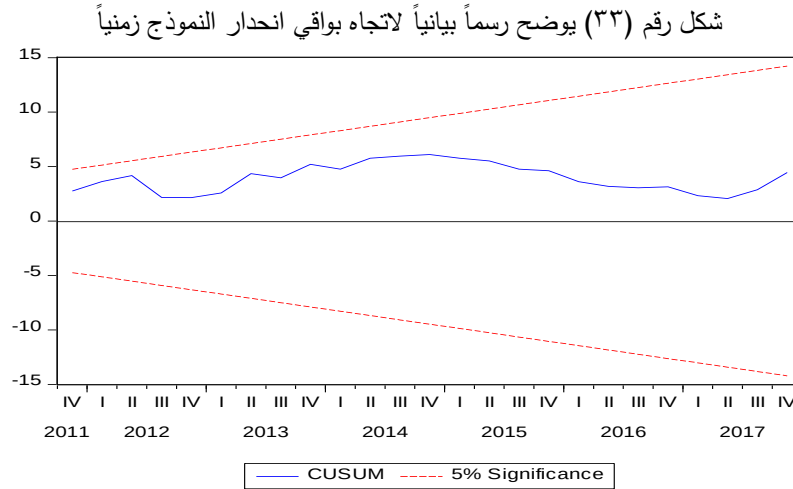
VAR Residual Serial Correlation LM Test				
Null Hypothesis: No serial correlation at lag h				
Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 30				
Lag	LRE*Stat	Prob.	Rao F-stat	Prob.
1	6.098846	0.1919	1.596578	0.1921
2	3.902945	0.4193	0.996649	0.4195
3	9.090171	0.0589	2.462379	0.0590
4	4.973526	0.2900	1.285480	0.2903
5	2.743238	0.6017	0.691430	0.6018
6	2.590116	0.6286	0.651715	0.6287
7	4.989416	0.2884	1.289819	0.2886
8	0.432708	0.9797	0.106283	0.9797
9	4.341830	0.3617	1.114225	0.3619
10	5.734680	0.2199	1.495050	0.2201
11	2.290508	0.6825	0.574397	0.6826
12	3.750446	0.4408	0.956063	0.4410
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.				

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من ٠.٠٥ أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

عند إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس الذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حصلنا على الشكل التالي:

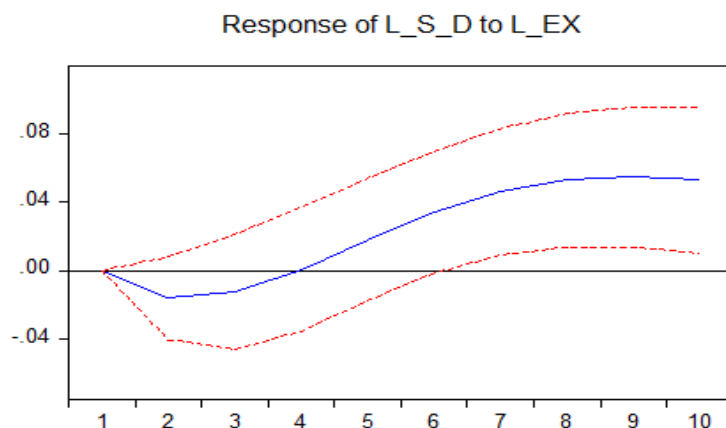


ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف على حجم الودائع لحسابات التوفير والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (٣٤) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع لحسابات التوفير
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على حجم الودائع لحسابات التوفير، حيث تبلغ في الربع التاسع الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لحجم الودائع لحسابات التوفير الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في سعر الصرف وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (٣٩) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of L_S_D			
Period	S.E.	L_DI	L_EX
1	0.060635	100.0000	0.000000
2	0.102245	97.56456	2.435436
3	0.129210	97.56390	2.436103
4	0.142671	97.99595	2.004055
5	0.148471	96.64278	3.357216
6	0.152984	91.84447	8.155528
7	0.159830	84.21303	15.78697
8	0.169048	76.11337	23.88663
9	0.178840	69.27268	30.72732
10	0.187566	64.06770	35.93230
Cholesky Ordering: L_S_D L_EX			

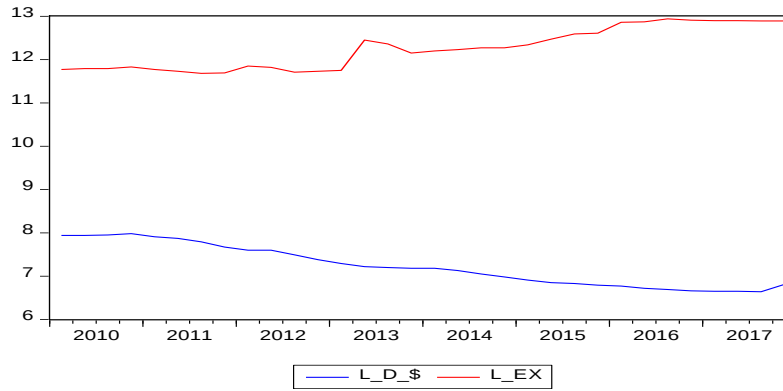
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين حجم الودائع لحسابات التوفير أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الودائع لحسابات التوفير يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما القوة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير خطأ تباين حجم الودائع لحسابات التوفير ازدادت لتصل إلى 35.9% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الخامس: دراسة أثر سعر الصرف على حجم الودائع بالدولار الأمريكي

يبين الشكل التالي العلاقة العكسية بين حجم الودائع بالدولار الأمريكي وسعر الصرف.

شكل رقم (٣٥) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار VAR على متغيرات النموذج الخامس، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

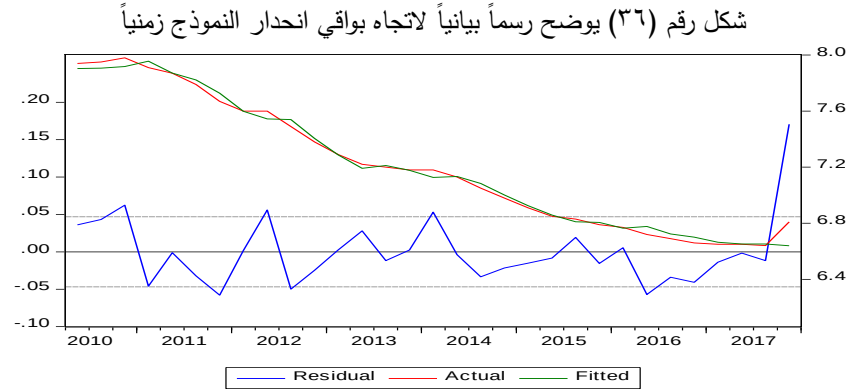
جدول رقم (٤٠) يبين نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج الخامس

Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 2010Q2 2017Q4		
Included observations: 31 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	L_D_\$	L_EX
L_D_\$(-1)	1.228589 (0.08929) [13.7592]	-1.089542 (0.24260) [-4.49105]
L_EX(-1)	0.137423 (0.04605) [2.98395]	0.427761 (0.12513) [3.41863]
C	-2.377339 (0.87285) [-2.72365]	10.81732 (2.37149) [4.56140]
R-squared	0.990239	0.981588
Adj. R-squared	0.989542	0.980273
Sum sq. resids	0.061596	0.454687
S.E. equation	0.046902	0.127432
F-statistic	1420.275	746.3753
Log likelihood	52.44077	21.45597
Akaike AIC	-3.189727	-1.190708
Schwarz SC	-3.050954	-1.051935
Mean dependent	7.205806	5.060000
S.D. dependent	0.458634	0.907289
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.46E-05	
Determinant resid covariance	2.82E-05	
Log likelihood	74.39721	
Akaike information criterion	-4.412723	
Schwarz criterion	-4.135177	
Number of coefficients	6	

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$L_D_ \$ _t = -2.38 + 1.23 L_D_ \$ _{t-1} + 0.14 L_EX_{t-1}.$$



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الشكل رقم (٣٦) استقرارية سلسلة بواقي انحدار النموذج زمنياً، كما يظهر الجدول تقارب السلسلة المتنبأ بها من السلسلة الأصلية.

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=99\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في سعر الصرف وحجم الودائع بالدولار الأمريكي السابقة من المحتمل أن تفسر 99% من التغيرات في حجم الودائع بالدولار الأمريكي الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=1420.3$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع سعر الصرف في الفترة السابقة على الفترة الحالية لحجم الودائع بالدولار الأمريكي في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لحجم الودائع بالدولار الأمريكي (0.14) وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع بالدولار الأمريكي بمقدار 1.4% في الأجل الطويل.

اختبار الارتباط الذاتي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤٠) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2010Q1 2017Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	0.653013	---	0.674780	---	---
2	1.606040	0.8077	1.693533	0.7919	4
3	2.654232	0.9542	2.854032	0.9432	8
4	4.858579	0.9625	5.384948	0.9439	12
5	7.940741	0.9506	9.059834	0.9109	16
6	9.748254	0.9725	11.30115	0.9380	20
7	13.01946	0.9658	15.52646	0.9044	24
8	13.47152	0.9905	16.13575	0.9638	28
9	15.23338	0.9947	18.61837	0.9713	32
10	16.12360	0.9983	19.93252	0.9861	36
11	17.71010	0.9991	22.39159	0.9889	40
12	19.10234	0.9996	24.66313	0.9919	44
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

جدول رقم (٤١) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

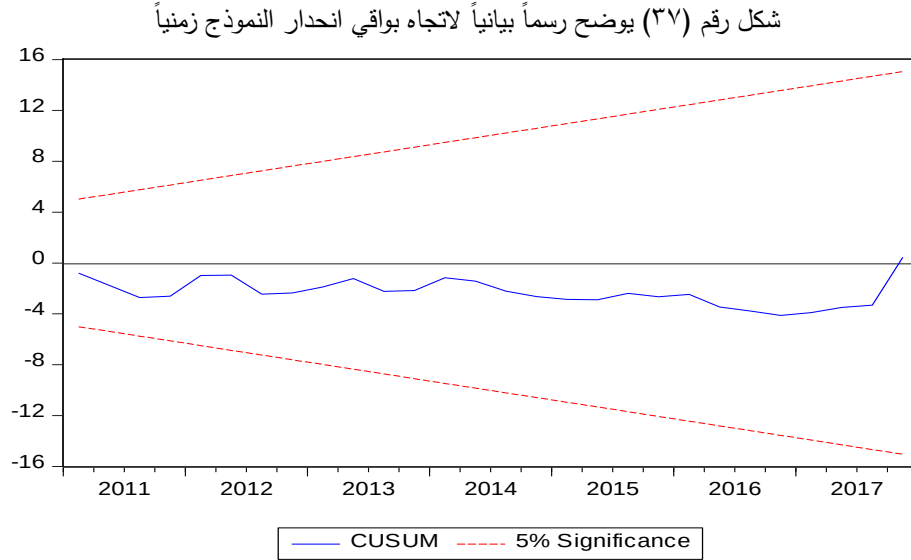
VAR Residual Serial Correlation LM Tests				
Null Hypothesis: No serial correlation at lag h				
Sample: 2010Q1 2017Q4				
Included observations: 31				
Lag	LRE*Stat	Prob.	Rao F-stat	Prob.
1	1.106392	0.8933	0.274137	0.8933
2	1.055507	0.9013	0.261398	0.9013
3	1.683687	0.7937	0.419556	0.7938
4	4.406131	0.3538	1.127957	0.3540
5	5.426034	0.2463	1.403234	0.2465
6	3.169426	0.5299	0.801466	0.5300
7	4.039631	0.4007	1.030374	0.4008
8	0.670690	0.9549	0.165470	0.9549
9	3.047357	0.5499	0.769667	0.5501
10	2.128030	0.7122	0.532611	0.7123
11	2.336305	0.6742	0.585942	0.6743
12	1.782719	0.7756	0.444667	0.7757
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.				

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

عند إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج المدروس الذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حصلنا على الشكل التالي:



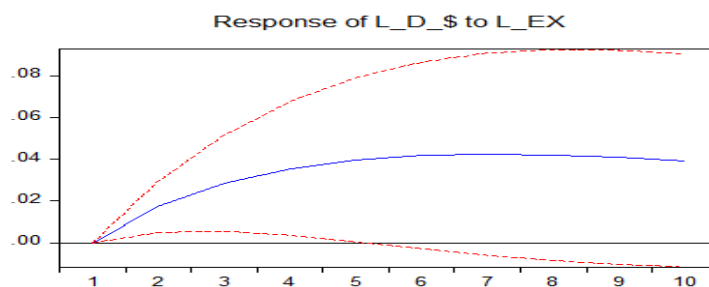
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعلومات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف على حجم الودائع بالدولار الأمريكي والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (٣٨) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير حجم الودائع بالدولار الأمريكي
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على حجم الودائع بالدولار الأمريكي، حيث تبلغ في الربع الثامن الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لحجم الودائع بالدولار الأمريكي الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في سعر الصرف وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (٤٢) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of L_D_\$			
Period	S.E.	L_D_\$	L_EX
1	0.046902	100.0000	0.000000
2	0.073941	94.56901	5.430993
3	0.098571	88.55989	11.44011
4	0.120905	83.70731	16.29269
5	0.140812	80.01672	19.98328
6	0.158322	77.22667	22.77333
7	0.173586	75.09909	24.90091
8	0.186812	73.45656	26.54344
9	0.198230	72.17253	27.82747
10	0.208063	71.15700	28.84300
Cholesky Ordering: L_D_\$ L_EX			

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لحجم الودائع بالدولار الأمريكي أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الودائع بالدولار الأمريكي يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما القوة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير خطأ تباين حجم الودائع بالدولار الأمريكي ازدادت لتصل إلى 29% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النتائج اللاحقة:

- ١- بينت الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة أنها تتوزع طبيعياً خلال فترة الدراسة.
- ٢- أظهر تحليل الارتباط وجود ارتباط معنوي بين سعر الصرف وبين متغيرات الدراسة.
- ٣- بينت نتائج اختبار الاستقرار، أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى العام، إلا أنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول فهي متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، كونها تعطي نتائج مضللة.
- ٤- بين اختبار فترة الإبطاء أن فترة الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة الخمسة هي فترة إبطاء واحدة، ما عدا النموذج المتعلق بحجم ودائع التوفير فهي فترتي إبطاء، كما بين اختبار انجل-جرانجر إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري كل نموذج، وبالتالي يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.
- ٥- بينت نتائج اختبار جرينجر للسببية أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وكل من إجمالي حجم الودائع وحجم الودائع للحسابات الجارية وحجم الودائع للحسابات الآجلة وحجم الودائع بالدولار الأمريكي، وتوجد علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من سعر الصرف إلى حجم الودائع لحسابات التوفير.
- ٦- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي (VAR) معنوية النماذج القياسية الخمسة، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في كل نموذج، كما أظهرت النماذج أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 10% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم الودائع المصرفية بنسبة 0.76% وارتفاع حجم الودائع للحسابات الجارية بنسبة 1.4% وارتفاع حجم الودائع للحسابات الآجلة بنسبة 0.42% وارتفاع حجم الودائع لحسابات التوفير بنسبة 1.5% وارتفاع حجم الودائع بالدولار الأمريكي بنسبة 1.4%، وذلك في الأجل الطويل.
- ٧- أظهرت نتائج دراسة دالة الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة في سعر الصرف سيكون لها أثر إيجابي متزايد على متغيرات الدراسة في النماذج الخمسة جميعها، كما بينت نتائج تحليل مكونات التباين أن سعر الصرف يؤثر على متغيرات الدراسة بنسب متفاوتة، وهي على الترتيب كما يلي:
 - ١- حجم الودائع للحسابات الجارية بنسبة 46.5%.
 - ٢- حجم الودائع لحسابات التوفير بنسبة 35.9%.
 - ٣- حجم الودائع بالدولار الأمريكي بنسبة 29%.
 - ٤- إجمالي حجم الودائع المصرفية بنسبة 27.3%.
 - ٥- حجم الودائع للحسابات الآجلة بنسبة 9.9%.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- ١- الأشقر، أحمد قاسم وأحمد رفيق، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب.
- ٢- بوخاري، لعلوس موسى، دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، 2009.
- ٣- بسام وباسم محمد ملحم، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن، 2010.
- ٤- برغام، أمين، الإدارة المالية، دار الشعاع للنشر، ترجمة فتوح، محمود وعمر عبدالكريم، 2010.
- ٥- جمال الدين عوض، علي، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، طبعة مكبرة، المكتبة القانونية، بدون ذكر بلد النشر، 1994.
- ٦- جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، جامعة عمان الأهلية، 1999.
- ٧- الحمزاوي، محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- ٨- خلف، فليح حسن، الأسواق المالية والنقدية، جدارة للكتاب العالمي، عمان، 2006.
- ٩- رمضان، زياد وجودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصرف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006.
- ١٠- الزبيدي، حمزة محمود: إدارة المصارف، مرجع سابق، 2000.
- ١١- سلطان، محمد سعيد، إدارة المصارف، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005.
- ١٢- السيد علي، عبد المنعم ونزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، ط4، 2004.
- ١٣- آل شبيب، دريد كامل، المالية الدولية، دار اليازوري، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

١٤-الصيرفي، محمد، ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفا لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.

١٥- عبدالوهاب، عصام، أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على معدلات الادخار في السودان، جامعة النيلين كلية التجارة، السودان، 2014.

١٦- عبد المجيد، ضياء، اقتصاديات النقود والمصارف، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.

١٧- عمارة، رانيا محمود، المالية العامة- الإيرادات العامة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات العربية، 2018.

١٨- العلي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق.

١٩- كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي " مشكلاته واتجاهات إصلاحه"، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2000.

٢٠- كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٠.

٢١- كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، 2015.

٢٢- الأنصاري، أسامة، الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية مدخل إداري كمي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2004.

٢٣- همام الشماع، الدولة وواقعها في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001.

ب-الرسائل العلمية:

١- أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل إدارة الخصوم، الجامعة الإسلامية - غزة، ماجستير، كلية التجارة، 2007.

٢- أمين، محمد بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دكتوراه، جامعة الجزائر الثالثة، 2011.

- ٣- بربور، مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- ٤- الجاعد، محمد. استراتيجيات استقطاب الودائع، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.
- ٥- الحداد، سليم عمر، دور الجهاز في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء، ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
- ٦- الحداد، أميرة الحموي. أثر العادات والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية في نمو الودائع المصرفية، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2016.
- ٧- سلمى، دوحة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر "، دكتوراه، جامعة محمد خضير، 2015.
- ٨- الشلبي، مطيع أسعد، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، دكتوراه، جامعة دمشق، 2009.
- ٩- شيخ عثمان، عمر فهد، إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2009.
- ١٠- صالح، فوزية، انعكاسات تغير الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ماجستير، 2016.
- ١١- عباس، عبدالله عباس، أثر سياسات سعر الصرف على الودائع والتمويل المصرفي، ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007.
- ١٢- عبد الجليل، هجيرة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر، ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012.
- ١٣- علي، فؤاد محمود، سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، ماجستير، جامعة دمشق، 2009.
- ١٤- عزي، خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، ماجستير، جامعة الوادي، 2012.

١٥- النحال، محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2016.

١٦- ندور، الياس، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف، ماجستير، جامعة دمشق، 2017.

١٧- نجية، دلامي. دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، ماجستير، جامعة شلف 2012.

١٨- ميدو، معتز بالله محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية، ماجستير، جامعة دمشق، 2016.

د - المقالات والندوات العلمية:

١- صندوق النقد الدولي، 2000، "منهجية تحديد أسعار الصرف"، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد: 28.

٢- صادق، علي و محمد مصطفى عمران، "حصيلة الندوة"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي - بعنوان "نظم وسياسات أسعار الصرف"، 16-17 ديسمبر 2002.

٣- ذكر الله، أحمد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مآلات تعويم الجنيه المصري وإجراءات الإصلاح الاقتصادي، 12 تشرين الأول، 2016.

٤- الحسامي، نائل، السياسة النقدية وسياسة سعر الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، تشرين الأول، 2010.

٥- مركز مداد للدراسات الاقتصادية، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، التقرير السنوي 2015، (2011-2015)، دمشق.

هـ - المجلات العلمية:

١- إسماعيل حمه، أستبرق، أثر السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق (1990-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 17، 2015.

٢- نايف، فوز جار الله وفرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، 2009.

٣- سياسات أسعار الصرف، مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، يوليو 2011.

٤- العلي، أحمد وعبدالرزاق قاسم، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2013.

٥- الحوراني، أكرم: انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، دمشق، 2004.

٦- أحمد العلي وعلي حبه، أثر السلوك اللاعقلاني للعملاء على حركة الودائع المصرفية في سورية في ظل الأزمة الحالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 2013.

٧- حساني، عبدالرزاق، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3، 2013.

د- المواقع الإلكترونية:

1- دراسة حول ربط سعر صرف الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة منشورة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي بتاريخ 2007/8/27
<http://www.banquecentrale.gov.sy/main.htm.by2012/4/27>.

2- ورقة تعريفية منشورة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي بعنوان سعر صرف الليرة السورية ضمن السياسة النقدية على الرابط:

www.banquecentrale.gov.sy/monetarypolicy/foreign-Exchange.htm By
28/4/2012 at 11:00 pm.

3- Central Bank of Syria - نشرات أسعار الصرف

4- <http://www.cbssyr.sy> / المكتب المركزي للإحصاء.

/http://www.banquecentrale.gov.sy – 5

/http://www.cbs-bank.sy – 6

/http://www.reb.sy – 7

/http://www.industrialbank.gov.sy – 8

/http://agrobank.gov.sy – 9

/http://www.pcb-bank.sy – 10

https://www.sana.sy – 11

13 – http://cb.gov.sy/ar/publications/category?id=f085ff18c6) دليل المصارف العاملة في سورية).

14 – موقع مصرف سورية المركزي: panquecentrale.gov.sy

15 – المجموعة الإحصائية – المكتب المركزي للإحصاء: www.cbssyr.sy

16 – موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1–Kate, P, (2005).**Stock prices and exchange rate dynamics** Nov, Asian: financial crisis.

2–MBUBI ,A (2009).**The effect of foreign exchange prices on the financial performance of firms listed at the securities exchange,** (Des, pp. 7–22),Nairobi : University of Nairobi.

3–Yacine, B. (2010).**The effect of exchange prices movements on the share price performance of UK SME** sate, UK.

4-obeng, and O, (2013).**An Econometric analysis of the relationship between GDP growth rate and exchange prices in Ghana**. Ghana : Economics Department, University College Ghana.

5-sudharshan, R.(2013).**The relationship between macroeconomic variables and stock returns**.

6-Henrique S. Basso,(2007).**Financial Dollarization**, European Central Bank (ECB).Bareback College, University of London, 1Jun.

7- [https://www.imf.org/.../ Review **of the Special Drawing Right S DR Currency Baske**](https://www.imf.org/.../Review_of_the_Special_Drawing_Right_S_DR_Currency_Baske)

8-Maurizio Michael Habib and others,(2016). **The real exchange rate and economic growth** ,Working Paper Series, reported as representing the views of the European Central Bank (ECB, No 1921 / June 2016.

9- Wayne M. Morrison(2015). **China-U.S. Trade Issues**. congressional research service March 17, 2015.

10-M Hasan and jemma Dridi,(2010).**The impact of the oil Related-income on the Equilibrium Real Exchange Rate in Syria**.

11- www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/.../Special-Drawing-Right-SD.

12-P.S.Rose and D.R. fraser ,(1995). **financial institutions**(2.ED, Business publication inc. 1995).

13– Thirlwall, (1995).**financing Economic Development Loondon**; Macmillan press ltd.

14–N.T. somashekar.(2009). **New Age international publisher**. Banking.

15–PAUL Jessup,(2008). **Modern Bank Management**, New York .west publishing.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus university
Faculty of Economics
Banking and Insurance Department
Banking Sciences



**The impact of fluctuations in the exchange rate of the
Syrian Pound in bank deposits**
(Applied study in traditional private banks operating in Syria)

This study was completed in order to complete the requirements of
obtaining a master's degree in banking sciences

the researcher

Hussain Hammoud Al-sameer

Supervision by Dr

Motee Asaad Al-Shalaby

١٤٤٠ھ - ٢٠١٩م